رؤية جيبوتي 2035

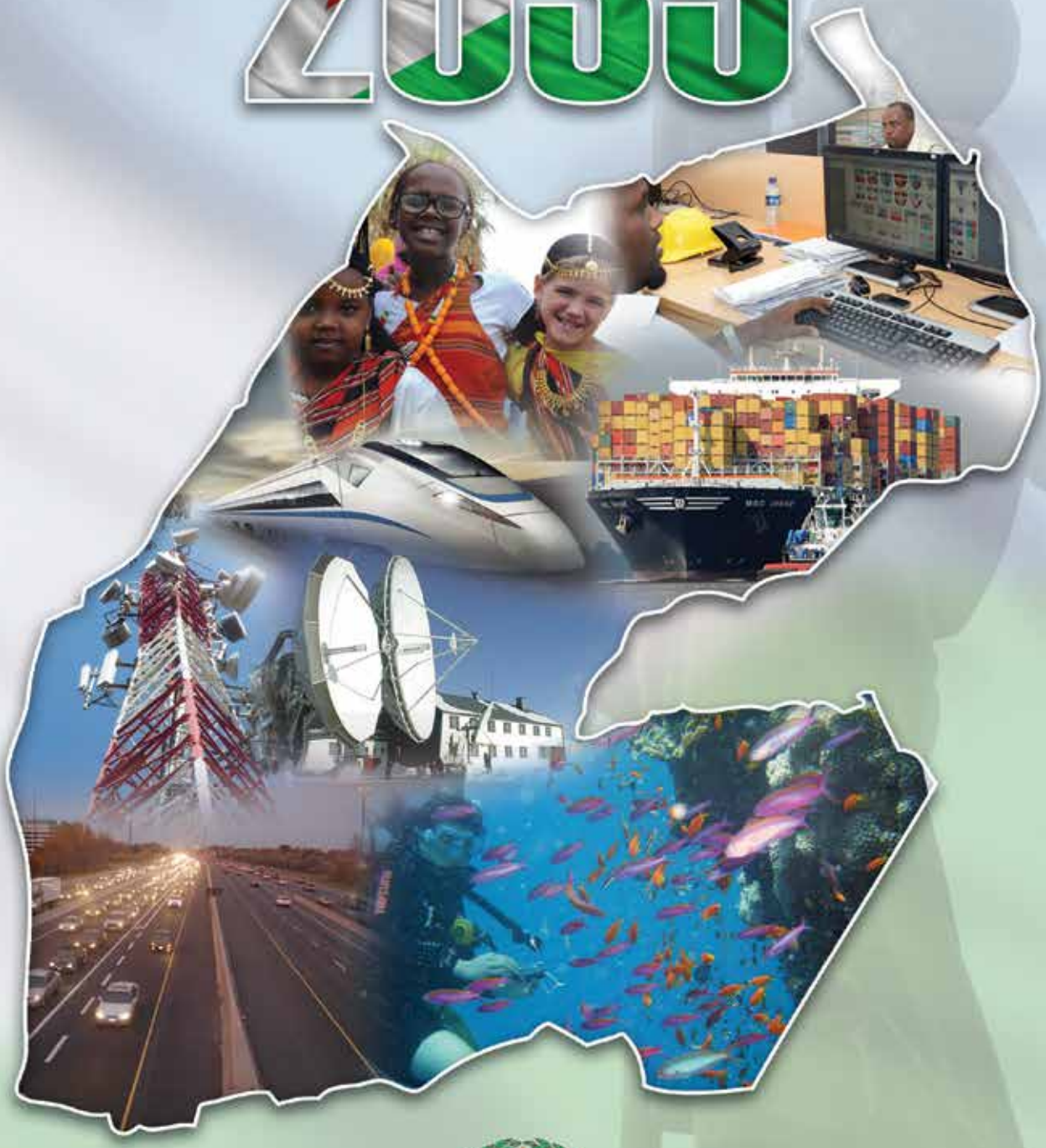

جمهورية جيبوتي

كلمة الرئيس

بعد ستّة وثلاثين عامًا من استرجاع سيادته، يتّجه بلدنا نحو النموّ والتطوّر الاقتصاديْن على الرغم من عوائق عديدة من كافّة الأنواع ومنها العوائق الطبيعية ومحاولة زعزعة الاستقرار في هذه المرحلة.

لم تترك المطالب الملحّة من أجل إرضاء الحاجات الأوليّة للشعوب المحرومة والضرورة المطلقة لبناء دولةٍ راسخةٍ المجال لوضع استراتيجية تطوّرٍ منظّمٍ على المدى الطويل.

وبعد مواجهة تحدّياتٍ كبيرةٍ متعلّقة بالمشاكل الاجتماعية، وُضعت أُسس تطوّر الدول الحديثة والتي ينبغي أن تكون معزّزة بشكلٍ أفضل وتضمّ التعليم والصحّة والبنى التحتيّة الحضارية والنقل بالإضافة إلى المؤسسات السيادية (القوى المسلّحة والشرطة والجمعية العمومية ودبلوماسيّتنا في خدمة السلام وغيرها).

تؤدّي دولتنا في المنطقة وفي العالم دورًا راجحًا في تعزيز الاستقرار وتشكّل العقدة المركزيّة للتبادل الاقتصادي والتجاري بين مختلف القارّات بفضل بنيتها التحتية الحديثة للموانئ وثقافة أرضها الأسطورية للتبادلات والتلاقي.

وفي حين نخطو عتبة الألفية الثالثة حاملين توقّعاتٍ إيجابيةً، هل يجب وهل يمكننا أن نكتفي بهذا التوجّه الذي لا يضع بلدنا بمنأى عن الأزمات الدورية للاقتصاد العالمي التي باتت عديدة في السنوات الأخيرة؟

يجب أن ننتقل إلى مرحلةٍ أخرى وأن نرفع مستوى التحدّيات من خلال بناء مجتمع الغد، بناء جيبوتي المستقبل وذلك عبر تصوّر ملامح بلدنا الاقتصادية والسياسية والمؤسّساتية للعام ٢٠٣٥ والتزام شبيبتنا، رأس الحربة في المستقبل، بهذه الرؤية المبنيّة على أُسس موضوعية والتزام الفرق السياسية والمجتمع المدنيّ ورجال الأعمال وشركائنا الإنمائيين والمجتمع الدوليّ لإحراز نجاحٍ مؤكدٍ لا غنى عنه، وهذا هو التحدّي الذي أسميْته «رؤية جيبوتي ٢٠٣٥».

تفتتح جيبوتي ٢٠٣٥ التفكير الاستراتيجي الأوّل على المدى الطويل الذي يتمّ بمبادرة من الحكومة. ويتطلّب هذا التوجّه الجديد ضرورة التحكّم بالوقت وتخطّي وجهات النظر الصغيرة من أجل اعتماد عملية تخطيطٍ إنمائيةٍ مسترشَدةٍ برؤيةٍ طويلة الأجل بهدف بناء مستقبل البلد. ووُضع هذا التفكير على أساس نهجٍ تشاركيٍّ يعكس إجماعًا وطنيًّا كما أنّه يترجم مجموعة أهدافٍ بصدد التحقيق ويشكّل بالتالي صورة الوجهة والإرادة والمثل الأعلى الذي قد يجمع الجيبوتيّين والجيبوتيّات.

رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ هي دون شكّ نتيجة التعاون التقنيّ الدوليّ المدعوم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا (CEA) ومن برنامج الأمم المتّحدة للتنمية (PNUD) ومن البنك الدوليّ. فقد ساهم تدخّلهم في تطوير ودعم القدرات الفكرية والإجراءات الاستراتيجيّة من خلال الهيئات الوطنيّة.

يجب أن نبني مجتمع الغد على القيم الثقافية التقليدية بالترافق مع القيم العالمية الحديثة من دون الوقوع في تغيير نمط عيشنا وتقاليدنا بطريقة تسيء إلى تاريخنا.

ومن خلال تعزيز نهجنا الديموقراطيّ المرتكز على حريّة تعبير المواطنين وإدخال وسائل الاتّصال الحديثة وإتاحتها للمجتمع المدنيّ، سيتمكّن مجتمع الغد من التغلّب على التحدّيات الكبرى كالمياه والصحّة والتعليم من أجل التفرّغ للمشاكل التي تظهر في الشقّ الأصعب للتنمية وهي تفشّي البطالة لدى الخرّيجين الشباب واللامساواة الاجتماعية وزيادة التطرّف وضعف التماسك الوطني.

وفي ما يتعلق بهذا النهج المطلوب والمتصَوَّر، علينا تحريك الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتيّة الجريئة لتحقيق هذه الأهداف المرجوّة من أجل تحويل بلدنا إلى منارة البحر الأحمر.

يدّل السيناريو المرجعيّ، الذي ينبغي أن يكون متفائلًا ولكن واقعيًّا، أنّ التحوّلات الهيكلية الاقتصادية ممكنة من أجل توليد نموٍّ قويٍّ ومستدامٍ مع مضاعفة نصيب الفرد من الدخل ثلاث مرّات وزيادة خلق فرص عمل بأكثر من ٢٠٠ ألف وظيفة وانخفاض مستوى البطالة الذي يقارب الـ ٥٠٪ اليوم إلى حوالي الـ ١٠٪.

في مجال التنمية البشريّة، سيتمّ تخفيض الفقر المدقع بأكثر من الثلث (٣/١) وتخفيض أوجه التفاوت كما سيمكّن الجيبوتيون والجيبوتيّات من الحصول على الطاقة ومياه الشرب وسيحصلون على نفاذ شامل للخدمات الصحيّة الأساسيّة.

ويجب من الآن فصاعدًا تحديد الطريق الذي سنسلكه وإذا كان ذلك ممكناً، يجب تصوّر المسارات المختلفة والوقت اللازم للوصول إلى نقطة النهاية كما ينبغي التقيّد بها على حدّ تعبير إميل زولا الذي يلخّص نهجنا:

{ لا بأس أن نعرف أين نريد الذهاب ولكن يجب أيضًا أن نظهر أنّنا ذاهبون }

وهذا الحلم، إن كان حلمًا، فهو مسموح لأنّه تمّ إحراز تطوّراتٍ مماثلةٍ وقابلة للمقارنة في عددٍ من البلدان، صغيرةٍ كانت أم كبيرة.

وأتمنّى من كلّ قلبي انضمام المنتخبين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى هذا المشروع، مشروع بناء مجتمع أكثر تحضّرًا وإنصافًا.

أناشد أعضاء الحكومة والقادة السياسيين ومسؤولو المؤسسات الجمهورية وكبار المديرين التنفيذيّين في الإدارة أن يظهروا تعاونهم اليوميّ دون خللٍ من أجل العمل معًا لإنجاز مشروع مجتمعٍ أفضل نريد أن نورثه للأجيال القادمة.

إسماعيل عمر جيلة

رئيس جمهورية جيبوتي

كلمة رئيس الحكومة

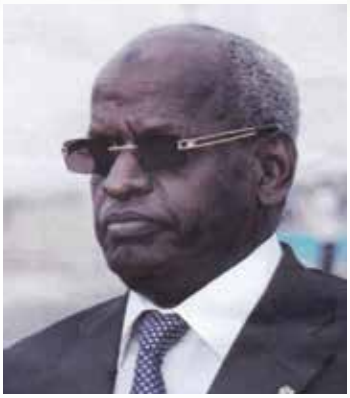

أطلقت الحكومة دراسة استطلاعية وطنية أدّت إلى صياغة رؤية طويلة الأجل لتلبيةٍ أفضل لتطلّعات الجيبوتيّين والجيبوتيات وتحويل جيبوتي إلى بلدٍ ناشئٍ بحلول العام ٢٠٣٥.

واستفادت هذه العملية من مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين.

وممّا لا شك فيه أنّ المكاسب التي حقّقتها البلاد منذ حصولها على الاستقلال، من خلال العديد من الإصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكثر من جليّة.

قد يسعد بلدنا اليوم بإنجاز تقدّمات جيّدة، بمساعدة الشركاء الإنمائيّين، في تنفيذ الالتزامات الدولية، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وقواعد السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، والتصديق على الاتّفاقيات الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان والمرأة والطفل والبيئة، وغيرها.

لقد ولّد العقديْن الأوّلين من تنميتنا نموًّا اقتصاديًّا ضعيفًا لم يكن كافيًا لوقف الفقر في المناطق الحضرية والريفية التي اكتسبت طبقات اجتماعية جديدة.

مع ذلك، شَهِد العقد الماضي تعميقاً للنموّ الاقتصادي يبلغ معدّله المتوسّط نسبة ٤,٨٪، ولم يوقف ذلك تجذّر الفقر المدقع في بلدنا.

نلاحظ أيضًا أنّ سياستنا الإنمائية لا تزال تعتمد على تعدّد النهوج والأطر المرجعية التي وجّهت عملنا الاقتصادي المشترك مع عدم وجود رؤية مشتركة وشاملة ومتّسقة.

ومن هنا كانت حاجة بلدنا في اعتماد إطار التخطيط الطويل الذي يعزّز الجهود السابقة بالترافق مع تعاليم وتحليل استراتيجياتنا الإنمائية الماضية والمستقبلية.

يحتاج بلدنا إلى مصدر للتخطيط الإنمائي المتقن والأقلّ عرضةً للصدمات الداخلية والخارجية. فالنموّ المتسارع والمستدام ضرورةٌ من أجل حلّ المشاكل الاجتماعية وتوليد تحوّلٍ اقتصاديٍّ هيكليٍّ يساهم في تعدّدية هذا النموّ وزيادة تنافسيّته مع تحفيز دور القطاع الخاصّ. يجب أن يترافق كلّ ذلك مع إدارةٍ عامةٍ ذات قدراتٍ معزّزةٍ وإنتاجية.

رؤيـة جيبـوتي ٢٠٣٥ هـي أوّل تفكـير اسـتراتيجيّ عـلى المـدى الطويـل مـن نوعـه في بلدنـا وهـي الجـواب عـلى تحدّيـاتٍ عديـدة. كـما يجـب أن تسـاعد عـلى تعزيـز القـدرات الوطنيـة لاسـتباق التنميـة الوطنيـة المشـتركة وتوجيههـا وتنميتهـا وإدارتهـا واسـتدامة تقاليـد البـلاد في التفكـير المسـتقبليّ في السـلطة التنفيذيـة.

ويشـكّل تعزيـز الحـوار الاجتماعـي بـين الجيبوتيـين والجيبوتيّـات عنـصرًا محوريًّـا في عمليـة التنفيـذ، مـن أجـل تحديـد المشـاكل الرئيسـية في البـلاد والعوائـق الممكنـة للتوافـق عـلى بنـاء مسـتقبل جيبـوتي.

أتمنّـى أن تلتـزم الحكومـة بشـكلٍ كامـلٍ بهـذا النهـج وأن تأخـذ كافّـة المبـادرات الضروريـة مـن أجـل تنفيـذ هـذه الرؤيـة الإنمائيـة الطويلـة الأجـل وإنجاحها.

أبو الخضر كامل محمد

رئيس الحكومة

كلمة الوزير

رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ المُعلنة في هذه الوثيقة هي طموح إنمائيّ حديث مع نهجٍ وأهدافٍ جديدةٍ يجب التوصّل إليها. وهذه الرؤية بمبادرة رئيس الجمهورية، بعد تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية (INDS) وأساليب تخطيط أخرى هي عملية واقعية وقابلة للتحقيق.

سيعتمد بناء بلد الغد، الذي نتمنّاه أن يكون الأفضل، على الإرادة المشتركة للجهات الفاعلة المؤسساتية والمؤسسات غير الحكومية (أعضاء الحكومة وممثّلي القطاع الخاصّ والمجتمع المدنيّ والمنتخبين والشركاء التقنيين والماليين). وستشجّع الجهات الفاعلة في أعمالها اليومية تحقيق مستقبلٍ مرجوٍّ من خلال خلق الشروط اللازمة لوضع فرضيّات السيناريو المرجعي.

ولهذه الغاية، يجب أن تكون رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ والتوجّهات الاستراتيجية المدمجة في هذا المشروع الاجتماعي مختارةً من خلال وثائق استراتيجية وخطط عملٍ تنفيذيّةٍ وأُطرٍ نظريةٍ للسياسات الوطنية والقطاعية والإقليمية الإنمائية بما في ذلك استراتيجية النمو المتسارع وتعزيز التوظيف (SCAPE).

ستسمح استراتيجية بناء مجتمعٍ حديثٍ بالتفاعل على المدى القصير من خلال تخطيط الميزانية مع الأخذ بالاعتبار الاحتياجات الملحّة وعلى المدى المتوسّط عن طريق البرامج الإنمائية الوطنية والقطاعية الإقليمية وعلى المدى الطويل الذي يتجسّد بالرؤية بحدّ ذاتها.

ستكون هذه الرؤية كذلك نقطة الانطلاق لاستئناف تخطيطنا عبر وضع إطار متكامل للتخطيط الاستراتيجي وللميزانية ممّا يسمح بالتنسيق مع شركائنا في التنمية وإرساء تعهّد أهمّ على المدى المتوسّط والطويل.

وبهدف تأمين تطبيق أفضل لرؤية جيبوتي ٢٠٣٥، تمّ تقديم ترتيبٍ سليمٍ لأعمدة النموّ ولقطاعاته ذات الصلة، بالإضافة إلى استراتيجيّات محدّدةٍ قابلة لخدمة المحفّزات السريعة والفعّالة لإطلاق دينامية نموٍّ سريعٍ وقويٍّ ودائم.

أتمنّى من قلبي أن يقوى التعاون مع الدوائر الوزارية من خلال وضع خطط استراتيجية قطاعية وأُطر مداخلات وحوار لا غنى عنها من أجل تنفيذ الأعمال الإنمائية الوطنية والقطاعية والمحلية.

في النهاية، من الضروري كفالة الرصد المرتقب لمتابعة احتمالات تنفيذ المسلّمات الإنمائية في ضوء الأعمال وذلك بهدف تنبيه أصحاب القرار والجهات الفاعلة حول المخاطر المحتملة والقوى المؤاتية لتنفيذ الرؤية.

إلياس موسى داواليه

وزير المالية والاقتصاد ومسؤول عن الصناعة

قائمة المختصرات	
ACP	إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
ACP	جمعية الثقافات والتقدم
ALENA	اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية
ASEAN	رابطة دول جنوب شرق آسيا
BAD	البنك الإفريقي للتنمية
CAE	مجتمع شرق إفريقيا
CDMT-CBMT	إطار الإنفاق المتوسط الأجل/إطار الميزانية المتوسّط الأجل
CERD	مركز الدراسات والبحوث في جيبوتي
COMSEA	السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا
CS	الإطار الاستراتيجي
CSLP	الإطار الاستراتيجي للنمو ولمكافحة الفقر
DSRP	وثيقة استراتيجية للحدّ من الفقر
EDAM	دراسات استقصائية للأسر في جيبوتي
EDD	كهرباء جيبوتي
FDJ	فرنك جيبوتي
FFEM	الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية
FIDA	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
FMI	صندوق النقد الدولي
IDE	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
IDH	مؤشر التنمية البشرية
IGAD	الهيئة الحكومية للتنمية
INDS	المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية
LOE	قانون التوجّه الاقتصادي
MERCOSUR	السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبيّة
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا
OMC	منظمة التجارة العالمية
OMD	أهداف الألفية الإنمائية

ONG	المنظمات غير الحكومية
OSC	منظمات المجتمع المدني
PAM	برنامج الأغذية العالمي
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
PIP	برنامج الاستثمار العام
PME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
PMI	الصناعات الصغيرة والمتوسطة
PNG	السياسة الوطنية للجنس
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PROMES-GDT	برنامج تعبئة المياه السطحية وإدارة الأراضي المستدامة
PTF	الشركاء التقنيون والماليون
PTM	مشروع النقل المتعدد الوسائط
RGPH	إحصاء عام للسكان والمساكن
SNA	الخدمة الوطنية
SRAT	التخطيط الإقليمي
TIC	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
UA	الاتّحاد الإفريقيّ
UE	الاتّحاد الأوروبي
UEA	الاتّحاد الاقتصادي الإفريقي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
USD	الدولار الأميريكي
ZLE/UC	منطقة التجارة الحرة / الاتحاد التجاري

جدول المحتويات

كلمة الرئيس ٣
كلمة رئيس الحكومة ٥
كلمة الوزير ٧
قائمة المختصرات ٨
مقدّمة ١٢

الفصل الأوّل: تشخيص ماضي وحاضر المجتمع ١٣
دراسة استعادية ١٣
استعادية سياسية ١٤
استعادية اقتصادية ١٦
استعادية اجتماعية ٢٠
التطلّعات المحلية ٢٦
أهداف التطلّعات الوطنية ٢٦
مفاهيم المجتمعات حول العملية الإنمائية ٢٧
التحدّيات الرئيسية ٢٩

الفصل الثاني: رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ ٣٣
بناء السناريوهات ٣٣
السيناريو الاتجاهي ٣٣
السناريو المتشائم ٣٥
السناريو المتفائل أو السيناريو المرجعي ٣٦
الصورة المرجوّة في العام ٢٠٣٥ ٣٧
رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ ٣٧
أهداف جيبوتي ٤٠
الهدف الرئيسي ٤٠
الأهداف المحدّدة ٤٢
ركائز رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ ٤٥
السلام والوحدة الوطنية ٤٥
الحكم الرشيد ٤٥
الاقتصاد المتنوّع والتنافسيّ مع اعتماد القطاع الخاصّ كمحرّك ٤٥
تقوية الرأسمال البشري ٤٦
الاندماج الإقليميّ والتعاون الدولي ٤٧

الفصل الثالث: استراتيجيّات جيبوتي ٢٠٣٥ ٤٨
استراتيجيّات ركيزة السلام والوحدة الوطنية ٥١
استراتيجيّات ركيزة الحكم الرشيد ٥٥
استراتيجيّات ركيزة الاقتصاد المتنوّع والتنافسيّ مع اعتماد القطاع الخاصّ كمحرّك ٦٣
استراتيجيّات ركيزة تقوية الرأسمال البشري ٨٥
استراتيجيّات ركيزة الاندماج الإقليميّ والتعاون الدولي ٩٣

الفصل الرابع: المواضيع المستعرضة ٩٨
تعزيز وضع المرأة وتخفيف عدم المساواة بين الجنسيْن ٩٨
الشباب ٩٩
البيئة ١٠٠

الفصل الخامس: التطبيق والرصد والتقييم ١٠٤
تطبيق الرؤية ١٠٤
الإطار المؤسساتيّ للرصد والتقييم ١٠٤

الخاتمة ١٠٨
قائمة المراجع ١٠٩
الملاحق ١١١
الملحق الأوّل: التوقّعات السكانية ١١٢
الملحق الثاني: توقّعات مؤشرات الاقتصاد الكليّ ١١٣
الملحق الثالث: التمويل وحاجات التمويل ١١٥

قائمة الرسومات البيانية

الرسم البياني الأول: تميّز تطوّر النموّ بانقطاعٍ في العام ١٩٩٩ بعد فترة من التقلب الشديد ١٧
الرسم البياني الثاني: مقارنة تطوّر معدّل النموّ في جيبوتي مع معدّل شرق إفريقيا والمحيط الإفريقي ١٧
الرسم البياني الثالث: تطوّر الكتلة النقدية عاكسًا بذلك التعبير عن إرادة الانفتاح وتطوير
القطاع المالي في جيبوتي ١٨
الرسم البياني الرابع: تطوّر العجز المالي الذي تمّ السيطرة عليه في الماضي
على الرغم من الانزلاق في العام ٢٠٠٩ ١٨
الرسم البياني الخامس: مقارنة التطور لمعدّل التضخم ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي ١٩
الرسم البياني السادس: رصيد حساب التجارة الخارجية مع اعتماد كبير نسبيًّا على الواردات ١٩
الرسم البياني السابع: تطور معدّل التعليم الإجمالي ومعدل القبول الإجمالي، ٢١
عاكسًا سياسة عرض التعليم على نطاق واسع
الرسم البياني الثامن: توقّع الطلب على الطاقة على المدى الطويل بالميغاوات ٧١

المقدّمة

أعلن الدستور في العام ١٩٩٢ في مقدّمته أنّ «الإسلام هو دين الدولة» الذي يحترم جميع المعتقدات وأنّ البلد جمهورية تابعة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتكفل الدولة المساواة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز. أمّا اللغات الرسمية فهي الفرنسية والعربية. والسيادة ملك الشعب الذي يقوم بالاقتراع العامّ بغضّ النظر عن الجنس من خلال الأحزاب السياسية. وتنقسم السلطة إلى ثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وضعت السلطة التنفيذية، التي تتولّى توجيه سياسة التنمية الوطنية، هذه الرؤية. وبعد عقود من تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية القائمة على نهج التخطيط التقليدي (القصير والمتوسّط الأجل)، ومن البحث عن الاستقرار الاقتصادي الكليّ والماليّ، سجّلت بلادنا تقدّمًا اقتصاديًّا ملحوظًا خلال السنوات الخمس الماضية. تمكّن هذه الدينامية من وضع آفاقٍ جديدةٍ للنمو الاقتصادي وللتنمية.

{ صورة لمستقبلٍ أكثر نجاحًا وجاذبيةً ومرغوب فيه }

وبهدف إعداد أُسس إنمائية متقنة ومختَبرة، التزمت الحكومة بوضع رؤيةٍ طويلة الأجل للعام ٢٠٣٥ تحت عنوان «جيبوتي ٢٠٣٥». ويأتي تطوير الرؤية في أعقاب قانون التوجيه الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠١٠ الذي ساعد في توجيه الإطار الاستراتيجي للنموّ وفي مكافحة الفقر (استراتيجية الحدّ من الفقر) ٢٠٠٤-٢٠٠٦ والمبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية (INDS) ٢٠٠٨-٢٠١٢. وتهدف هذه الرؤية إلى تزويد البلاد بأداة تخطيط إنمائية للجيل سيلتحق بها أيضًا التخطيط الاستراتيجي وسياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة.

وقد وُضعت هذه الرؤية استنادًا إلى نهجٍ تشاركيٍّ يعكس إجماعًا وطنيًا. في الواقع، ترتكز هذه الرؤية على الربط بين تطلّعات الشعب والاتّجاهات السابقة والقضايا والتحديات الكبرى، والسيناريو المطلوب للتنمية على المدى الطويل. وبالتالي، فإنها تعكس مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها. فهي صورة الوجهة والإرادة والمثل الأعلى الذي قد يجمع الجيبوتيّين والجيبوتيّات وكافّة الفاعلين في مجال التنمية ومستقبل البلاد. في هذا الصدد، يجب فهم الرؤية كالتالي:

١. صورة متماسكة للوجهة التي يجب أن تتلاقى فيها الجهود
٢. صورة واقعية وذات مصداقية لمستقبل جيبوتي
٣. صورة لمستقبل أكثر نجاحًا وجاذبية ومرغوب فيه أكثر من الوضع الراهن

تجمع جيبوتي ٢٠٣٥ «الرؤية-الهدف» أي الصورة و«الرؤية-الوجهة» أي التوجّه وطريق الوصول. يجب أن تكون الرؤية طموحة كي تحافظ على تحفيز المهارات والطاقة والموارد اللازمة لتنفيذها.

وبُنيَ تقرير رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ أساسًا على الصورة المرجوّة لبلادنا في العام ٢٠٣٥ وعلى الاستراتيجيات العالمية لهذه الرؤية بالإضافة إلى برنامج الأعمال الأوليّة وآلية مؤسساتية لتنفيذ الرؤية.

الفصل الأوّل: تشخيص ماضي وحاضر المجتمع

١-١ دراسة استعادية

يشكّل الشباب غالبية عدد السكان ففعليًا، ٣٥ ٪ من السكان أعمارهم تحت الـ ١٥ سنة . ويجب الحرص على إعداد هذه الشريحة من السكّان للمستقبل. وبما أنّ عدد السكان موزّع بشكلٍ غير متوازٍ في أنحاء الإقليم، يوجد إذًا اختلال بين جيبوتي-المدينة والمناطق الأخرى والذي من المرجّح أن يزيد.

{ ٣٥ ٪ من السكان أعمارهم تحت الـ ١٥ سنة. ويجب الحرص على إعداد هذه الشريحة من السكّان للمستقبل. }

قامت الحكومة بإصلاحاتٍ مهمةٍ في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأُجريت دراسات قطاعية كما تمّ اعتماد خطط عمل لا يزال بعضها ساريًا من أجل الحدّ من الفقر. ويحقّق بلدنا بمساعدة شركائه تقدّماتٍ في تحقيق الالتزامات الدولية وبخاصةٍ في تطبيق استراتيجية أهداف الألفية الإنمائية وقواعد السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا. ويترجم ذلك ديناميّةً معيّنةً تساهم في الوصول إلى نتائج إيجابية لا تزال على الرغم من ذلك دون التوقّعات المرجوّة.

وهكذا، يحتاج بلدنا إلى نموٍّ أكثر ارتفاعًا واستدامةً ممّا يتطلّب جهدًا متواصلًا في الإصلاحات لحلّ المشاكل وتوليد تحوّل اقتصاديّ هيكليّ يساهم في تعدّدية هذا النموّ وزيادة تنافسيّته مع تحفيز دور القطاع الخاصّ.

ولا يمكن بلورة هذه التحوّلات والأهداف المرتبطة بها إلّا في أفقٍ بعيد المدى، خلال حوالى ٢٥ عامًا، على أن تكون مدمجةً مع استراتيجيةٍ صلبةٍ وشاملةٍ: **رؤية جيبوتي ٢٠٣٥**. ولا تقتصر هذه الاستراتيجية على الظواهر الاقتصادية والمالية فقط، بل تشمل أيضًا تلك الاجتماعية والثقافية والسياسية والحكومية.

وتستجيب هذه الرؤية المقترحة إلى تحديد التحديات والطموحات واحتياجات السكان .[٢] كما تأخذ في الاعتبار القوى الدافعة في نظام جيبوتي ، والفرص وبذور التغيير.

١ RGPH، ٢٠٠٩

٢ راجع تقرير حول التطلّعات الوطنية

٣ حدّد تقرير التحليل الهيكلي المتغيرات التي تميّز «نظام جيبوتي»

ويتضّح أنّه يمكن التغلّب على نقاط الضعف والانتقال من الوضع الحاليّ إلى المستقبل المرجوّ. ولكن لن يتمّ هذا الانتقال تلقائيًّا لأنّ هذه الرؤية لا تندرج في اتّجاهٍ منطقيّ. في الواقع، يجب أن يتطوّر البلد من بلدٍ ذات اقتصادٍ منتعشٍ أو مستقرٍ إلى بلدٍ ناشئٍ بعد أن ينضمّ إلى البلدان المتوسّطة الدخل.

{ يمكن الانتقال من الوضع الحاليّ إلى المستقبل المرجوّ }

لا بدّ من تحريك رافعات العمل من أجل الانقطاع عن الماضي وتحقيق أعلى مستويات التقدّم. لهذا، تفترض هذه الرؤية تحرير كافّة طاقات الإبداع والابتكار وذلك من خلال تحوّل التركيبة الاجتماعية وتوزيع السلطة والثروة وسط نظام القيم السائدة وعلى مستوى العلوم والتكنولوجيا.
ومن خلال هذا التحوّل سيحدث تغيير في سياسات الإنماء التي لا تزال حتّى اليوم مبنيّة بشدّةٍ على القطاعات الاجتماعية كما في عمل المؤسسات وفي نموذج العلاقات الخارجية.

١-١-١ استعادية سياسية

بعد وصوله إلى السيادة الوطنيّة في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٧٧، شهِد البلد ثلاث مراحل مختلفة سياسيًّا. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ الحصول على هذه السيادة بعد سنواتٍ عديدةٍ من النضال من أجل تقرير المصير. واستُشير الشعب ثلاث مرّات حتّى قرّر في المرّة الثالثة اختيار الاستقلال وذلك في ٨ أيار/مايو ١٩٧٧ (بعد المرّتيْن السابقتيْن في العاميْن ١٩٥٨ و١٩٦٦).
ويمكن وصف هذه الاستعادية السياسية من خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى ١٩٧٧-١٩٨٩ والتي يمكن وصفها بـ «بناء الأمّة وإنشاء الهيئات المؤسساتيّة لدولةٍ مستقلةٍ» وهي مرحلة أساسية في السنوات المقبلة بما يتعلّق بتمثيل مختلف الاتّجاهات في الآراء السياسية والمجتمعية وفي ممارسة السلطة.

بناء الأمّة وإنشاء الهيئات المؤسساتيّة لدولةٍ مستقلةٍ

وفي اليوم التالي بعد الحصول على الاستقلال، كان النظام السياسي الذي دخل حيّز التنفيذ نظام الحزب الواحد، مع أوّل رئيس للجمهورية أبيتدون حسن جوليد.

ولم تبدأ ممارسة اختيار الرئيس من قبل الشعب حتى العام ١٩٨١ مع تنظيم أوّل انتخابات برلمانية رئاسية.

ويتبع النظام السياسيّ المُنشأ مبدأ فصل السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وخلال هذه المرحلة، تمّ تأمين الاستقرار السياسي مع استمرار نسبيّ لإدارة سلطة الدولة من قبل الحزب السياسي عينه والرئيس المنتخب في أعقاب الاستقلال.

المرحلة الثانية ١٩٩٠-١٩٩٩ وتتميّز «باستمرار نظام الحكم السياسي على رأس الدولة.» ولكن سيتذكر التاريخ الانفتاح السياسي بسبب حقيقتيْن رئيسيتيْن: النزاع المسلّح في العام ١٩٩١ ونَفَس الديمقراطية الذي نقله لابول في خطابه حول موضوع إدخال الديمقراطية في إفريقيا (١٩٩٢).

{ استمرار نظام الحكم السياسي على رأس الدولة }

ومن الواضح أنّ هذه الأحداث ستعيد تكوين المشهد السياسيّ لإعداد مستقبل سياسيٍّ مستقرٍّ وإنماءٍ اقتصاديٍّ مناسب.

في الواقع، تمّ استبدال القانونيْن الدستوريّيْن اللذيْن وضعتها الجمعية التأسيسية منذ الاستقلال في البلاد بدستور جديدٍ معتمد وفق استفتاءٍ صدر في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ويمثّل هذا الدستور خطوةً هامّةً اتّخذتها بلادنا في طريقها إلى الديمقراطية التعددية واضعةً حدًّا لحكم الحزب الواحد في سياق القارّات تسيطر عليه دعوة لابول والانفتاح الديمقراطي.

ويتوقّع الدستور الجديد تعدّديةً حزبيّةً محدودةً بأربعة أحزاب لمرحلةٍ انتقاليةٍ لمدة عشر سنوات. وجسّد القانون الانتخابي الأساسيّ ٩٢/AN/٠١ الصادر في ٢٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٢ الانتخابات المتعدّدة الحزبية والتعدّدية الحزبية المحدودة بأربعة أحزاب لمدّة عشر سنوات.

المرحلة الثالثة ٢٠٠٠-٢٠١٠ الموصوفة بمرحلة «الحكم الديمقراطيّ والانفتاح السياسيّ» وهي تتميّز بالخطّة السياسية من التناوب الأوّل إلى أعلى الدولة بعد اثنيْن وعشرين عامًا (٢٢) من حكم أوّل رئيسٍ للبلاد. وعقب هذه المرحلة الانتقالية لعشر سنواتٍ والمحدودة بأربعة أحزابٍ سياسيةٍ، تأسّست التعدّدية الحزبية في العام ٢٠٠٢ وفقًا للأحكام الدستورية.

{ الحكم الديمقراطيّ والانفتاح السياسيّ }

وأُجريَت انتخاباتٍ عدّةٍ تباعًا: التشريعية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ التي عقدت تحت نظام التعددية الحزبية، والانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٥ والمحلية في العام ٢٠٠٦ التي أطلقت فعليًّا عمليّة اللامركزية.

وسيُعزّز هذا المشهد السياسيّ بالتالي:

- إنشاء هيئة إدارية جديدة للعملية الانتخابية وهي اللجنة الانتخابية الوطنية (CENI)؛
- تقوية دور الوسيط
- تعزيز دولة القانون مع إلغاء عقوبة الإعدام
- توطيد الحريّات الفردية والجماعية كأساس للديمقراطية الحديثة والمتقدّمة وغيرها

ومواجهة **الاتّجاهات الثقيلة الوطأة** الممثّلة بحمل الاعتبارات الاجتماعية (نمط التمثيل القبلي، والتمثيل السياسي)، يجب أن تنبثق بذور التغيير من الوعي لحاجة استمرار الإصلاحات السياسية المتخّذة في العقد الثالث من أجل تقوية الديموقراطية السياسية وبخاصةٍ الدور السياسي للمناطق إقليميًّا. كما ستشكّل التعدّدية الإعلامية ورقةً رابحةً للجدال السياسي والديموقراطي.

١-١-٢ .استعاديّة اقتصادية

يشير تحليل النموّ الاقتصاديّ إلى ثلاث ميزات أساسية:

خلال مرحلة ١٩٧٧-١٩٨٩، شهد الاقتصادر نموًّا غير متجانس ملحوظ بتعاقب الأزمات السياسية والصدمات الاقتصادية مسبّبةً تدهورًا مستمرًّا لتنافسية البلد ولوضعه الماليّ ولبنيته الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. في منتصف السبعينات، أسفرت الحروب المتكرّرة في المنطقة الفرعية والنزاعات الداخلية في أواخر الثمانينات عن خراب المناطق المتضرّرة من الحروب وزعزعة استقرار الدولة وتعطّل الشبكات الاقتصادية في المناطق الريفية وتدفّق اللاجئين إلى المدن غير المجهّزة لاستضافتهم. ويؤدّي جفاف المناخ المفرط إلى أمطارٍ غير منتظمةٍ وإلى مصادرَ مائيةٍ ومحاصيلٍ علفيةٍ محدودة.

وخفّف الجفاف المتكرّر الموارد الريفية وأضعف نمط الحياة البدويّة مؤدّيًا إلى هجرة ريفيةٍ هائلة. ويفسّر هذا المزيج من الصدمات الخارجية وضعف النموّ الاقتصادي ارتفاع إفقار المناطق الحضارية ومنها بعض السكان المعرّضين للخطر (المشرّدين وأطفال الشوارع) الذين هم أكبر الضحايا.

وبين ١٩٩٠ و١٩٩٩، أعاقت حالتان طارئتان أساسيتان بداية التنمية الاقتصادية الملتزمة وهما النزاع الداخلي وبرنامج التكيّف الهيكليّ الذي تبعه.

ويعمل البلد على استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية. والواقع أنّ الصراع المسلّح الداخليّ في العام ١٩٩١ أثّر سلباً على عمل الإدارة والاقتصاد الوطنيّ وأدّى إلى تحرّكات مصادر هامّةٍ من أجل إعادة بناء المتورّطين في الصراع وتسريحهم. ويتوجّب كبح الآثار السلبية لصراعات المنطقة وبخاصةٍ في الصومال وأثيوبيا.

وتضرّ كلّ هذه العوامل بالقطاعات الاجتماعية الاقتصادية في البلد بسبب تزايد فقر السكان وفقدان الأسس الاجتماعية والثقافية وتدمير عددٍ من البنى الأساسية الاجتماعية الاقتصادية وإضعاف إدارة الحكم ونظامه في البلد. ومُنحت موارد مالية وتقنيّة مهمّةٍ من قبل الشركاء الإنمائيين ولكنّها لم تردّ سوى على الحاجات الإنسانية الكبيرة على حساب الاستثمار.

وبقيَ مستوى النموّ الاقتصادي ضعيفًا نسبيًّا (٢،٢ ٪ من المعدّل السنويّ) ولم يتمكّن من استيعاب العجز الاجتماعي خلال هذا العقد.

وبما أنّ التوازن المالي ليس مشجّعًا، وضع البلد بمساعدة صندوق النقد الولي (FMI) والبنك الدولي برنامج إصلاحاتٍ اقتصاديةٍ ومؤسساتيةٍ تهدف إلى تخفيض العجز في الميزانية وتأمين توازن الميزانية وتخفيف ثقل الدين. ويمرّ كلّ ذلك بجهودٍ إضافيةٍ على مستوى تخصيص الميزانية القطاعية.

أمّا التنافسية فهي ضعيفة ويعاني مناخ الاستثمار من نقاط ضعفٍ عديدةٍ منها توفير البنية التحتية وسعر عوامل الإنتاج ونوعيّتها.

تميّزت مرحلة ٢٠٠٠-٢٠١٠ بانتعاش النشاط الاقتصادي مع تسارعٍ في النموّ (٤،٨ ٪ كمتوسّط سنويّ) ويعود ذلك إلى جهدٍ كبيرٍ في الاستثمارات العامة وتدفّق أعدادٍ كبيرةٍ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) ونموّ القطاع الخاص الوطني.

الرسم البياني الأوّل: تميّز تطوّر النموّ بانقطاعٍ في العام ١٩٩٩ بعد فترة من التقلب الشديد
(معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمال)

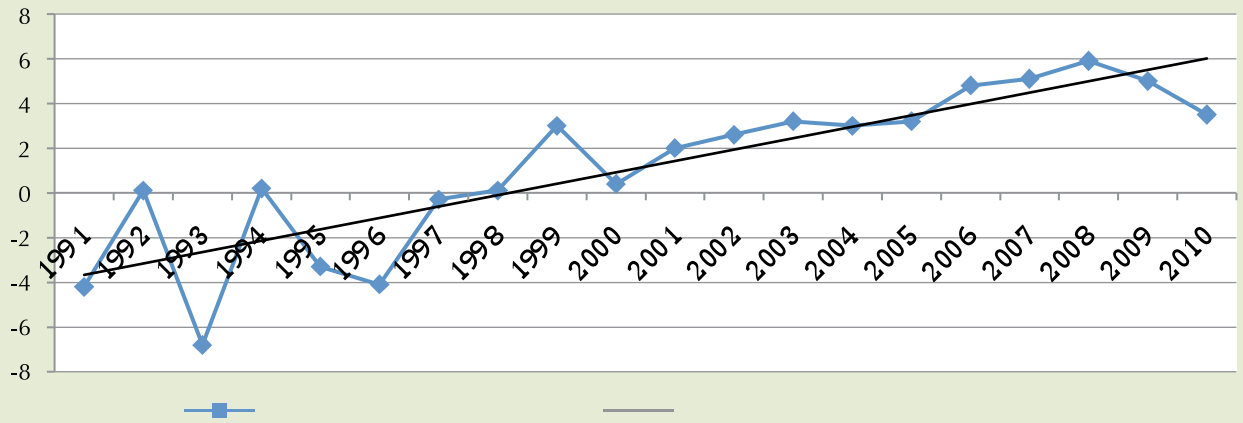

الرسم البياني الثاني: مقارنة تطوّر معدّل النموّ شرق جيبوتي مع معدّل شرق إفريقيا والمحيط الإفريقي
ونشير إلى أنّ العلاقة الإيجابية بين تطوّر معدّل النمو في شرق إفريقيا منبثقة من تطوّر معدّل أثيوبيا خلال هذه الفترة

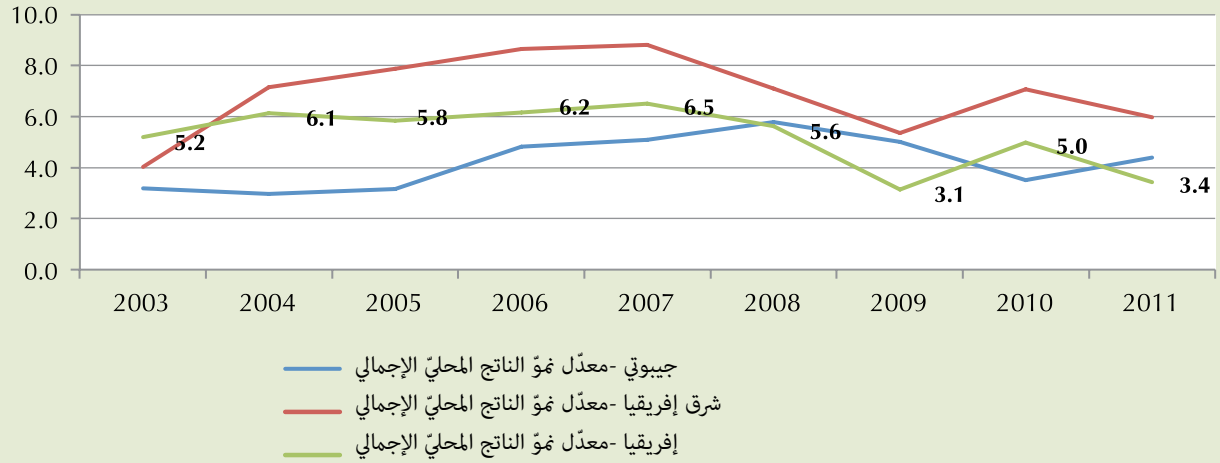

والقطاعات التي تجلب النموّ هي النقل والاتّصالات والبناء والأعمال العامّة وللقطاع المالي حصّةٌ في هذا النموّ لأنّه تقدّم بشكلٍ ملحوظٍ في هذا العقد. في الواقع، زاد عدد البنوك والمؤسسات المالية في البلد من اثنيْن (٢) في بداية الـ ٢٠٠٠ إلى اثنيْ عشرة (١٢) في نهاية الـ ٢٠١٠. ووسط هذا الزخم، تزداد ديناميّة الائتمان الاقتصادي والكتلة النقدية بتوسّعٍ وباستمرارٍ فقد.

انتقل الائتمان الاقتصادي من مستوى ضعيفٍ جدًّا في أوائل العام ١٩٩٠ إلى مستوى مرتفع بنسبة ٣٤،٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠.

الرسم البياني الثالث: تطوّر الكتلة النقدية عاكسًا بذلك التعبير عن إرادة الانفتاح وتطوير القطاع المالي في جيبوتي
(الكتلة النقدية – الائتمان الاقتصادي)

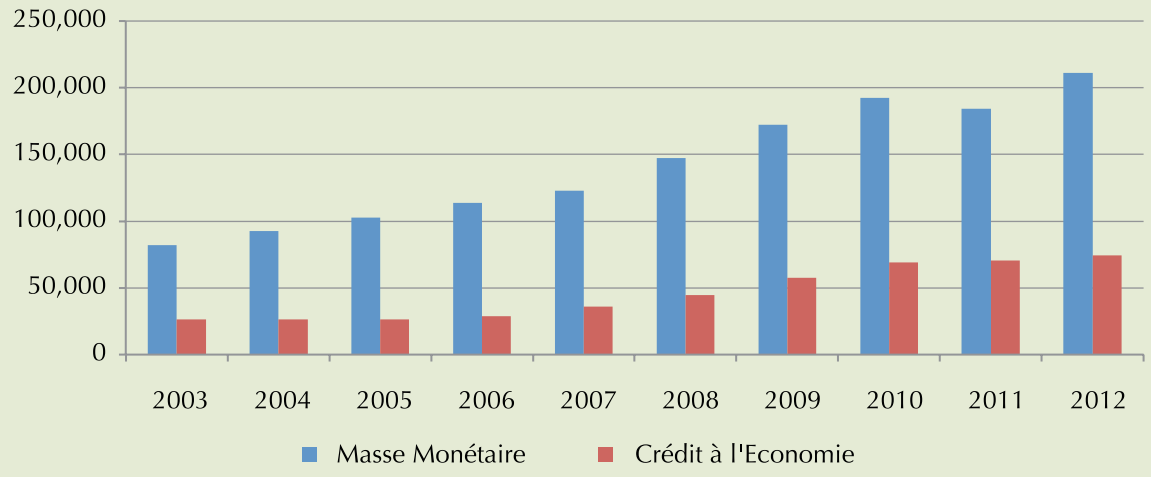

ومن ناحية التمويل العامّ، ساهمت الجهود الإصلاحية في تطهير أحوال الاختلالات المالية الهيكلية لعام ١٩٩٠ من خلال تحفيزٍ متضاعفٍ لإيرادات الميزانية ومتابعة أكثر استدامةً للجهات المانحة. وهكذا انتقلت الإيرادات والإنفاقات التي كانت أقلّ من ٣٠ مليار فرنك جيبوتي على التوالي من ٢٨،٧٥١ مليار إلى ٧١،٠٧ مليار ومن ٢٩،٨٢٩ مليار إلى ٧٢،١٤١ مليار فرنك جيبوتي. وارتفعت الإيرادات عمومًا إلى ١٤٧،٢ ٥ والإنفاقات إلى ١٤١،٨ ٪.

الرسم البياني الرابع: تطوّر العجز المالي الذي تمّ السيطرة عليه في الماضي على الرغم من الانزلاق في العام ٢٠٠٩
(الرصيد المالي)

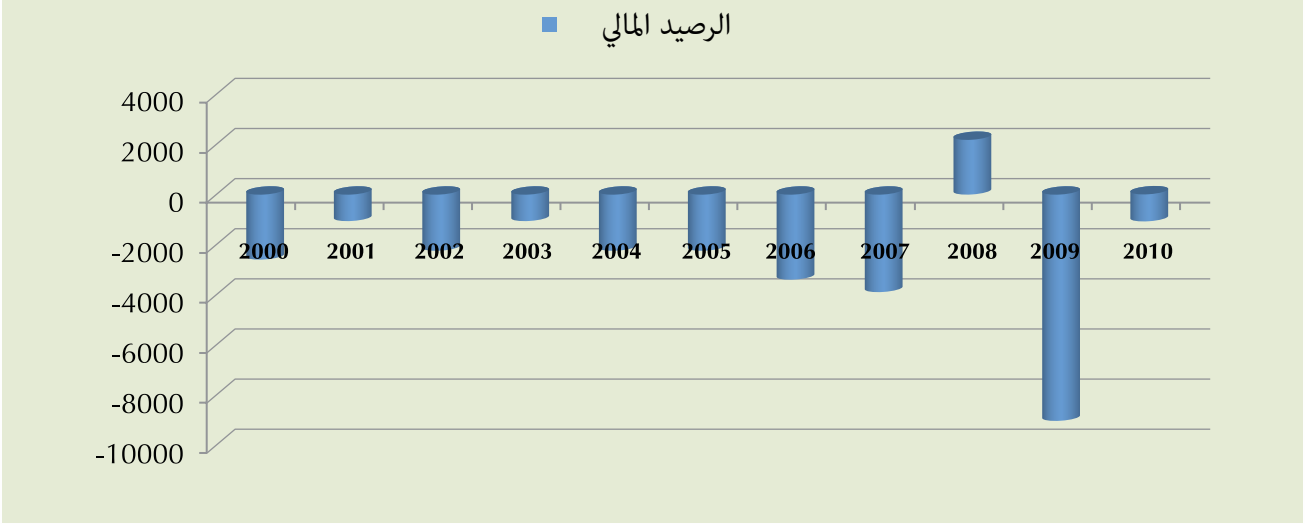

وفي ما يخصّ التضخّم، يتمّ التحكّم جيدًا في المستوى العامّ للأسعار، ولكن لا يزال الاقتصاد الوطني يواجه بشكلٍ دائمٍ صدماتٍ خارجيةٍ متعلقةٍ بأسعار الصرف، وتقلّبات أسعار المواد الخام والسلع الاستهلاكية (الغذائية) المستوردة بالكامل.

الرسم البياني الخامس: مقارنة التطور لمعدّل التضخم ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

عمومًا،كانت السياسة الاقتصادية أقل تضخّمًا. فقد كانت. الصدمات التضخميّة الأساسية السبب الرئيسيّ لارتفاع أسعار المواد الأولية والمواد الغذائية (الأزمة الغذائية ٢٠٠٧ وأزمة الطاقة ٢٠٠٨ والأزمة الاقتصادية ٢٠٠٩).

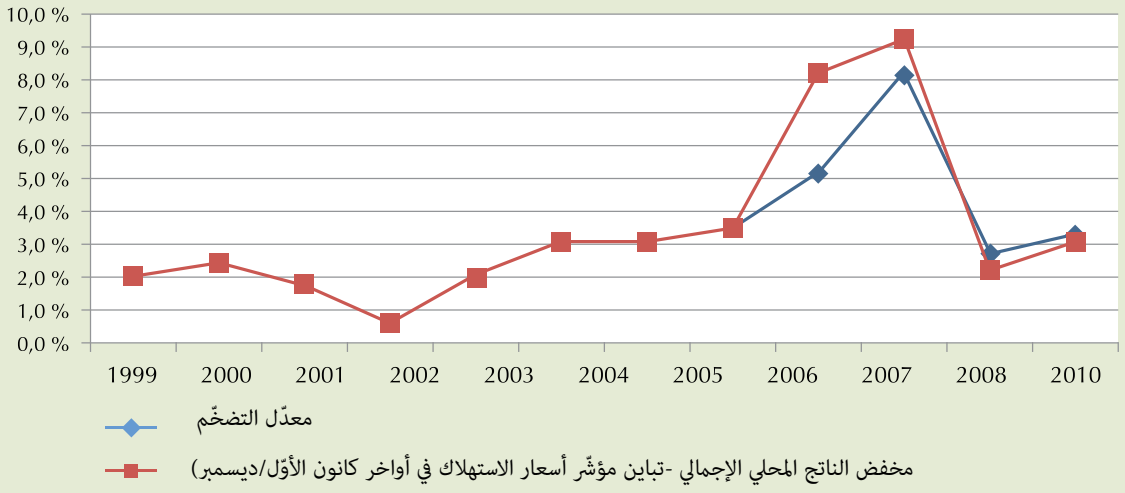

من خلال ذلك، تعتبر الحسابات الخارجية خسارة هيكلية منذ الاستقلال. وفي ما يخصّ استمرارية الحسابات الخارجية، تجدر الإشارة إلى أنّ التدخّل الحكوميّ على الرغم من خصوصيته يتحمّل مسؤولية اختلال التوازن الخارجي (عجز الحساب الجاري)، وهو السبب الرئيسي لزيادة الطلب الكليّ الذي أدّى إلى عجز الحساب الجاري، الذي ما زال فارغًا من الحركات الرأسمالية الكبيرة الدائمة كمعهد الاقتصادات النامية وزيادة الصادرات من جيبوتي.

الرسم البياني السادس: رصيد حساب التجارة الخارجية مع اعتماد كبير نسبيًّا على الواردات

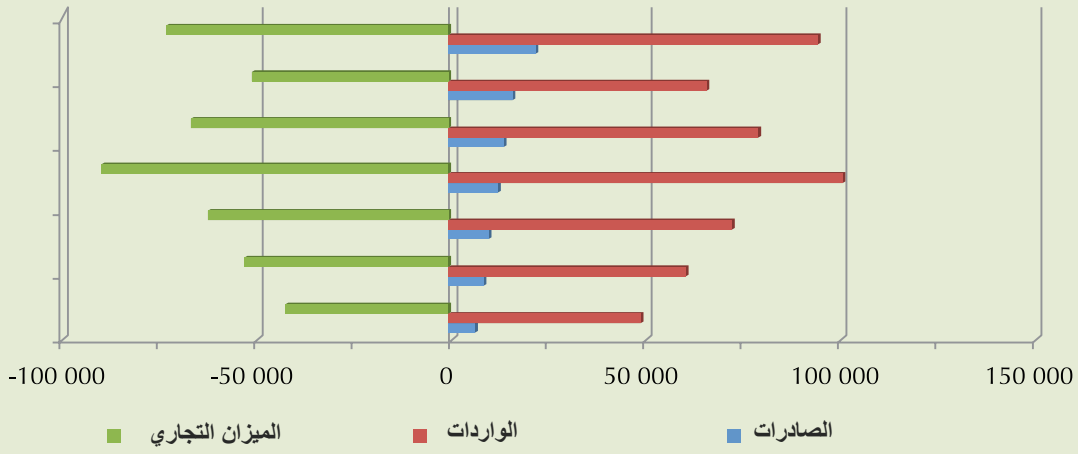

على الرغم من ارتفاع النموّ المسجّل خلال السنوات الأخيرة، لم يخلق هذا الأخير فرص عمل كافية لأنّه ينبثق أساسًا من الأعمال الخدماتية وبخاصةٍ خدمات النقل البحري الذي يُعدّ استثماره ذات كثافة رأسمالية. ولسوء الحظّ، لم يشهد معدّل الفقر انخفاضًا ولا يزال ذات مستوى مرتفع.

والنتيجة الأساسية التي نستخلصها على المستوى الاقتصادي هي أنّه من حيث تركيبة النشاط الاقتصادي وصياغته، تشكّل العقود الثلاثة الأخيرة نقطة مشتركة وهي أنّ قطاع الخدمات يساهم في ٨٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هل يتعلّق الأمر بفشلٍ أو بغياب سياسةٍ لصالح استرداد القطاعات الأخرى أو بغياب إرادة سياسية اقتصادية نشيطة لتقوية قطاع الخدمات؟

ما هو أكيدٌ أنّ التنوّع الاقتصادي لم يكن جاهزًا واستمرّ الفقر بشدّةٍ (يبلغ معدّل الفقر المدقع ٤١،٩ ٪ ومعدّل الفقر النسبي ٧٩،٤٪ وفق معطيات IS-EDAM٣). وبمواجهة التوجّهات الثقيلة الوطأة (ضعف البنية الاقتصادية منذ ثلاثة عقود، وضعف مساهمة الإنتاج الوطني الزراعي في الإمدادات الغذائية والتنوع الضعيف للاقتصاد الوطني والشديد الاتّكال على الخدمات وضعف المدخّرات والقوى الشرائية وغيرها). أمّا التحديات في العقود الثلاث الأخيرة التي لم يتمّ معالجتها فهي:

- إقلاع القطاعيْن الأولي والثانوي وبخاصةٍ النشاطات الصناعية بما يشمل إنتاج صناعة السلع ذات الأولية المبنية على ميزات نسبية؛
- تشجيع الزراعة الصغيرة (المحيطة بالمدن) وتنمية برامج تطوير المناطق الزراعية الإقليمية التي تسمح بتخفيف آثار انعدام الأمن الغذائي؛
- إعطاء دور أكثر غالبيةً للمبادرة الخاصة وللتجارة وللإدماج شبه الإقليمي وتقوية الانفتاح نحو الخارج.

١-١-٣ استعادية اجتماعية

على الصعيد الاجتماعي، تشير الدراسة الاستعادية إلى أنّ المجتمع مبنيّ على تأثّر شديد بالقيم الاجتماعية والثقافية في طور الاستقطاب: من جهة، العالم الحضاري المنقسم ومن جهة أخرى العالم الريفيّ الفقير الذي يحارب من أجل العيش والذي يعتبر ضحية العجز الاجتماعي على كافة المستويات (التعليم والصحة والسكن والدخل).

وعلى الصعيد الاجتماعي الديموغرافي، يقدّم بلدنا ثلاث ميزات أساسية على ثلاث مراحل تحليلية:

- دينامية مهمّة للديموغرافيا (انتقل عدد السكان من ٢٥٠٠٠٠ في العام ١٩٧٦ إلى ٨١٨١٥٩ في العام ٢٠٠٩)؛
- تواجد كبير للسكان في العاصمة؛
- تنوّع ثقافي متميّز بالتعايش ضمن مجتمعات مختلفة (العفر والصومال والعرب)؛
- الإحصاء الأخير الذي يدلّ على السكان الحضاريين (٧٠،٦ ٪) والشباب (أكثر من ٥٠ ٪) من إجمالي عدد السكان.

لا يزال الدين القاعدة الأساسية التي توحّد المجتمعات، ولكن هناك أيضًا قوى تغيير الذهنيات لتوعيتها على الهوية الوطنية أكثر من تلك الطائفية.

في مجال التعليم، تغيّر المشهد التعليميّ منذ أكثر من عشرين عامًا بشكلٍ عامٍّ وجذريٍّ من ناحية الأرقام (تقدّم معدّلات التعليم من ٢٠ ٪ في العام ١٩٧٧ إلى ٤٠ ٪ في العامين ١٩٩٩-٢٠٠٠ ثمّ إلى ٧٥ ٪ في العام ٢٠١٠ في الصفوف الابتدائية وإلى ٥٥،٤ ٪ في الصفوف الثانوية).

الرسم البياني السابع: تطور معدّل التعليم الإجمالي ومعدل القبول الإجمالي، عاكسًا سياسة عرض التعليم على نطاق واسع. في الواقع، لا تنمية من دون مصدر إنسانيّ مدرّبٍ على نحوٍ جيّد

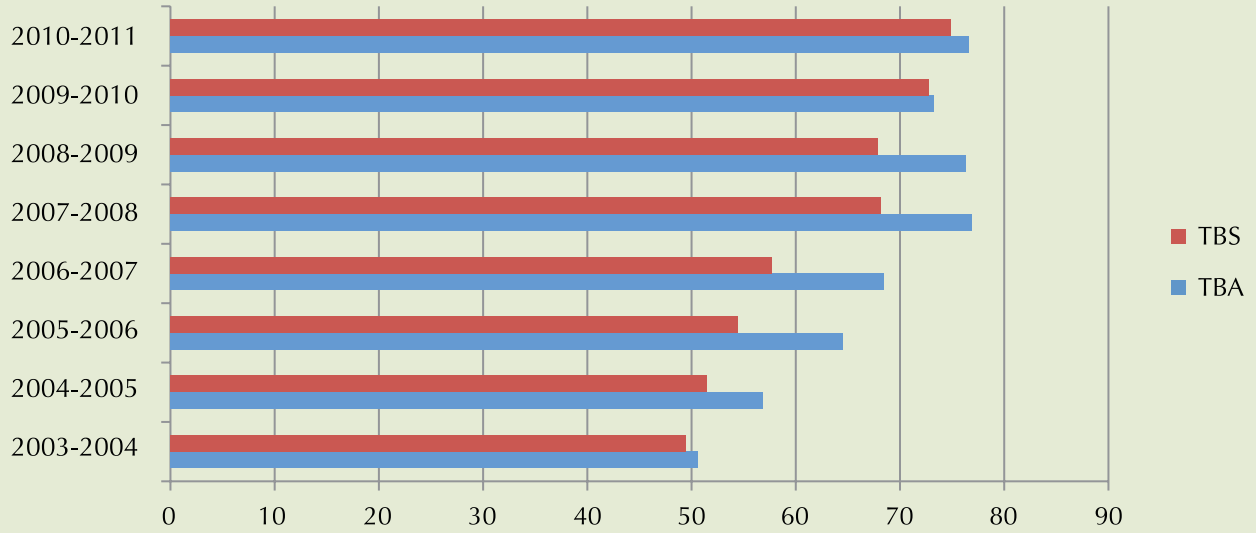

كانت سياسة التعليم الوطنية متميزة خلال المراحل الثلاث التالية:

(i) مرحلة ١٩٧٧-١٩٨٩ والمعروفة بـ «تحوّل نظام التعليم» حيث لا تزال المكتسبات من النظام الاستعماري موجودة من خلال المنهجية والموظّفين والمراجع الدراسية؛

(ii) مرحلة ١٩٩٠-١٩٩٩ التي يمكن وصفها بـال«تغيير الهيكليّ للتعليم» حيث أثّرت عقبات الاقتصاد الكليّ بشكلٍ بالغٍ على النظام التعليمي الذي يعدّ بالأصل انتقائيًّا (معدّل انحراف مرتفع)؛

(iii) مرحلة ٢٠٠٠-٢٠١٠ مع «الإصلاح الشامل للنظام التعليمي» حيث أصبح تعميم التعليم الهدف الأساسي وفق أهداف الألفية الإنمائية (OMD).

ومع ذلك، على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية المتزعزعة، تحسّن مستوى تعليم رأس المال البشري بشكلٍ كبيرٍ خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وبالمقارنة مع النسبة المنخفضة للمسنّين الذي يتعدّى سنّهم الأربعين والذين ذهبوا إلى المدرسة الابتدائية (أقلّ من ١٠ ٪) بحسب استقصاء DINAS في العام ١٩٧٨، فقد انتقل معدّل الالتحاق الإجمالي للصفوف الابتدائية من ٣٦,٩ ٪ بين ١٩٧٨-٧٩ إلى ٧٨٪ بين ٢٠١١-٢٠١٢. وكذلك، تحوّل العدد الإجمالي للطلاب من ٢٩٥٤ في العام ١٩٧٩ إلى ١٤٥٧٠ للعام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠ وإلى ٣٥٥٦٧ للعام ٢٠١٠/٢٠١١.

وفي ما يخصّ التعليم المهنيّ الثانوي، استقبلت مدرسة LEP ٣٢٣ طالبًا في العام ١٩٨٧ مقابل ١٠٢٥ في مدرسة LIC و٢٢٤ في مدرسة CFPA للسنة الدراسية ١٩٩٠/٢٠٠٠. وفي مجال التعليم العالي، استقبلت جامعة جيبوتي ٣٧٠٥ طالبًا للسنة الجامعية ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل ١٥٠ طالبًا مع منحٍ جامعيةٍ مسجّلين في الجامعات الأجنبية لسنتيْ ١٩٨٠/٨١.

وبعد الولايات العامة للتعليم في العام ١٩٩٩، وُضعت خطّة رئيسية للتعليم لمرحلة ٢٠٠٠-٢٠١٠ من أجل تخفيف العجز في المواد التدريبية للرأسمال البشري.

وعلى الرغم من الحصة الكبيرة من الميزانية المخصّصة للتعليم (٢٢٪ في العام ٢٠١١ مقابل ١٤٪ في العام ١٩٩٧)، لا تزال التباينات الإقليمية واضحة على صعيد التعليم الثانوي ونذكر بعض التحدّيات:

- التحسين النوعيّ للتعليم على كافّة المراحل التعليمية (الابتدائية والمتوسّطة والثانوية والتعليم العالي)؛
- بناء وإعادة تأهيل البنى التحتية من أجل تخفيف ازدواجية نظام التدفّق؛
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في جهود تعليم الأطفال
- في ما يخصّ العدالة، تخفيض تباينات الحصول على التربية وبخاصةٍ بحسب الجنس والمناطق؛
- دعم برامج محو الأمية للكبار والمراهقين؛
- زيادة وتحسين الفعالية التعليمية لنظام التعليم من خلال إصلاح البرامج الدراسية (وضع البرامج في سياق يتناسب مع البيئة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية للبلد) وتحسين إمكانية الحصول على الكتب وتحسين تدريب المعلّمين والمدرّسين وتغيير أساليب التقييم التي تمرّ بتخفيض الأهمية شبه الحصرية للامتحانات.

على صعيد الصحة والحماية الاجتماعية، تكون النتيجة التطوّر الإيجابي في إطار الزمان والمكان. وبعد الاستقلال، قام بلدنا بخياره في ما يخصّ المواد السياسية الصحية من خلال اعتماد إعلان ألما آتا ١٩٧٨ في العام ١٩٨٠ هادفًا تنمية الرعاية الصحية الأولية، الصحّة للجميع.

وبما أنّ البلد مزوّد ببنية تحتية وبموارد بشرية ضعيفة في العام ١٩٧٧ (مستشفى واحد (١) عموميّ في مدينة جيبوتي وثلاث عشرة مستوصفًا ومركزًا صحّيًا. (١٣) بما فيهم تسعة في المناطق الداخلية (٩))، تولّى البلد خلال مرحلة ١٩٩٠-١٩٩٩ إعادة تنظيم النظام الصحيّ وتقوية البنى التحتية الصحية.

وعرف النظام تقدّمًا فعليًا في العقد الأخير (٢٠٠٠-٢٠١٠). وتمّ إعادة إصلاح القطاع الصحي مع اعتماد إطار قانوني لتوجيه السياسة الصحية وإطار استراتيجي ٢٠٠١-٢٠١١ وخطّة وطنية للتنمية الصحية ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

ويشمل بلدنا في نهاية العام ٢٠١٠ الموظّفين والبنى الصحية التالية:

الجدول الأوّل: بعض المعطيات حول القطاع الصحي

فئة الموظّفين في قطاع الصحة	٢٠١٠
طبيب نسائي	٨
طبيب أطفال	٦
أخصائيّ تخدير / عناية مركّزة	٤
جرّاح	٣
طبيب صحة عامة	٧٧
مولدّة متخرّجة من الدولة	١٢١
مولدّة مساعدة	٩
ممرّض متخرّج من الدولة	٢٠٣
ممرّض مساعد	٦٨
تقنيّ سامٍ في الخدير	٣٨
تقنيّ سامٍ في الجراحة	٤
المجموع	**٥٤١**
المنشآت الصحية الوظيفية	٢٠١٠
وظائف في مجال الصحة	٢٧
مراكز طبية استشفائية	١١
مراكز وطنية مرجعية	٥
مراكز وطنية مرجعية	٤
مراكز استشفائية وطنية	٢

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، وزارة الصحة

على الرغم من التقدّمات المسجّلة، لا تزال الخريطة الصحية لجيبوتي مشابهة لتلك الخاصة بالبلدان النامية بحسب مؤشّر التنمية البشرية الذي كان في العام ٢٠١٠، ٠,٤٠٣ مع ترتيب ١٤٧ ولا يزال النظام الوطني الصحي محفوفًا بالصعوبات على صعيد التوجّهات الاستراتيجية وعلى الصعيد المالي على حدٍّ سواء.

وتبقى التحديات عديدة من أجل الوصول إلى النتائج المرجوّة لأهداف الألفية الثالثة في العام ٢٠١٥. تبعًا لذلك، يجب:

- تقوية برامج العرض الصحيّ العام على مستوى المناطق؛
- دعم برنامج دعم الأشخاص المتضرّرة من فيروس نقص المناعة البشرية والأيدز،
- تحسين سياسة الأدوية؛
- وضع سياسة الوقاية الفعّالة وغير المركّزة لدى السكان الضعفاء وبخاصةٍ الشباب الذي هم في وجه مخاطر عدوى لأمراضٍ معيّنةٍ؛
- تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الخاصة بالرعاية الصحية؛
- وضع سياسة شاملة للحماية الاجتماعية.

وفي مجال الحماية الاجتماعية، تمّ توفير تغطية موظفي القطاع العام والخاصّ بشكلٍ جيّدٍ. ولكن من المهم ترشيد الوضع الحالي. قبل الإصلاح في العام ٢٠٠٧، كان هناك ثلاثة «أنظمة» ضمن الصندوق الوطني التقاعدي: مخطّط لموظفي الخدمة المدنية، وآخر للبرلمانيين وللوزراء، ومخطّط لضبّاط الشرطة، وما إلى ذلك.

وما لا يمكن تبريره هو أنّه في بلد بحجم جيبوتي يوجد ثلاثة صناديق (CMR وOPS، CNR) جامعةً بين تكلفة ثلاثة كيانات. يجب إذًا تقريب الصناديق بهدف توليد اقتصاديات الحجم وتخفيف تكاليف الإدارة على نطاقٍ واسع والتي تضع جيبوتي في الصفّ الأخير في بلاد القارة. وبعد الإصلاحات، اندمج صندوقيْ OPS وCNR من أجل خلق صندوق الضمان الاجتماعي في العام ٢٠٠٨.

ويغطّي صندوق الضمان الاجتماعي موظّفي القطاعات الرسمية ولكن يبقى التحدّي الفعليّ تطبيق حماية اجتماعية فعليّة تشمل أكبر عدد من الجيبوتيين والجيبوتيات.

وفي ما يخصّ المياه، على الرغم من جهود تطوير المراكز المائية من أجل تزويد السكان بالمياه، فهي لا تزال قليلة. في الواقع، يُصنّف ترتيب حديقة حفر آبار المياه التي تزوّد البلد بالمياه بالرقم ٥٢ والعاصمة وحدها مزوّدة بـ ٣٨ بئرًا.

وقُدّرت الحاجة إلى مياه الشرب بأقلّ من ٢٥ مليون متر مكعّب في حين أنّ المكتب الوطني للمياه والصرف الصحي في جيبوتي (ONEAD) يحتوي على ١٤,٨ مليون متر مكعّب مع معدّل خسائر فادحة. في تعبير آخر، هناك عجزٌ سنويٌّ قدره ١٠ ملايين متر مكعب من المياه.

ويؤثّر نقص المياه سلبيًّا ليس فقط على النشاط الاقتصاديّ إنّما أيضًا على الوضع الصحيّ للسكان والحيوانات.

ومواجهة هذه الحالة الطارئة، أُطلقت دراسة متعلّقة بالخطّة الرئيسية للمياه في العام ٢٠٠٧. كذلك، تمّ إجراء مشاريع لإعادة التأهيل والإرشاد والكشف عن تسريبات الشبكة من أجل تحسين إمدادات مياه الشرب. وقد أطلقت الحكومة في العام ٢٠٠٨ مشروع «تعبئة المياه للاستخدام المنزلي والزراعي في المناطق الريفية».

من المهمّ إذًا القيام بالخرائط الهيدروجيولوجية لمختلف المناطق في البلد من أجل معرفة مصادر المياه الجوفيّة المتاحة أو الممكنة بشكلٍ أفضل في البلد. وهكذا، يجب أن يسمح تحقيق السدود السطحية بإعادة شحن المياه الجوفية في جيبوتي (الاستغلال المفرط بسبب التوسع في المدينة، والديموغرافيا والهجرة) لأنّ مجموع مياه الأمطار التي تمرّ عبر واد أمبولي يتمّ تصريفها في البحر.

في مجال تصنيف الجنس، تجدر الإشارة إلى أنّ الخيار أُعطيَ للمرأة منذ الحصول على الاستقلال. والاتحاد الوطني لنساء جيبوتي (UNFD) الذي أُنشئ في العام ١٩٧٨ هو مثال حيّ لذلك. في الواقع، نشير إلى أنّ تعزيز دور المرأة كان على الدوام مركز اهتمامات الحكومة (الانضمام إلى تشجيع وضع المرأة في بكين (١٩٩٥)، اعتماد قانون في تمّوز/يوليو ٢٠٠٩ يعاقب كافّة أشكال العنف ضدّ المرأة، بما في ذلك ختان الإناث، والتصديق على الاتفاقية المتعلّقة بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة، واعتماد اتفاقية الأمم المتحدة حول القضاء على جميع أشكال التفرقة تجاه المرأة وغيرها).

وتظهر الأهمية التي مُنحت لتعزيز المساواة بين الجنسيْن من خلال خلق وزارة تعزيز دور المرأة والوضع العائلي والشؤون الاجتماعية في العام ١٩٩٩ ولكن أيضًا من خلال صدور مدوّنة الأسرة وتطوير الاستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة في التنمية (SNIFD ٢٠٠١-٢٠١٠) وتنفيذها والتي أدّت بعد ذلك إلى صياغة السياسة الوطنية الجنسانية (PNG) (٢٠١١-٢٠٢١).

ومع ذلك، تبقى النتيجة وجود فوارق هائلة متعلّقة بالجنس: (i) يبلغ معدّل البطالة لدى الرجال ٥٤,٦ ٪ في حين يبلغ لدى النساء ٦٨,٦ ٪؛ (ii) معدّل النشاط لدى الرجال ٦٨ ٪ ولدى النساء ٣٣ ٪ فقط ويختلف هذا الأخير بحسب الفقر ومكان السكن، (iii) ٣٨,٢٪ من الفتيات يتعلّمن مقابل ٦٤,٥٪ من الفتيان وهذا الفارق أكبر في المناطق. ونضيف إلى ذلك آثار الفقر التي تؤثّر أكثر فأكثر على النساء وكذلك التأثير المتنامي للأيدز على النساء والأطفال فضلًا عن العنف تجاههم.

لا شكّ أنّ الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمرأة تقدّمت خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ولكن، لا يزال وضعها الاجتماعيّ متحفّظًا بالنسبة للذهنيات (اتّجاهات تمييزية تواجه النساء المطلّقات واللواتي يعانين من بعض الأمراض مثل الأيدز). يجب أن تكون الـ PNGمنفّذة وممولّة لتحقيق المزيد من النتائج من أجل تعزيز المساواة بين الجنسيْن لأنّ بذور التغيير موجودة، ومنها التأكيد على دور المرأة في السياسة والاقتصاد لتحسين وضعها الاجتماعي.

أمّا في موضوع الشباب، فالاستطلاع الأخير للسكان (٢٠٠٩) يحدّد زيادة الطابع الحضري (٧٠,٦٪) والشبابيّ (أكثر من ٥٠٪) الذيْن يطغيان على مجموع السكان في جيبوتي ولا يخلو هذا الطابع من احتياجات التعليم والتدريب والإدماج الاجتماعي والمهني. في الواقع، لا تتوقّف نسبة المتخرجّين الشباب عن الزيادة سنويًّا.

ومن أجل تحفيز الإدماج المهنيّ للشباب، يجب اتّخاذ عدد من الخطوات:

- الالتزام السياسي مع خلق أمانة دولة للشباب؛
- وضع إطار لوثيقة الشباب السياسية؛
- تقوية قدرات الـ ANEFIP لدعم التعليم التكميليّ والتدريب المهنيّ والتدريب على المهارات الحياتية للشباب؛
- تطبيق برامج تدريب على صعيد الجيش (SNA)؛
- الدمج التطوعيّ للشركات العامّة والخاصة كالتدريب البعيد الأجل؛
- الدعم لإدماج الشباب حاملي الشهادات من قبل صندوق التنمية الاقتصادية؛
- إنشاء مراكز تنمية المجتمع (CDC) لإشرافٍ وتنميةٍ صحيةٍ أفضل للشباب؛
- خلق مجلس الشابات الجيبوتيات الوطني كإطار تعبيرٍ مسؤول.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحدّيات يتعيّن معالجتها لأنّ الأزمة في سوق العمل لا تؤثر فقط على الشباب دون خبرة الذين هم عادة من الفئات المحرومة، ولكن أيضًا على الخرّيجين الشباب الذين لا يستطيعون العثور على وظائف. فلم يتمكّن معظم الشباب من إيجاد عمل لمدّة محددة. ومن هنا، ينبغي إعادة توزيع إجراءات وزارة الدورة للشباب والرياضة لبرامج تتضمّن سياسة اقتصادية فعلية للشباب.

في مجال المسكن والصرف الصحي، تقدّر المساكن في مدينة جيبوتي بحوالي ١٧٪ وهي متّصلة بنظام الصرف الصحي. أمّا نسبة الـ ٨٣٪ الباقية فلديها خزّان للصرف الصحي أو مرحاض. وفي بالبالا، الضاحية الجنوبية لمدينة جيبوتي وحيث يعيش ربع إجمالي السكان (٢٢٠٠٠٠ نسمة)، يملك ثلاثة أحياء فقط نظام صرف صحيًا جماعيًا.

والوضع ليس أفضل في المناطق الداخلية. فالمشكلة تتعدّى مشكلة إدارة النفايات السائلة وتكمن في مشكلة النفايات الصلبة.

في موضوع سياسة الإسكان، سمح العقد الماضي بتنمية العقارات والإسكان الاجتماعي من خلال بناء العديد من المدن وتخصيص المناطق المحيطة بالمدن بالطوارئ والأراضي السكنية بالإضافة إلى توفير خدمات ذات أقسام عديدة في جيبوتي وفي المناطق الداخلية.

في حال ارتفاع عرض الإسكان، لا يزال العديد من الجيبوتيين والجيبوتيات غير قادرين على الشراء نظرًا لكلفته.

في مجال والإسكان، يجب أن تسمح إعادة تعريف السياسة المتعلّقة بالتخطيط المكاني بإعادة تكوين استراتيجيات التحضّر الحالية بين مدينة جيبوتي والمناطق الداخلية.

وفي ما يتعلّق بمشكلة الصرف الصحيّ، فستُدعم في ظلّ التحضّر السريع في مدن البلد.

١-٢ التطلّعات الوطنية

سمحت الاستشارات حول التطلّعات الوطنية، الخطوة الأولى من نوعها في جيبوتي، بتجميع تصوّرات الناس التي يملكونها حول وضع بلدهم الماضي والحالي من جهةٍ، والرؤية والاستراتيجيات المقترحة من أجل تحقيقها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والديموغرافي (السياسة السكانية وسياسة الهجرة) والاندماج الإقليمي من جهة أخرى.

ونُظمت هذه الاستشارات مع السكان ضمن خمسة مراكز إدارية في المناطق الداخلية (عرته، علي صبيح، تاجورا، أوبوك ودخيل) وفي البلديات الثلاث في مدينة جيبوتي (بالبالا وبولاوس ورأس ديكا).

أهداف التطلّعات الوطنية

لا بدّ من معرفة تطلّعات السكان وإدراكها من أجل بناء رؤية إنمائية مشتركة على المدى الطويل؛ فهي مرحلة أساسية ستسمح بجمع التصوّرات والتوقّعات والرغبات ومراعاة المشاريع المستقبلية لمختلف الأطراف الفاعلة.

وفي تواصلٍ مع ولاة المنطقة ورؤساء المجالس الإقليمية، تكوّنت عيّنة تمثيليّة للسكان في كلّ منطقة، بما في ذلك المناطق الريفية فضلًا عن المناطق الحضرية من التالي: البدو والمزارعين والكوادر والعاملين في القطاعيْن العام

والخاص، وقادة الشركات والنقابات، وعمّال القطاع غير الرسمي، وأصحاب المحال التجارية، والعمّال، وربّات المنازل والشباب في المدارس والتلاميذ والطلاب والسياسيين ورجال الدين وغيرهم.

وأُجريت هذه الاستشارات في اللغات الوطنية معزّزةً بذلك التعبير الكامل للسكان. ويجب دعم الحوار الوطنيّ بين الجيبوتيين والجيبوتيات بهدف تحديد المشاكل الأساسية لبلدنا واستخلاص حدٍّ أدنى من التوافق لبناء رؤيةٍ إنمائيةٍ مشتركةٍ على المدى الطويل.

وفي كلّ منطقة في جيبوتي، أجرى فريق جيبوتي **مناقشاتٍ مع أبرز المسؤولين** ونظّم وقاد **حوارًا** بين أعضاء **العيّنة التمثيلية السكانية.**

وتمحورت الاستشارات والحوار بشكلٍ رئيسيّ حول المواضيع الستة التالية: (i) السكان والديموغرافيا، (ii) الهويّات والقيم الثقافية، (iii) الحكم الرشيد والاستقرار السياسي، (iv) الرأسمال البشري، (v)التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والبيئة وانفتاح المرأة، (vi) الاندماج الإقليميّ.

١-٢-٢ تصوّرات السكان حول عملية التنمية

في مجال المسائل المتعلّقة **بالسكان والديموغرافيا**، تتنوّع الآراء المتعلّقة بتقدير حجم السكان (٨١٨١٥٩)؛ فالبعض يعتقد أنّ حجم السكان ضعيف ويمكن أن يرضي حاجاتهم بالتماشي مع موارد البلد في حين يعتقد البعض الآخر أنّ تدنّي عدد السكان يعيق دعم حاجة التنوّع الاقتصادي المرجوّ وأنّ البلد قد يغرق في الثقل الديموغرافي للبلدان المجاورة.

يستقبل السكان الهجرات الداخلية بشكلٍ جيّدٍ ولا يدافع ذلك عن مصلحة التنمية الإقليمية. ويبقى السكان محفّزين للبحث عن الرعاية الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية (العمل والدراسة). وتعتبر الهجرة الخارجية سيئة، ولكنّها شر لا بدّ منه إذ يطمح السكان السيطرة عليها.

في موضوع الهويّات والقيم الثقافية، يقدّر السكان أنّها نقاط مرجعية جدليّة لعيش المجتمع. وأسفرت الاستشارات أنّ القبيلة مهمّة وهي تحفّز وتعزّز الرابط العائلي والثقافي. ولكنّها استقطبت مع الأسف الحياة الوطنية في نفس الوقت على مذبح التسييس.

ويعتقد السكان أنه يجب إعطاء مصطلح قبيلة قيمة اجتماعية مضبوطة، على أن تكون المرجعية الأساسية الجنسية الجيبوتية.

ومن الضروريّ التقاء المجتمع على أساسات جديدة صلبة وغرس حبّ الوطن والشعور بالانتماء إلى أمة.

الحكم الرشيد والاستقرار السياسي: في موضوع الحكم السياسي، يعتقد السكان أنّ العملية الديمقراطية موجودة ولكنهم يظنون أنهم لا يدركون اختيار المسؤولين الذين يمثلونهم في البرلمان إذ يوفّر الانفتاح الديمقراطي الملتزم استقرارًا للبلد.

وبالنسبة للحكم الإداري، يشير السكان إلى وجود تراجعٍ على الرغم من الوسائل الإدارية الحديثة اليوم (أدوات تكنولوجيا

المعلومات وزيادة الموارد البشرية). يوجد نقصٌ في الاحتراف وزيادةٌ في الإهمال. وعمومًا، قد انخفضت الإنتاجية الإدارية بحسب المعلومات. فثمة غياب على صعيد الضمير المهني وزيادة في الإهمال.

في ما يتعلّق بالصحّة، يجد السكان أنّ البنى التحتية الصحيّة تعمل بالكاد وهي مشلولة بسبب غياب التجهيزات وسيارات الإسعاف والإمدادات المائية والكهربائية والوصول الصعب لسكان الريف إلى المراكز الحضريّة بسبب غياب الطرقات الريفية. ويعدّ توفير الأدوية غير كافٍ ومخزون الصيدليّات في المجتمعات غير متجدّدٍ بانتظامٍ والصيدليات الخاصّة غير متوفّرة في المناطق.

وتوهن النفايات النفايات الصلبة وغياب الصرف الصحيّ للعواصم الإقليمية صحّة السكان.

ومن ارتفاع قيمة النظام التعليمي، يظهر إحراز تقدّم ملموسٍ على صعيد الكمية. فقد زاد العرض، في حين انخفضت الجودة بشكلٍ حادٍّ، وبخاصةٍ في الصفوف الابتدائية حيث لا يكون المعلمّون في غالبية الأحيان دون المستوى المطلوب.

على الصعيد الاقتصادي، لم يسمح ضعف الإمكانيات والموجودات في المناطق وغيابها وتقييمها بتنمية الاقتصاد الإقليمي وخلق فرص عمل. واختفت بعض الوظائف التي كانت موجودة من خلال مبادرات القطاع الخاص بسبب الأزمة ولكن أيضًا بسبب ضعف الدعم من السلطة العامة. ويعتبر الأداء الاقتصادي غير كافٍ ولم يحسّن توزيع الثروة الوطنية ظروف معيشة السكان كما يتبيّن أنّ عدد الوظائف التي تمّ خلقها غير كافٍ بخاصةٍ للشباب.

ويعتقد السكان أنّ بناء الاقتصادات المحلية ممكن لأنّنا نملك القوة والقدرة على إعادة بناء وتطوير مناطقنا كحجر أساسٍ للنموّ المرتفع خلال السنوات المقبلة. والورقة الرابحة الأولى هي بالتأكيد شبكة الطرق المعبّدة التي تربط العاصمة بالعواصم الإقليمية ولكن أيضًا بأثيوبيا مع نموٍّ اقتصاديٍّ مرتفع. والورقة الرابحة الثانية هي انفتاح البلد على البحر الذي يقدّم خطًّا ساحليًا مهمًا من عرتا وتادجورا وأوبوك.

الاندماج الإقليمي: لبلدنا علاقة اقتصادية وتجارية متميّزة مع أثيوبيا التي تستخدم مرفأها والتي يمثّل حجم نشاطها أكثر من ٨٠ ٪ سنويًا. ولم تُتّخذ خطوات بشأن مجموع المناطق دون الإقليمية (COMSEA). وليس من شأن عدم الاستقرار في الصومال والأزمة مع إريتريا أن يساهمان في الاندماج مع الجوار.

يقدّم الرسم التالي بحسب الترتيب من حيث الأهمية الحاجات التي يجب إيجاد حلّ لها وفق السكّان:

القطاعات أو المجالات	درجة أهمية المعضلة
المياه والعطش والجفاف	
الصحة والنفايات الصلبة	
الحكم والثقة	
الاقتصاد	
البطالة والهجرة الريفية	
التدريب	
الكهرباء	
الطرق الريفية والوصول إليها	
التضخّم وارتفاع الأسعار	

١-٣ التحديات الأساسية

هناك عوامل ثابتة تثقل تنمية بلدنا ومن بينها:

- **الوضع الاستراتيجي للبلد وسط المنطقة:** تغطّي جيبوتي مساحةً محدّدةً (٢٣٠٠٠ كلم٢) مع موارد طبيعية متأثّرة بالمناخ الصحراوي والأراضي البركانية. غير أنّ نفاذها على البحر الأحمر، مع إمكانية احتواء ٣٧٠ كلم من ساحلها على فرص تشتمل على احتياطيات النفط والغاز يمنحها دورًا استثنائيًا في الاقتصاد الإقليمي؛

- **المساحة المحدودة** (٢٣٠٠٠ كلم٢) التي قد توضع في إطار الانفتاح والاندماج الإقليمي وفي إطار الإعاقة وعامل الضعف على حدٍّ سواء. وتتوجّه اهتمامات المجتمع الدولي والـ PTF بسهولةٍ أكبر للسكان الأكبر عددًا في البلدان المجاورة؛

- **الوضع المناخي** الذي يؤثّر بشكلٍ هائلٍ على البيئة إذ يكبح الجفاف الحادّ تنمية الفرص الزراعية إلى حدٍّ كبير. ويُثقل الجفاف في المناطق الإنتاج الزراعي سلبيًا. وفضلًا عن ذلك، **يعتبر نقص الموارد المائية** عائقًا خطيرًا للنشاطات الزراعية والرعائية وللسكان على حدٍّ سواء.

ومن حيث الاتجاهات السائدة، هناك:

١. داخل البلاد وهو الخلفيّ وهو متخلّف وقيد التطوير، في حين يتمّ التركيز أساسًا على مدينة جيبوتي؛
٢. الاستمرار الهيكلي لانعدام الأمن الغذائي والتغذية الذي له عوائقَ ديموغرافية شديدةٍ على رأس المال البشري والتنمية؛
٣. الأمية السائدة لدى أكثر من ٦٥٪ من السكان البالغين؛
٤. النمو الاقتصادي الضعيف خلال العقديْن الأخيريْن بعد الاستقلال الذي لا يزال السبب في الفقر المدقع والهيكليّ؛
٥. القطاع الأوليّ الذي تفكّك بعمقٍ خلال العقديْن الأخيريْن متأثّرًا بالجفاف المتكرّر كما أنّ مساهمة الإنتاجية الزراعية في الإمدادات الغذائية شبه غائبة؛
٦. النسيج الاقتصادي الضعيف الذي يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على القطاع الخدماتيّ، (vii) وضعف المدخّرات والقوى الشرائية لدى السكان؛
٧. دور الدولة الراجح التي لا تزال تواجه القطاع الخاص الناشئ في بيئة أعمالٍ والذي يحتوي على العديد من الاختلالات.

ومن أجل مواجهة هذه العوامل، تمّ تحديد التحديات الأساسية. وتُعرف هذه الأخيرة بالسياسات والاستراتيجيات وبالإجراءات الحثيثة من أجل تحقيق الرؤية ينبغي القيام بالتالي:

{ تقوية الحكم والقدرات الإدارية والديمقراطية }

تعدّ الإصلاحات في مجال الحكم متقدّمة إلّا أنّ التحديات لا تزال عديدة من أجل ترسيخ دولة القانون. يجب وضع إدارة جمهورية للتنمية والتشديد على مكافحة الفساد والنجاح في اللامركزية السياسية والاقتصادية.

يجب تقوية الوحدة الوطنية والأمن الوطني. في الواقع، يشير التحليل الهيكليّ إلى أنّ النظام مُحدّدٌ بالمتغيّرات الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء مثل النظام الأساسي لجيبوتي في المنطقة والموقع الجغرافي الاستراتيجي تحت تأثير الوجود العسكري الأجنبيّ. يجب أن يستند النظام على قاعدة من القيم مبنيّة على القيم الاجتماعية والتقليدية والدينية التي تميّز النظام وتغنيه بالثروات العميقة.

{ تنويع وتعزيز النموّ الاقتصادي التنافسيّ والصحيّ وإنشاء بنى تحتية داعمة للإنتاج }

التحدّي الرئيسيّ هو بناء اقتصادٍ إنتاجيّ وتنافسيّ ومتنوّع يسرّع النموّ ويرفع مستوى العيش ويحسّن إطار ومكان العيش ويحافظ عليهما بواسطة الحكم الفاضل والقويّ. ويعود النهج الموصى به لمصلحة تسارع النموّ إلى عدم كفاية معدّل النموّ الحاليّ من أجل تخفيض الفقر بشكلٍ ملحوظ.

في الواقع، مع معدّل الناتج المحليّ الإجماليّ الذي يبلغ ٥,٢٪ ومعدّل النموّ الديمغرافيّ الذي يبلغ ٢,٨٪، يجب مضاعفة دخل الفرد ثلاث مرّات خلال السنوات الخمس والثلاثين القادمة. لذلك، يجب زيادة معدّل النموّ وتكثيف خلق فرص عمل من أجل امتصاص العجز الاجتماعي.

ينبغي أن تكون تنمية البنى التحتية القاعدة الأساس لدينامية النموّ وبخاصةٍ نظام الموانئ والخدمات اللوجستية في المطار. وسيسمح وجود مرافئ مخصّصة بإضفاءالطابع الاحترافي على أنشطة النقل.

كما يجب حلّ مشكلة البطالة الأساسية وزيادة دخل الأسر.

{ توفير تنمية رشيدةٍ للأراضي }

خلال السنوات المقبلة، ستكون التحديات الرئيسية اللامركزية الاقتصادية من خلال إنشاء تجمّعات إقليمية إنمائية فعلية قادرة على تعزيز سياسة الإنماء الإقليمية المبنيّة على تخصّص المناطق. وسيساهم استثمار الإمكانات الاقتصادية فعلًا في دعم النموّ الاقتصادي وفي تخفيف الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية وفي الحدّ من الهجرة الريفية الكثيفة إلى مدينة جيبوتي وبالتالي، في إلغاء الاختلالات الكبرى في المنطقة وفي العاصمة.

يعتبر التخطيط العمرانيّ إرادة سياسية تؤكّد نفسها ولكنّه لا يزال هناك الكثير لوضع وسائل وأدوات التخطيط. يجب تأمين الانتقال الفعليّ للمهارات والموارد لمصلحة السلطات المحلية وتقوية قدرات هذه الأخيرة لإدارة الشؤون المحلية ولتوفير تماسك العمل المحليّ مع سياسات الدولة.

تطوير الرأسمال البشري وتدريب المهارات الوطنية

يعود التقدّم الضعيف لدليل التنمية البشرية (IDH) إلى الأداء المنخفض في قطاع التعليم. فهذه المؤشّرات الأساسية للحصول على التعليم التحضيريّ والتعليم الثانوي لا تزال ضعيفة. وفي حال كانت مؤشّرات التعليم الابتدائيّ أعلى فيبقى تحسين جودته أولويّة لا غنى عنها.

في ما يتعلّق بالتعليم العالي، فهو يشكّل الحلقة الأضعف في النظام التعليميّ على الرغم من التقدّم الجيّد على مستوى البنى التحتية للجامعات. فبناء الأمّة لاقتصاد المعرفة يشكّل تحديًّا يجب مواجهته من خلال تدريب المهارات الوطنية كما يجب تعزيز التعليم التقنيّ والمهنيّ من أجل بناء حصن لمكافحة البطالة وبخاصةٍ لدى الشباب.

وعلى صعيد الصحّة، تطوّرت المؤشرات الرئيسية ولكن تستمرّ اللامساواة في النتائج الصحية وتعتبر تقوية النظام الوطني الصحي من إحدى التحديات الأساسية لخلق ظروف مؤيّدة للإصلاح وبخاصةٍ ظروف المستشفيات وسياسة الأدوية.

ويشكّل إنشاء المساواة بين الجنسيْن في مجال التعليم ومحو الأمية، وتحسين وضع المرأة واندماجها في جميع القطاعات الإنمائية مجتمعين تحدّيات كبير لتسريع وتيرة النموّ.
أمّا تسارع وتيرة النمو وزيادة خلق فرص العمل فهما ضروريّان لاندماجٍ أفضل للتطبيقات الإضافية، ولتحسين مستويات الدخل والظروف المعيشية للسكان، وبالتالي، من أجل الحدّ من البطالة والفقر.

وفي ما يتعلّق بتحسين الظروف المعيشية للسكان، سيتمّ تطوير السكن كجزءٍ من إحياء قطاع سكنيّ مع الحفاظ على العنصر الاجتماعي (الإسكان الاجتماعي والتوزيع العادل للأراضي).

أمّا في قطاع المساكن، فينبغي إيلاء اهتمام خاصّ من أجل مراقبة التكاليف وفقًا للإجراءات المناسبة. وسيتمّ اتّخاذ تدابير خاصة لتحسين الوصول إلى الخدمات الحضرية وتطوير المستوطنات غير الرسمية وإعادة تأهيل الأحياء القديمة.

{ تأدية دور فعّال في الاندماج الإقليمي والتعاون الدولي }

وسيكون للمبادرة الخاصة وللاقتصاد وللاندماج الإقليميّ دور غالب كما سيتمّ تعزيز الانفتاح نحو الخارج. ويتطلّب تقييم تقييم موقع جيبوتي الجغرافي الاستراتيجي دورًا أكثر أهمية في القطاع الخاص وفي الاستثمار الأجنبي وفي تنمية التجارة والخدمات التي تعدّ موارد أساسية للنموّ الاقتصادي وللحدّ من الفقر.

وعلاوة على ذلك، يشكّل الانفتاح على الخارج والمشاركة في التجارة العالمية وإدراج البلدفي التجمّعات الإقليمية فرصًا جديدة لتعزيز وتسريع التنوّع الاقتصادي.

وستسمح السياسة الدبلوماسية النشيطة في الاستفادة من التزامٍ أكبر للشركاء الإنمائيين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والعسكرية والسياسية والدبلوماسية، بهدف ضمان الاستقرار على المدى المتوسط والطويل.

التحدّيات الرئيسية

رفع مستوى التعليم

تقوية الحكم والقدرات الإدارية والديمقراطية

تعزيز الوحدة الوطنية والأمن الوطني

توفير الأمن الغذائيّ وتحسين وضع السكان الصحيّ

تمّ تحديد تحديّات أساسية. تتطلّب هذه الأخيرة سياسات واستراتيجات بالإضافة إلى إجراءاتٍ قويةٍ لتحقيق الرؤية

حلّ مشكلة البطالة الرئيسية

تأمين تنمية رشيدة للأراضي

تنوّع النموّ الاقتصادي الصحي ودعمه

وضع بنى تحتية داعمة للإنتاج

تدريب المهارات الوطنية

حلّ مشكلة التنافسية

الفصل الثاني: رؤية جيبوتي

٢-١ بناء السيناريوهات

مرّت رؤية جيبوتي بتطوير للسيناريوهات. وتتألف هذه المرحلة من مجموعة افتراضاتٍ بشأن القضايا الرئيسية المرتبطة بهذه الشكوك الأساسية أي الثوابت التي يمكن التنبّؤ بها بالإضافة إلى التنمية المستقبلية. فبناء السيناريوهات يعني تحديد مجالات المستقبل الممكنة.

الإطار: ماذا يعني السيناريو؟

ليست السيناريوهات توقّعات أو تنبّؤات إنّما توصيفات منطقية تساهم إلى حدٍّ ما في نموّ مستقبلها على أساس مجموعة من الافتراضات المتسقة والمنطقية حول التفاعلات الرئيسية والقوى المحرّكة للتغيير. وتفيد هذه الوسائل في تقدير الظروف الاجتماعية السياسية المستقبلية التي تمثّل القوى المحرّكة الخارجية التي يتعرّض لها النظام أو التي قد يتعرّض لها في المستقبل. هناك ثلاثة أنماط تفكير حول المستقبل: التنبؤي والاستكشافي والمعياري.

يشير نمط السيناريو التنبؤي إلى ما قد يحدث مستندًا إلى تطوّر الاتّجاهات المرجّحة في المستقبل (قريب من التوقّعات، «إذا استمرّت الاتّجاهات، كيف سيبدو المستقبل؟»).

يتضمّن السيناريو المعياري الأخذ بالاعتبار الأهداف المعيارية (الوضع المستقبلي المرجوّ) واكتشاف الطرق والوسائل التي تؤدّي إلى هذه الأهداف («كيف نريد أن يكون المستقبل؟»).

تتميّز السيناريوهات الاستكشافية أو المتشائمة بالانفتاح على أحداثٍ عديدةٍ ممكنةٍ وعلى تطوّراتٍ مختلفة. فهي تتحدى الافتراضات التقليدية وتعالج مستويات الشكّ والإبهام العالية («ماذا يمكن أن يكون المستقبل؟»). كما أنّها مفيدة في موضوع مستوى الشكّ المرتفع المتعلّق بالمسارات المستقبلية في الأنظمة المعقّدة وهي أدوات للتفكير والتعلّم. والهدف هو الوصول إلى تخطيط استراتيجيّ استباقي وبصير.

وهكذا، وُضعت ثلاثة سيناريوهات لبلدنا: (i) الاتجاهي (ii) المتشائم (iii) المتفائل.

٢-١-١ السيناريو الاتجاهي

في هذا النموذج للتنمية، لا تتقدّم الأمور بشكلٍ أساسيٍّ وبعد ٢٥ عامًا، ستتضاعف المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

على صعيد السلام في المناطق دون الإقليمية، نلاحظ تراجعًا في الصراعات المسلّحة وفي التطوّرات المتباينة في المفاوضات التي أسفرت عن إجراءات للتهدئة يتمّ تطبيقها تدريجيًّا بخاصةٍ في شمال السودان وفي السودان . كما أبعدت البيئة الجديدة الحرب دون ضمان السلام ودون الحدّ من الخطر الأمنيّ الداخلي بسبب ظهور الصراعات الاجتماعية والدينية والأعطال ضمن عناصر الدفاع والأمن.

ومن الواضح أنّ كافّة الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية قبلت باللعبة الديمقراطية وكذلك المجتمع الدولي. على الرغم من أنّ مختلف الحكومات شرعيةٍ ومستقرّةٍ، فهي غير قادرة على إنشاء إدارةٍ تكنوقراطيةٍ وفعّالةٍ للدولة وعلى كبح الفساد وتعبئة موارد كافية من اجل تمويل الخدمات العامة والاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

وتعاني كافّة المحاولات المختلفة لبناء دولة القانون ضعفًا في الوسائل المادية والبشرية والمالية. ولم تحرز الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الاستقلال القضائي أي تقدّم ملحوظ إذ لا تزال الوسائل التشغيلية لنظام القضاء غير كافية نظرًا للمهمّة الضخمة لبناء دولة قانون حقيقية.

وتواجه اللامركزية، وهي نبض التنمية المحلية والديمقراطية الشعبية، هيمنة السلطة المركزية وقلّة تخصيص الموارد المالية وضعفًا في القدرات البشرية والمادية والمالية؛ ونادرًا ما يجد الشركاء الخارجيين، الذين لديهم مصلحة في دعم المبادرات المحلية، كيانات أو محاورين ذوي مصداقية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تلاقي آفاق التنويع وزيادة الإنتاجية ضعف في موارد المياه والطاقة وكذلك ضعف في أداء قطاعات الاتّصالات والنقل. ويصطدم القطاع الخاصّ، الذي هو في طور التكوين، ببيئةٍ قانونيةٍ وتنظيميةٍ لسيت قادرة على التوسّع بالإضافة إلى أنّ الضغوط الكبيرة المتعلقة بالضرائب وبصعوبة الحصول على التمويل ليست مؤاتية لإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يُترجم هذا المزيج من العوامل السلبية في انخفاض النشاط الديناميكي الاقتصادي، وفي انخفاض القدرة التنافسية وخلق فرص عمل كافية في حين تدخل أفواج هائلة من الخريجين سوق العمل. تحافظ هذه الآفاق الاقتصادية والوظيفية السيئة على مستوى الفقر وتعرقل تحقيق تطلّعات الشباب وتهدّد المستقبل.

التعاون الدولي الخجول والاندماج الإقليمي القليل الجرأة

وبحجّة القدرات المالية الضعيفة في البلد، يتبيّن أنّ دعم الشركاء الإنمائيين ضروريّ من أجل إكمال جهود الحكومة لتطبيق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية. وفي حال تجذب الإمكانيّات في البلد وموقعه الاستراتيجي العديد من الشركاء الإنمائيين، يؤدي البطء في تحسين الحكم الرشيد وبخاصةٍ بيئة الأعمال وفي تنسيق المساعدات والشراكة الفعالة إلى زيادة التحفّظات وإلى تخفيض مستوى المساعدات.

في ما يخصّ الإندماج الإقليمي، لم يتحقّق إنتماء جيبوتي إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (COMESA) وإلى مجتمع شرق إفريقيا بشكلٍ كاملٍ ولا تزال نتائج التنمية المتوقَّعة بعيدة عن جهود الاستثمار المحقّقة.

ولا يزال القطاع الخاص خجولًا ولا يملأ المكان المنسب إليه بسبب ضعف التحضير والبيئة القانونية والأعمال القليلة الحوافز.

وينهار موقع جيبوتي الاستراتيجي أمام السلام النسبيّ الذي يستقرّ في بلدان القرن الإفريقي، ولم تتوصّل جيبوتي إلى ممارسة تأثير فعليّ على الدينامية الإقليمية.

٢-١-٢ السيناريو المتفائل

تزايد انعدام الأمن والتهديدات ضدّ السلام

يؤدّي غياب التقدّم الفعليّ في تطبيق اتّفاقات السلام على صعيد المناطق دون الإقليمية إلى عودة الصراعات المسلّحة ويساهم في نشر انعدام الأمن. كما يأخذ مستوى السطو المسلّح وتيرة مقلقة في مناطق الداخل وبخاصةٍ في العاصمة.

وتشهد عناصر الدفاع والأمن تعطيلات من كافّة الأنواع وتؤدي هذه التصرّفات والتعطيلات إلى شلل هذه الهيئات تدريجيًّا. عمومًا، يُغرق مناخ انعدام الاستقرار البلد في حالة انسحاب اجتماعي.

عدم الاستقرار السياسي والضغوطات بين الجماعات الإثنية

لم يتمّ قبول العملية الديمقراطية من خلال الانتخابات وتستقرّ النزاعات الانتخابية. ولم يتحقق التناوب ويطغى الخوف على الأحزاب السياسية التي خسرت في الانتخابات بين السكان. في هذا السياق، البلد مشلولٌ بسبب عدم الاستقرار الدائم تقريبًا.

ويساهم غياب الإطار الحواري السياسي والخطابات المتباينة للسياسيين في توليد ضغوطات بين الجماعات الإثنية ويتعثّر على الإسلام تأدية دور الجامع بين السكان.

كما أن **الحكم الرشيد** مقوّض بإدارةٍ مزروعة بالفساد وبسوء الإدارة الاقتصادية وتغيّبها وضعف أدائها.

ولا يُنظر إلى العدالة كأداة في خدمة مسؤولي الدولة ولا تزال التعطيلات المتعدّدة موجودة وتتحمّل عناصر قوى الأمن مسؤولية انتهاكات المواطنين العديدة.

التراجع شحًّا وانتشار الفقر والاضطرابات الاجتماعية

تواجه الدولة شحّاً في الموارد العامّة والتوسّع الاقتصادي في تراجعٍ دائم. وما يزيد هذا الانخفاض في الإنتاج هو الجفاف المتكرّر وقلّة الاستثمارات في تنمية الموارد المائية وضعف التنوّع الاقتصادي.

ويضرب استمرار الفساد الإيرادات العامة. فاقتران هذا الفساد بالضرائب المرتفعة والعوائق الإدارية العديدة والتنظيمات غير الملائمة يعيق تنمية القطاع الخاصّ والشركات الصغيرة والمتوسّطة الوطنية.

وتكون النتيجة ضيق سوق العمل وإفلاس مصارف عديدة وتصبح شركات عديدة مفلسة أو على عتبة الإفلاس وتفصل موظّفيها. وتزداد بطالة اليد العاملة أي الخرّيجين. ووسط هذه الحالة من خسارة الوظائف والأخطار المحدقة، نلاحظ وجود اضطراباتٍ اجتماعيةٍ وإضرابات في كلّ مكان تقريبًا وفي قطاعات عديدة.

ويعاني سكان الريف من الجوع الشديد والتي لا يعوّض عنها الاعتماد على المعونات الغذائية الدولية إلّا بشكلٍ ضئيل. فأكثر من ٧٠٪ من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر والوصول إلى الخدمات الاجتماعية لا يزال غير كاف.

العزلة السياسية وكبح التعاون الدولي

تواجه البلاد عزلة سياسية واقتصادية من البلدان المجاورة ومن المجتمع الدولي. ويعدّ استخدام منشآتها من قبل الجوار محدودًا تدريجيًا، في حين يتمّ تخفيض الواردات الغذائية من الجوار. إذًا، يُضعف العداء مع البلدان المجاورة تقدّم الاندماج الإقليمي ونجاحه.

تتزايد عدم ثقة الجهات المانحة وتؤدي إلى تجميد التعاون والمساعدة الدولية والتقنية والمالية. كما تثير الشكوك السياسية نفور المستثمرين المحتملين، وذلك في أعقاب انخفاضٍ كبيرٍ في الاستثمارات الخارجية المباشرة القادرة على دعم التنمية الاقتصادية.

٢-١-٣ السيناريو المتفائل أو السيناريو المرجعي

وهو سيناريو متفائل إنّما واقعيّ ويشير إلى أنّ التحوّلات الهيكلية في الاقتصاد ممكنة من أجل إحداث نموٍّ كبيرٍ ومستدامٍ مع مضاعفة دخل الفرد ثلاث مرّات وزيادة خلق فرص العمل بنسبة ٢٠٠٠٠ وظيفة وتخفيض معدّل البطالة من ٥٠٪ إلى ١٠٪. في مجال التنمية البشريّة، سيتمّ تخفيض الفقر المدقع بأكثر من الثلث (٣/١) وتخفيض أوجه التفاوت كما سيتمكّن الجيبوتيون والجيبوتيّات من الحصول على الطاقة ومياه الشرب وسيحصلون على نفاذ شامل للخدمات الصحيّة الأساسيّة.

في هذا السيناريو، سيتحوّل بلدنا إلى منارة البحر الأحمر وسيصبح جسر العبور بين قارة إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا.

وهذا الحلم، إن كان حلمًا، فهو مسموح لأنّه تمّ إحراز تطوّراتٍ مماثلةٍ وقابلة للمقارنة في عددٍ من البلدان، صغيرةٍ كانت أم كبيرة. ويشكّل الاستقرار في المناطق دون الإقليمية عاملًا حاسمًا في هذا النمط الإنمائي لأنّ أي نكسة في هذه الخطّة قد ترجع هذا السيناريو إلى الوراء.

تعزيز السلام وتعميم الأمن وتقدّم ملموس في الوحدة الوطنية: ممّا يفرض تطبيق اتّفاقات السلام الموقّعة في المنطقة الفرعية تدريجيًّا واحترامها بالكامل من أجل وقف التمرّد والنزاعات المسلّحة والحدودية. يسود السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية وعلى حدود بلدان مختلفة.

الديمقراطية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين الناجحة: الانتخابات ديمقراطية شفافة ونزيهة والمؤسسات الجمهورية الناشئة عنها مستقرة.

وعلى الصعيد القضائي، يتمّ تنفيذ إصلاحات قوية وإحراز تقدّمات نموذجية في مجالات حقوق الإنسان والفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، ومكافحة الإفلات من العقوبة.

وفي ما يتعلّق بالحكم الرشيد، لا تزال الحكومات المتعاقبة تشجّع وتعزّز القدرة التشغيلية للإدارة العامة. كما أصدرت موارد لضمان بقاء السلطات الإقليمي.

يتـمّ التعبـير عـن ديناميـة المجتمـع المـدني مـن خـلال مؤسسـات الجمهوريـة التمثيليـة الشـعبية ومشـاركة المواطنـين الحقيقيـة في الحيـاة الوطنيـة. ويتـمّ التأكيـد عـلى الحريـات العامـة، بمـا في ذلـك حريـة التعبـير كـما يلعـب التمثيـل الوطنـي الـدور التشريعـي والرقـابي للعمـل الحكومـي.

الازدهـار الاقتصـادي المعمّـم والتحسـين الواضـح في الرعايـة الصحيـة: تُميّـز الاسـتراتيجيات الإنمائيـة الموضوعـة نمـوّ القـدرات الإنتاجيـة للقطاعـات التـي تحقّـق نمـوّ الفـرص الاقتصاديـة وتنوّعهـا بالإضافـة إلى النمـوّ السريـع للقطـاع الخـاص وتنميـة المجتمـع كـما تبحـث في ديناميـة جديـدة للتنميـة الاقتصاديـة في البلـد وبخاصّـة في تنميـة المناطـق.

الاندمـاج الوطنـي الناجـح والتعـاون الـدولي المدعـوم: بفضـل موقعـه الجغـرافي الاسـتراتيجي، بـات بلدنـا منفـذًا بحريًّـا إقليميًّـا ومركـزًا إقليميًّـا للتجـارة الإقليميـة والدوليـة. وتعـزّز تنميـة أسـطول بحـري ومصانـع وأحـواض لبنـاء السـفن عـلى مدخـل البحـر الأحمـر موقـع البلـد بشـكلٍ تدريجـيٍّ كملتقـى دولي وكنقطـة التقـاء مرجعيـة للتجـارة العالميـة.

أيضًـا، مـع ميزتـه كمنـبر إقليمـي وإنسـانيّ وأمنـيّ (وجـود عـدد مـن القواعـد العسـكرية الأجنبيـة وقاعـدة لوجسـتية إقليميـة لبرنامـج الأغذيـة العالمـيّ)، تـؤدي جيبـوتي دورًا هامًّـا في القيـادة وفي آليـات التنسـيق للمسـاعدة الإنسـانية الإقليميـة.

إذًا، تُبنـى عـلى هـذا السـيناريو أساسـات رؤيـة جيبـوتي ٢٠٣٥ وهـي تعتمـد عـلى الـدروس المسـتخلصة مـن النظـر في السـتة وثلاثـين عامًـا مـن التنميـة وفي التحديـات التـي يجـب مواجهتهـا. في الواقـع، خـارج نطـاق القيـود المتعلقـة بالصدمـات الخارجيـة، تواجـه جيبـوتي اسـتمرارية عـدد مـن التحديـات الداخليـة في تحقيـق أهـداف الألفيـة الإنمائيـة (OMD) وبخاصـةٍ تلـك المتعلقـة بتسـارع النمـو والتنميـة المسـتدامة. وعـلاوة عـلى ذلـك، تشـير بيانـات مـن التعـداد العـام للسـكان والمسـاكن (RGPH ٢٠٠٩) إلى نسـبة كبـيرة مـن الشـباب وتطـرح معضلـة تعليمهـم وتدريبهـم ودمجهـم المهنـي الاجتماعـي بالنظـر إلى نسـبة البطالـة المرتفعـة لأكـثر مـن ٥٠٪ مـن اليـد العاملـة.

II-٢- الصورة المرجوّة لجيبوتي في العام ٢٠٣٥

٢-٢-١-رؤية جيبوتي ٢٠٣٥

وُضعـت الرؤيـة المقترحـة ردًّا عـلى التحديـات المحـدّدة[٤] والطموحـات واحتياجـات السـكان. وهـي تأخـذ في الاعتبـار القـوى المحرّكـة لنظـام جيبـوتي ، وفـرص وبـذور التغيـير.

ويتضّـح أنّـه يمكـن التغلّـب[٥] عـلى نقـاط الضعـف والانتقـال مـن الوضـع الحـاليّ إلى المسـتقبل المرجـوّ. ولكـن لـن يتـمّ هـذا الانتقـال تلقائيًّـا لأنّ هـذه الرؤيـة لا تنـدرج في اتّجـاهٍ منطقـيّ. في الواقـع، يجـب أن يتطـوّر البلـد مـن بلـدٍ ذات اقتصـادٍ منتعـشٍ أو مسـتقرٍ إلى بلـدٍ ناشـئٍ بعـد أن ينضـمّ إلى البلـدان المتوسّـطة الدخـل.

وتمثّـل رؤيـة جيبـوتي ٢٠٣٥ رهانًـا عقلانيًّـا لبنـاء المسـتقبل أو حتّـى للتغلّـب عليـه. وتـأتي هـذه الدراسـة لتعميـق قاعـدة البنـاء الاقتصـادي والاجتماعـي والمـكاني وتوسـيعها وتقـترح عـلى الجهـات الفاعلـة الوسـائل المناسـبة لتوجيـه البلـد توجيهًـا مدروسًـا وأقـلّ معانـاة.

٤ راجع تقرير حول التطلّعات الوطنية

٥ «حدّد تقرير التحليل الهيكلي المتغيرات التي تميّز «نظام جيبوتي

ستمثّل الصورة المطلوبة الحالة التي ستحقّق في ذلك الأفق إذا عمل الناس والمؤسسات بما في ذلك (السلطة التنفيذية) وممثّليها (البرلمان)، بلا كللٍ لمدّة معيّنة لبناء مجتمع أفضل من الذي نعيش فيه حاليًّا.

{ توجيه البلد توجيهًا مدروسًا وأقلّ معاناة }

لا بدّ من تحريك رافعات العمل من أجل الانفصال عن الماضي وتحقيق أعلى مستويات التقدّم. لهذا، تفترض هذه الرؤية تحرير كافّة طاقات الإبداع والابتكار وذلك من خلال تحوّل التركيبة الاجتماعية وتوزيع السلطة والثروة وسط نظام القيم السائدة وعلى مستوى العلوم والتكنولوجيا.

ومن خلال هذا التحوّل سيحدث تغيير في سياسات الإنماء التي لا تزال حتّى اليوم مبنيّة بشدّةٍ على القطاعات الاجتماعية كما في عمل المؤسسات وفي نموذج العلاقات الخارجية.

«رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ » الخمس

١. السلام والوحدة الوطنية
٢. الحكم الرشيد
٣. الاقتصاد المتنوّع والتنافسيّ مع اعتماد القطاع الخاصّ كمحرّك
٤. تقوية الرأسمال البشري
٥. الاندماج الإقليميّ

الركائز الأساسية

٢-٢-٢- هداف جيبوتي ٢٠٣٥

٢-٢-٢-١- الهدف العام

جيبوتي، منارة البحر الأحمر

جيبوتي، المركز التجاري واللوجستي لإفريقيا

تشهد جيبوتي تطوّرًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا مستدامًّا. فالاقتصاد متنوّع والنموّ متسارع وعلى مستوى عالٍ على المدى الطويل. وانخفض معدّل الفقر وتحسّنت المؤشّرات الاجتماعية. كما أنّ الاندماج في الاقتصاد العالمي بات فعّالًا.

تطمح جيبوتي في العام ٢٠٣٥ إلى جعل بلادنا كتلة اقتصادية وتجارية ومالية إقليمية ودولية وإلى ضمان الرعاية الصحية للجيبوتيين والجيبوتيات وسط بيئة سالمة وآمنة ونظيفة.

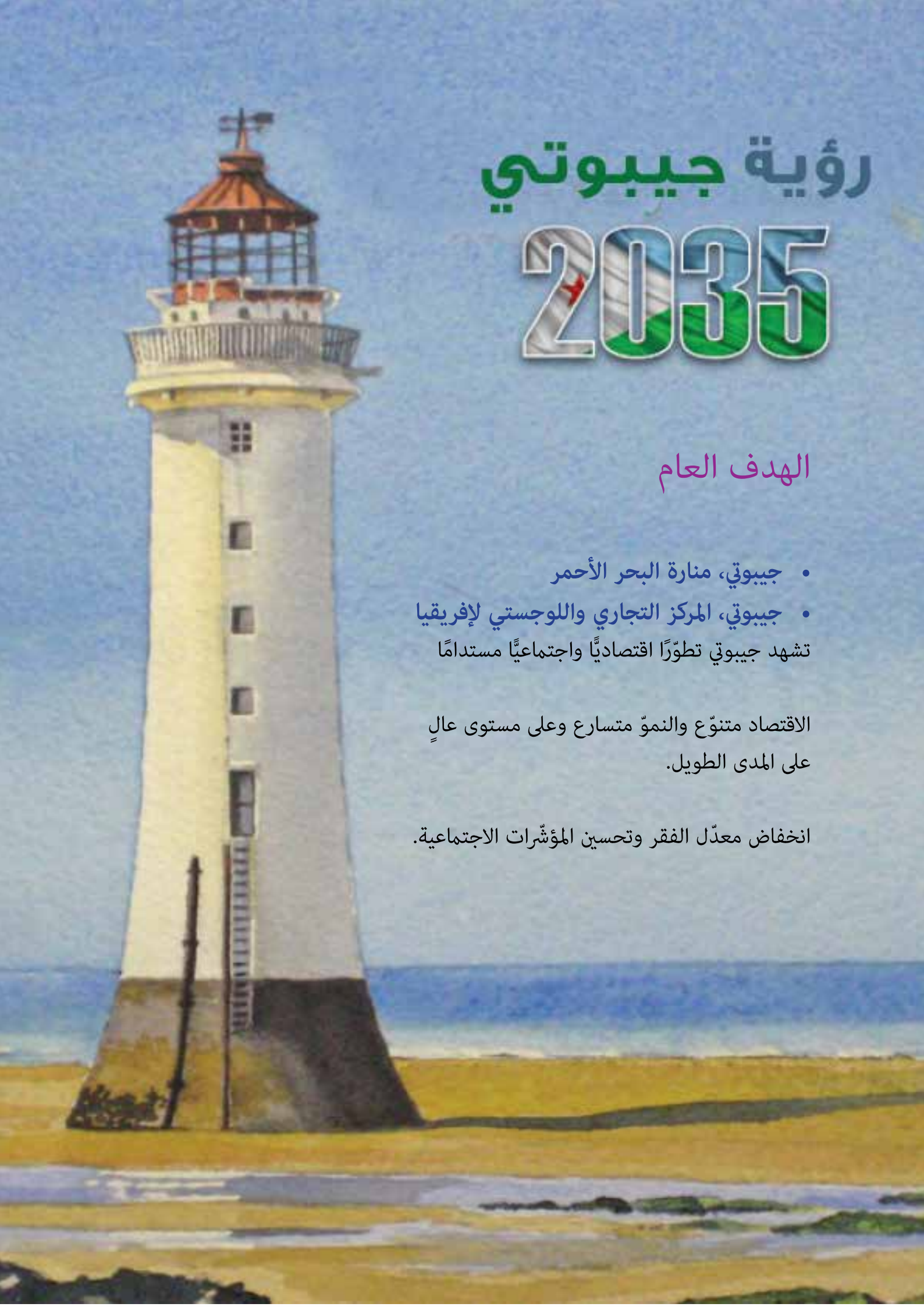

الهدف العام

- **جيبوتي، منارة البحر الأحمر**
- **جيبوتي، المركز التجاري واللوجستي لإفريقيا**

تشهد جيبوتي تطوّرًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا مستدامًا

الاقتصاد متنوّع والنموّ متسارع وعلى مستوى عالٍ على المدى الطويل.

انخفاض معدّل الفقر وتحسين المؤشّرات الاجتماعية.

٢-٢-٢-١ الهدف المحدّد

الهدف المحدّد ١

مضاعفة دخل الفرد في العام ٢٠٣٥ ثلاث مرّات

وفقًا لتوقّعات الاقتصاد الكليّ، ولتحقيق هذا الهدف، سيتمّ تسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى مستوى عالٍ ومستدام. الهدف المحدد هو زيادة معدّل النموّ إلى متوسط سنوي قدره ٧,٥٪ ليصل إلى ١٠٪ من حيث القيمة الحقيقية خلال ٢٠١٣-٢٠٣٥ مقابل متوسّط معدله ٣,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ و٤,٨٪ خلال الخمس السنوات الأخيرة.

سيساعد نمط النمو المرسوم لخلق أكثر من ٢٠٠ ألف وظيفة خلال ٢٠١٣-٢٠٣٥. وسينخفض معدّل البطالة من ٤٨,٤٪ الى العام ٢٠١٢ إلى ١٠٪ في العام ٢٠٣٥.

تستند آفاق النموّ إلى عاملَيْن: الأوّل، التنوّع الاقتصادي. وسيوضع نموذج جديد للنمو. كما ينبغي استكشاف كافّة الفرص الموجودة في كلّ القطاعات وبخاصةٍ الصيد والسياحة والخدمات اللوجستية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الجديدة (NTIC) والقطاع المالي وأيضًا قطاع الصناعة التحويلية الذي ستدعم تطوّره الاستثمارات الضرورية لتحفيز المياه والطاقات المتجدّدة.

على هذا الأساس، فإن نمط النمو يؤدي إلى التحول الهيكلي التالي للناتج المحلي الإجمالي :			
	% PIB		
القطاعات	***2012***	***2022***	***2035***
الزراعة	3,7	4,1	5
الصناعة التحويلية	2,7	5,8	7
البناء والأعمال العامّة	14,4	15	16
التجارة والسياحة	16,8	18,3	20
البنوك والتأمين	13,7	13,8	14
النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية	27,6	26	24
خدمات أخرى	2	2	2
الإدارة العامة	19,1	15	12
المجموع	**100**	**100**	**100**

تشكّل تنمية الصادرات عاملًا حاسمًا للنموّ المستقبلي في جيبوتي.

مع تنويع الاقتصاد، ستساهم القطاعات الجديدة في نموّ التصدير المستدام بما في ذلك المنتجات السمكية والسياحة (أكثر من ١٠ أضعاف عدد السياح)، إلى الخارج. سيصبح متوسّط النمو السنوي للصادرات ١٤٪ وسيصل معدّل الانفتاح إلى نحو ١٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٣٥.

ستصبح مساهمة الإنتاجية في النموّ مهمّة وستتحسّن إنتاجية الرأسمال البشري والعمل تدريجيًّا تماشيًا مع تقدّم تطبيق الإصلاحات الهيكلية ولخدمة تعزيز البنى التحتية وبخاصةٍ في مجال الاتّصالات.

يولي نمط النموّ المقترح في الرؤية اهتمامًا خاصًّا للمحافظة على التوازن المالي الداخلي والخارجي.

وفي هذا الإطار، ستنمو المدّخرات الوطنية وسينخفض العجز الحالي لميزانية المدفوعات إلى ٣,١٪ في العام ٢٠٣٥ بعد بلوغه معدّل بنسبة ١٣,٥٪ خلال ٢٠١٣-٢٠٢٢. وسيتمّ التحكّم بالدين الخارجي وسينخفض معدّل الدين إلى ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٥١٪ في العام ٢٠١٢.

ستتميّز السياسة المالية باستمرار تعزيز تعبئة الموارد الخاصة بالدولة وبالتحكّم بالمدّخرات الحالية من جهةٍ وتنامي الجهود الاستثمارية المطلوبة من أجل تطوير شامل للبنى التحتية الاقتصادية من جهةٍ أخرى. سيرتفع العجز المالي قليلًا خلال العقد الأول ليعود إلى الانخفاض بعد ذلك إلى معدّل ٣,٢٪ في العام ٢٠٣٥.

وسيُموَّل هذا العجز أكثر فأكثر في السوق الداخلي المرتبط بديناميةٍ سيعرفها النظام المالي في بلدنا. ستزداد الحاجات للموارد الخارجية من أجل تمويل الاستثمارات المطلوبة وسيتمّ متابعة هذه السياسة الدينامية لتعبئة الموارد الخارجية للتمويل سواء في إطار التعاون الدولي من أجل تحفيز التمويل بشروط ميسّرة أو من خلال تحفيز الموارد على نحو الاستثمار الأجنبي المباشر أو في السوق المالي الدولي بعد استيفاء الشروط.

والاستثمار هو العامل الثاني الذي يساهم في النموّ. ويمكن تحديد مرحلتيْن خلال هذه الفترة، تشتمل الأولى على التالي:

رفع مستوى الاقتصاد الشامل. وستتّسم هذه المرحلة التي ستمتدّ لعشر سنوات بتعميق الإصلاحات في كافة المجالات من أجل تحسين فعّالية الاقتصاد وكفاءته وتحديث البنى التحتية وتقويتها (المياه والطاقة والصرف الصحي والاتّصالات) وتقييم الموارد الإنسانية (التعليم والتعليم العالي والتدريب).

وسيتمّ تحقيق استثمارات كبيرة في القطاع العام-الدولة والشركات العامة بمساعدة الشركاء الإنمائيين. والهدف خلال هذه المرحلة هو إحداث توازن بين العوائق المرتبطة بالاستقرار وبضرورة زيادة حجم الاستثمارات. إذ سيزداد معدّل النموّ خلال هذه المرحلة بنسبة ٣٥,١ ٪.

ونظرًا للضيق المالي الذي يعاني منه القطاع العام، قد تتطوّر شراكات عامة-خاصة خلال هذه المرحلة إذا تمّ استيفاء الشروط.

المرحلة الثانية:

وستتميّز بتوسّع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي المعزّز بمناخٍ استثماريٍّ تحفيزيٍّ وببنى تحتية ذات جودة وأسعارٍ تنافسية.

الهدف المحدّد ٢

تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية (الرعاية الاجتماعية)

تشير المعطيات البيانية أنّ بلدنا لن يتمكّن على الأرجح من بلوغ أهداف الألفية الإنمائية (OMD) في العام ٢٠١٥. ستضع الحكومة استراتيجية تسريع تحسين هذه المؤشرات إذ يؤدي ارتفاعًا بمعدّل ١٪ لدليل التنمية البشرية في السنة إلى ارتفاع مؤشّر جيبوتي من ٤٣٠ في العام ٢٠١١ إلى ٥٤٠ في العام ٢٠٣٥، أي من بلد ذات تنمية بشرية ضعيفة مصنّف في المرتبة ١٦٥ إلى بلد ذات تنمية متوسّطة.

ولهذه الغاية، ستعزّز الدولة تنمية الرأسمال البشري من خلال استثماراتٍ مهمّةٍ في قطاعات الصحة والتعليم من أجل تحسين الرعاية الصحية للسكان بطريقةٍ مباشرةٍ ولكنّها ستدعم أيضًا بطريقةٍ غير مباشرةٍ أشكال أخرى للرأسمال البشري التي ستساهم في زيادة الدخل. فتنمية الرأسمال البشري هي أداة أساسية للنموّ الاقتصادي المدعوم من جهة ولمكافحة الفقر من جهة أخرى بالإضافة إلى كونها غاية مهمّة في حدّ ذاتها.

والهدف بحلول العام ٢٠٣٥ هو الحصول على سكّان معلّمين ومدّربين ذات صحّة جيدة ويملكون مسكنًا وسط بيئةٍ صحية وعملية.

II- ٣- ركائز رؤية جيبوتي ٢٠٣٥

٢-٣-١ السلام والوحدة الوطنية

على الصعيد الداخلي،سيُعزّز في العام ٢٠٣٥ السلام والوحدة والتضامن وسيتمّ تشاركهم. ستقوم الدولة حاليًّا بكافّة الأعمال من أجل المحافظة على الإطارات المؤسساتية وحتّى التقليدية الهادفة إلى التوافق ودعم الترابط الاجتماعي وتعزيز التضامن الوطنيّ وتقويته. وستلتزم الحكومة والسكان باتّخاذ جميع الخطوات للوقاية من النزاعات ولإدارتها من خلال تعزيز الحوار والبحث عن التوافق وإنشاء ثقافة السلام. وسيشعر الجيبوتيون والجيبوتيات، الموحّدون أمام السلطة، بتضامنهم وبأمانٍ وباستعدادٍ أكبر من أجل بناء بلدهم وسط السلام.

٢-٣-٢ الحكم الرشيد

ستهدّئ المبادرات المشتركة وبخاصة تلك المتعلّقة بالبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) وفي الاتحاد الإفريقي المناطق دون الإقليمية حتّى ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، سيضمن وجود العديد من العسكريين الأجانب وبخاصّةٍ القواعد العسكرية الأجنبية الفرنسية والأمريكية واليابانية، وإنشاء قواعد عسكرية أجنبية أخرى زيادة مراقبة الإرهاب والقرصنة، وتعزيز الأمن على مدخل البحر الأحمر، وفي المنطقة. كما سيكون قد تمّ حلّ النزاع الحدودي في رأس دميرة نهائيًّا.

وبعد جيل، سيصبح مجتمع الجيبوتيين والجيبوتيات الذي اكتسب القيم الديمقراطية العميقة واقعًا، تعزّزه مؤسسات فعّالة تحترم القانون وتطبّقه، وقيادةً شرعيةً مؤكّدةً تواجه التحديات. وستتسم ممارسة السلطة بالثقة بين الحكّام والمحكومين، لأنّ الحكومة تحاسب التقارير الدورية لإدارة شؤون الدولة، بما في ذلك الاستخدام الشفاف للموارد العامة، وستبقى منفتحة لانتقادات المواطنين.

سيشارك المجتمع المدني، المبنيّ على القيم الأخلاقية والمدنية، والمواطنة، والذي يدرك التزاماته، مشاركةً كاملةً في صياغة السياسات وفي اتّخاذ القرارات. ستساهم وسائل الإعلام في تحسين الحكم الرشيد والإدارة السليمة للشعب. وبالطبع، سيلتزم الجيبوتيون والجيبوتيات في إنشاء دولة القانون إلى ذلك الحين ويتطلّب ذلك تعبئة السكان والموارد كافّة.

٢-٣-٣ الاقتصاد المتنوّع والتنافسيّ مع اعتماد القطاع الخاصّ كمحرّك

تشير الدراسات الاستعادية والاتّجاهات المحدّدة إلى أن ضعف النمو والتوزيع غير المتكافئ هما السبب الرئيسي في تفاقم الفقر خلال العقديْن الماضيَيْن.

تطمح جيبوتي في العام ٢٠٣٥ إلى زيادة كبيرة في متوسّط المعيشة بمعدّل نموّ الناتج المحلي الإجماليّ للفرد بنسبة ١٠٪ سنويًا. يشكّل البحث عن دولة قوية ومستقرة ومستدامة قاعدةً رئيسيةً لهذه الفترة. ويتطلّب ذلك بناء نموذج استنادًا إلى نموذج مبني على الليبرالية الاقتصادية المتفاقمة، وعلى تقييم أكبر لقدرة القطاعات الصانعة للثروة الوطنية، وعلى دور أكبر للقطاع الخاص، بالإضافة إلى تنوّع مصادر الدخل وفرص العمل. وفي هذا السياق، سيتمّ تقييم جميع العوامل الإنتاجية المتاحة لوضع الاقتصاد على مستوى نموٍّ جديدٍ يتراوح معدّله بين ٨ إلى ١٠٪ سنويًّا من حيث القيمة الحقيقية.

وسيتم تحقيق هذه الوتيرة من النموّ من خلال زيادة الأنشطة ذات الصلة بالخدمات المرفئية في الموقع الاستراتيجي للبلاد أمام التدفّقات التجارية الرئيسية في شرق إفريقيا وفي آسيا، وإمداد المناطق النائية الكبيرة في إفريقيا وتطوير أنشطة النقل والتجارة والصناعة، وتوسّع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الجديدة. سيكون من الممكن أيضًا زيادة النموّ بفضل استغلال الموارد المعدنيّة القليلة أو غير المستخدمة، والزخم في تطوير الإمكانات الاقتصادية للمناطق، والزراعة وصيد الأسماك وتربية الحيوانية والسياحة، مع تأثيرات قوية على الاقتصاد بأكمله وعلى العمل.

سيتمّ توزيع النموّ الاقتصادي والتنمية بشكلٍ عادلٍ في المناطق ذات الطبقات الاجتماعية المختلفة، مع الأخذ بالاعتبار المساواة بين الجنسيْن وفي هذا الصدد، سيتمّ تعيين أدوات فعّالة لتدعيم دور المرأة في إدارة الموارد والإنتاج.

سيدعم تطوير العلوم والتكنولوجيا التغيير الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي والمجتمعي باستمرارٍ. اليوم، تفضّل البلدان النامية، بما في ذلك تلك التي لا تملك موارد طبيعية، أو موارد مالية ضخمة، هذه الطريقة من خلال عملية الابتكارات العلمية والتكنولوجيا.

وسيكون بلدنا مجهّزًا بمركزٍ علميٍّ وتكنولوجيٍّ وطنيٍّ من أجل تحفيز الإبداع والابتكار والقدرات الإبداعية والابتكارية لدى الباحثين الوطنيين لأنه «ما من ثروة أكبر من الإنسان» لترسيخ أسس التنمية وتسريع التقدّم. وسيصبح إنشاء الصناعات الميكانيكية والتشغيل الآلي، وأحواض بناء السفن والمناطق الاقتصادية الخاصة ووحدات استبدال الواردات واقعًا حتّى ذاك الوقت.

وأخيرًا، سيُبنى تحقيق هذا الأداء على رؤيةٍ واتّجاهٍ واضحيْن، وعلى قيادة قوية وإدارة عامة فعّالة وكفوؤة وقادرة على المنافسة، مع قدرة ممتازة على الاستباق والتوجيه والإدارة.

بحلول العام ٢٠٣٥، سيتمّ تطوير الأراضي وتصميمها بطريقةٍ متوازنةٍ ومستدامةٍ، من خلال توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية بحكمةٍ. وسيشكّل الانفتاح الاقتصادي والتنمية الإقليمية تحوّلًا أساسيًّا ومكسبًا كبيرًا. سيتمّ تنشيط التنمية الريفية وتعزيزها، وبالتالي سوف يزيد دخل السكان ويتحقّق الاستقرار في وسطهم.

إذا لم يتطوّر أي مجتمع في بيئة ريفية، سيتمّ السيطرة على النمو الحضريّ، والنمو السكاني في العاصمة عن طريق تطوير التخطيط الحضري. سيمثّل سكان مدينة جيبوتي وعواصم المنطقة أقلّ من ٧٥٪ مقارنة بالوضع الحالي.

٢-٣-٤ تعزيز الرأسمال البشري

ضمان الرعاية الصحية للجيبوتيين والجيبوتيات هو الغرض من التنمية على المدى الطويل، مع اعتبار الفرد فاعلًا ومستفيدًا على حدٍّ سواء. وتستند الرعاية الصحية على تطلّعات الشعب العميقة وتهدف إلى إيجاد حلول مناسبة لاحتياجاتهم الصحية ولتدريبهم وتعليمهم وعملهم وسكنهم وإقامتهم، وترفيههم وبيئتهم المعيشية.

يجب تنمية الرأسمال البشري من خلال التدريب الأولي المناسب وبرامج تنموية محدّدة واستيراد خبرات دولية دقيقة، ليس فقط لتحقيق الرؤية ولكن لخلق قطب معارف ومهارات، بما في ذلك العلمية والتقنية، والخبرات الوطنية.

ويظهر التقدّم الاجتماعي وتحسين ظروف العيش وسط الاستراتيجية الإنمائية على المدى الطويل في بلدنا. ويجب أن يتبلور الازدهار الذي ستنتجه الرؤية من خلال خلقٍ حقيقيٍّ لثروةٍ سيستفيد منها جميع الجيبوتيين.

ويتعلّق التقدم بشكلٍ خاصٍ بالحدّ من الفقر وتحسين المؤشرات الصحية والضمان الاجتماعي وجودة التعليم وتعزيز وضع المرأة والشباب والإبداع الفنيّ والثقافي وتحسين ظروف السكن.

العامين ١٩٧٧ و٢٠١٠، لوحظ وجود، نشير إلى وجود تحضّرٍ سريع. وجاءت نتيجة هذه الظاهرة تنمية سريعة لأحياء الفقيرة التي تشهد هجرة ريفية. ستضع الحكومة سياسة إنمائية في المدن دون الأحياء الفقيرة.

ولتحقيق ذلك، يجب القيام بأعمال تهدف إلى تحسين البيئة المعيشية الحساسة للجيبوتيين والجبوتيات:

- تعزيز تكلفة السكن والحصول على سكن لائق؛
- الصرف الصحيّ للمبنى وللبيئة المحيطة بالمدن النظيفة

٢-٣-٥ الاندماج الإقليمي والتعاون الدولي

ستدعم جيبوتي انفتاح البلد أكثر فأكثر. فموقع البلد الاستراتيجي يضعه وسط التبادلات العالمية وبخاصةٍ التبادلات مع أوروبا وآسيا والشرق الأوسط من جهة والمحيط الإفريقي وبخاصةٍ القرن الإفريقي من جهة أخرى باعتباره المنفذ التجاري الأساسيّ للبحر الأحمر. كما يعزّز الخيار الليبرالي الاقتصادي في جيبوتي الانفتاح ويبرزه أكثر من أجل الاستفادة من التبادلات العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

واليوم، التجارة العالمية في نموٍّ كبيرٍ ويزداد بناء التكتّلات التجارية الإقليمية كما يتحقّق جزء كبير من التجارة العالمية في أجواء من التكامل الإقليمي. وتطمح جيبوتي ٢٠٣٥ إلى المشاركة بشكلٍ كاملٍ في التحوّلات التوجيهية وفي بناء التجمّعات دون الإقليمية وفي التكامل الإقليمي والعولمة.

سواء تعلّق الأمر بالهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، أو بالسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، أو بالاتحاد الاقتصادي الإفريقي أو بالمنظمة التجارة العالمية (OMC)، سيصبح بلدنا شريكًا ناشطًا يشارك في تحرير التجارة وفي العمليّات الرأسمالية وتخصيص اليد العاملة ويستفيد منها من أجل تقوية النموّ وإنتاجية العوامل وتنافسيّته.

سيشكّل إنماء محور جيبوتي وإثيوبيا وتقويته الحجر الأساس للاندماج الإقليمي بهدف خلق سوق واحدة بين جيبوتي وإثيوبيا وجنوب السودان والصومال وإريتريا.

الفصل الثالث: استراتيجيات جيبوتي ٢٠٣٥

سيجري تطبيق رؤية جيبوتي من خلال استراتيجيات ستقوم عليها كلّ من الركائز المحدّدة.
وقد وُضعت هذه الاستراتيجيات من خلال التقريب بين الرؤية المحدّدة أعلاه من جهة والشكوك أو المسائل والتوجّهات الاستراتيجية المرتبطة بالتطوّرات الممكنة للتنمية على المدى الطويل.

السلام والوحدة الوطنية

- تعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف والقدرات الحكومية وثقافة السلام
- تقوية الهوية الثقافية والوعي الوطني
- دعم سياسة دفاعية شاملة تضمن أمن الناس والممتلكات

الحكم الرشيد

- تعزيز الديمقراطية من خلال اعتماد الحكم الرشيد كمعيار اجتماعي
- الاستثمار في تحديث النظام القانوني
- تقوية القدرات الإدارية والحكومة الالكترونية
- مشاركة المواطنين وتقوية المجتمع المدني
- استخدام الوسائل الإعلامية كأداة للحكم الرشيد
- دعم بيئة أعمال وتقوية المبادرة الخاصة
- تحديد آليات لمنع وقمع الفساد

الاقتصاد المتنوّع والتنافسيّ مع اعتماد القطاع الخاصّ كمحرّك

- تعزيز النموّ المتنوّع وإعطاء دور المحرّك للقطاع الخاص: شكل جديد للنمو الاقتصادي
- سياسة الاقتصاد الكلي الفاضلة
- تطبيق استراتيجية مناسبة للتمويل وللمحافظة على التوازن المالي
- تقوية تنمية السوق المالي
- ضمان تموين البلاد
- تعزيز جاذبية البلد والشراكات الاستراتيجية
- أراضي مخطّطة بفطنةٍ: خطّة شاملة ومدمجة لتخطيط الأراضي الوطنية
- سياسة عمل شاملة

تقوية الرأسمال البشري

- ضمان الرعاية الصحية للجيبوتيين والجيبوتيّات، هدف للتنمية على المدى الطويل
- الحدّ من الفقر (أعمال اجتماعية وتضامن)
- سياسة صحية شاملة تتمحور حول التوقّعات والوقاية والتوعية على أهمية التعليم
- ضرورة وجود نظام تعليميّ جديد

- تعزيز استراتيجية الأمن الغذائية والتغذية
- تنمية سياسة سكن ملائمة للبيئة الاجتماعية الثقافية الوطنية
- تعزيز الإبداع الفني والثقافي
- تحديد ووضع سياسة وطنية للسكان

الاندماج الإقليمي

- تنمية الدمج التجاري وأساس للخدمات دون الإقليمية
- ضمان الدمج التجاري لجيبوتي وسط الهيئة الحكومية للتنمية والسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا
- جعل جيبوتي منفذًا بحريًّا إقليميًّا ومنبرًا للخدمات
- تقوية الاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي والاقتصادي

المواضيع الاستعراضية

- تعزيز وضع المرأة والحدّ من اللامساواة بين الجنس
- تقوية السياسة لمصلحة الشباب
- تحسين استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة

تجدر الإشارة إلى أنّه في إطار تحديد التطوّرات الممكنة على المدى الطويل، سمح التحليل بتسليط الضوء على الشكوك أو المسائل الأساسية والتوجّهات الاستراتيجية المرتبطة بنموّ البلد.

استراتيجيات الركيزة الأولى

السلام والوحدة الوطنية

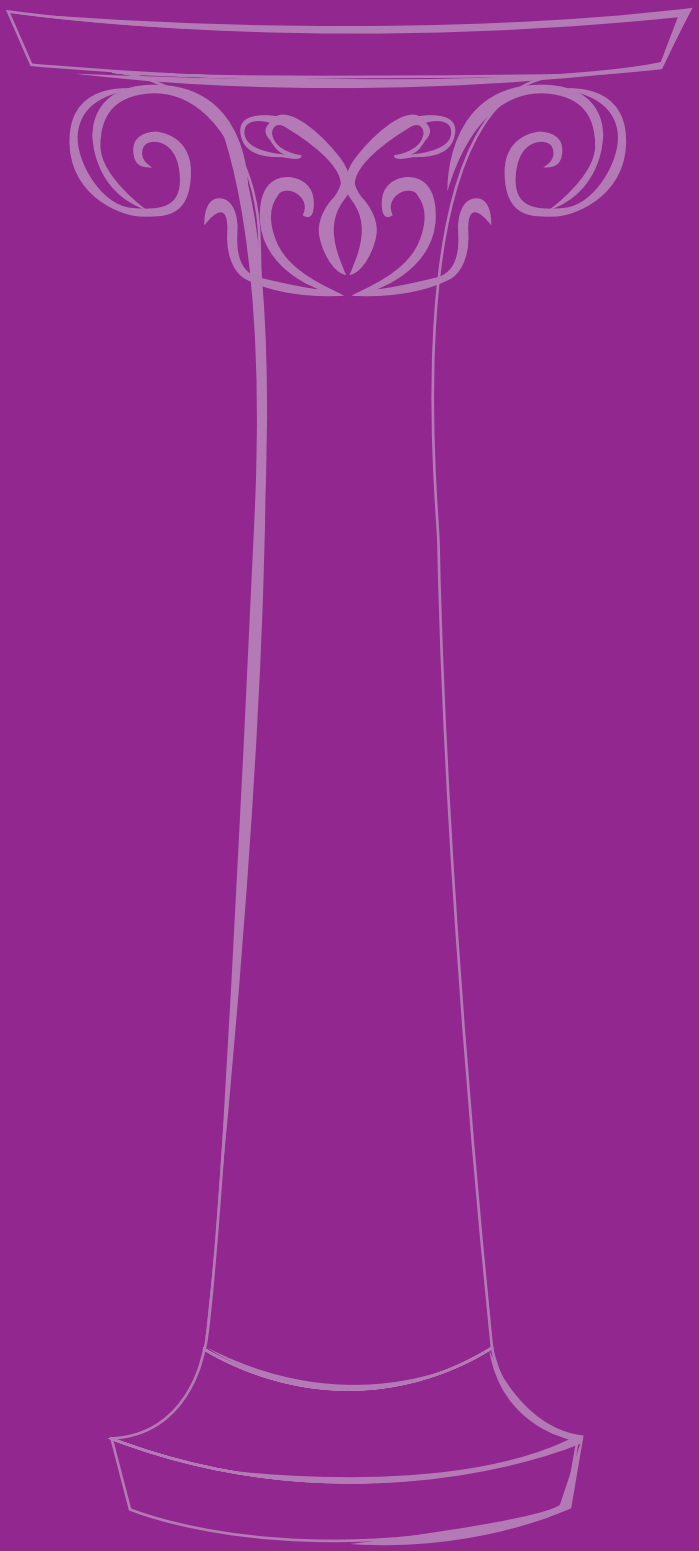

٣-١. استراتيجيات ركيزة «السلام والوحدة الوطنية»

يجب أن تفسح استراتيجية ركيزة «السلام والوحدة الوطنية» المجال للمثالية الوطنية المشتركة، وللانتقال من انعدام الثقة إلى الثقة المتبادلة. في الواقع، من المهمّ الحفاظ على السلام والوحدة الوطنية اللذيْن يشكّلان القاعدة الضرورية لبناء أمّةٍ قويةٍ وتنميةٍ منسجمةٍ ومستدامةٍ في البلد.

٣-١-١. تعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف وثقافة السلام

تعتمد رؤية جيبوتي ٢٠٣٥، وهي استراتيجية على المدى الطويل، على المحافظة على السلام والأمن في البلد. يُبنى السلام الدائم على العدالة الاجتماعية والإنصاف ودولة القانون. في الواقع، يحفّز غياب العدالة الاجتماعية والإنصاف وحتّى عدم قدرة الدولة على تأمين المساواة في فرص التنمية لجميع المواطنين التهميش والإحباط ويؤدّي إلى التشكيك في سلطات الدولة.

يعتبر الوجود الدائم والمطمئن لسلطة الدولة التي تضمن الأمن والنظام وتحافظ على حماية الفرد تحت جانح الدولة والتي توفّر السلام والهدوء الضمانة الأساسية للسلم الاجتماعي. وفي هذا الإطار، سيتمّ تقوية الحكم الإداري الرشيد للسماح لكافّة المواطنين بالحصول على الخدمات العامّة بعدل.

ولذلك، ستضمن الدولة التوزيع العادل للموارد الوطنية على جميع المكوّنات الاجتماعية ولكنّها ستؤمّن أيضًا التنمية المتوازنة للبلد. وستوفّر المؤسسات القضائية والإدارية المساواة أمام القانون لجميع المواطنين.

ولتحقيق ذلك، سيبني بلدنا خلال هذه الفترة إدارةً ذات تنظيمٍ عقلانيٍّ وسلسٍ، من أعلى القمّة إلى القاعدة، والتي ستضمن الإدارة الفعّالة للدولة. وستتضمّن الحكومة إدارةً إقليميةً مدركةً مسائل السلام ومختصّة بها. وستسهّل المبادرات والإجراءات المتعلّقة تدريب المجتمع المدني وتوعيته على ثقافة السلام والتعايش السكاني.

أظهرت المؤسسات والممارسات التقليدية أهميّتها وفعّاليتها في المحافظة على السلم الاجتماعي. ويجب أن تكون مندمجة في النظام المؤسساتيّ للبلد.

٣-١-٢. تعزيز الهوية الثقافية والوعي الوطني

نقصد بالهوية الثقافية القدرة على نشر الأبعاد الثقافية للتنمية في كافّة معالمها الأساسية والمميّزة وبخاصةٍ الروحية والمادية والفكرية. وستساهم الهوية الثقافية وهي القاسم المشترك للأمة الجيبوتية في التعليم الإنساني والمدني للمواطنين وستؤثّر على المواقف والسلوكيات الفردية والاجتماعية.

يجب تعزيز الهوية الثقافية من خلال التركيز على المجالات التي تدمُغ طابع المواطن وسلوكه في بيئته المحدّدة بالترابط مع العالم: اللغات الوطنية وفنّ الطبخ والأزياء والموسيقى وكلّ ما يمكن أن يلمس حساسية السكان في كافّة تكويناتهم الإثنية الثقافية.

وستسمح هذه الهوية بإظهار روح الشعب الجيبوتي وبجمع كلّ ما يضفي شعورًا بالانتماء على الأمة الجيبوتية. كما تطبع الهوية في ذهن المواطنين القيم التي يعتبرها المجتمع إيجابيةً مثل السلوكات الديناميكية والوطنية والكرامة والنزاهة، والحرمان من القدَرية والمصالح الأنانية.

في العقود الأخيرة، ضعفت بعض هذه القيم الإيجابية بشكلٍ فعليّ. ولذلك، ستعمل الحكومة على إعادة تأهيل هذه القيم وتكيّفها مع البيئة وطنيًّا وعالميًّا وتعزيزها منذ الشباب.

وفي هذا الصدد، سيتمّ تشجيع المعرفة العميقة في البلاد للسماح بغرس معايير السلوك المسؤول وتقريبه وتعزيز المؤسسات التي توفّق بين الحضارة التقليدية وتلك الحديثة.

وعلاوة على ذلك، ستعزّز الحكومة الإنتاج الفني والثقافي المحلي الذي يلّبي احتياجات السكان (مراكز النشاطات الثقافية، ومراكز القراءة في البلديات، والمتاحف والمسارح)، والسياسة اللغوية لدعم اللغات الوطنية، والمحافظة عليها كي لا تقوّضها بسرعة اللغات الوطنية في البلدان الأخرى في المناطق دون الإقليمية التي تملك عددًا أكبر من المخاطبين.

في إطار تعزيز الوعي الوطني، يجب إعطاء أهمية للتعليم وللقيم المدنية والأخلاقية والمادية والرياضية للتأثير على سلوك الجيبوتيين والجيبوتيات وعلى المواقف المدنية المرتبطة بالوطنية وبالوحدة الوطنية وبالسلام وكذلك على المواقف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقوية المبادرة الخاصة وريادة الأعمال.

٣-١-٣. تعزيز سياسة الدفاع الشاملة التي تضمن أمن الناس والممتلكات

لا يتحقق الدفاع عن الوطن مرّة واحدة ولا تقتصر التقلّبات العالمية التي تؤثّر على الدفاع فقط على المظاهر العسكرية والاستراتيجية.

وتستدعي التطوّرات اليوم، وكذلك في المستقبل، نظريةً شاملةً للدفاع تجمع الدفاع العسكري مع البعد المدني والاقتصادي. ويمكن أن تشكّل هذه المقاربة ردًّا على تنوّع الاتّهامات إذا اعتمدت على الوسائل العسكرية والمدنية المنسّقة.

في هذا الإطار، يصبح مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بإدارة أمنهم الفردي والجماعي من خلال الاقتضاء بردود فعل آمنة في سلوكيّاتهم المدنية وبالمسؤولية وبالوعي الوطني.

وبالنسبة للدفاع الاقتصادي، تهدف هذه المقاربة إلى الحدّ من نقاط ضعف البلد في الأوقات العادية وإلى التوزيع الجيّد للموارد في أوقات الأزمة. والهدف الأساسي هو قبل أي شيء أمن الموارد واستمرارية إنتاجيتها.

وتمتدّ الأهداف الاقتصادية اليوم إلى النشاطات الخدماتية وبخاصةٍ الخدمات المالية والمعلوماتية وسيؤدي أي خللٍ في سير إحدى هذه القطاعات إلى شلل الدوائر الاقتصادية وإلى اضطراب التوازن الاجتماعي.

في النهاية، ستحرص الحكومة على احتراف عناصر الدفاع والأمن وتنظيمها وسير عملها بشكلٍ جيدٍ من أجل طمأنة جميع المواطنين وجميع المكوّنات الاجتماعية الثقافية في البلد. وستصبح عناصر الدفاع والأمن الاحترافية والكفوؤة أدوات تكميليّة تحت تصرّف السلطات للحفاظ على السلم الاجتماعي.

استراتيجية الركيزة الثانية
الحكم الرشيد

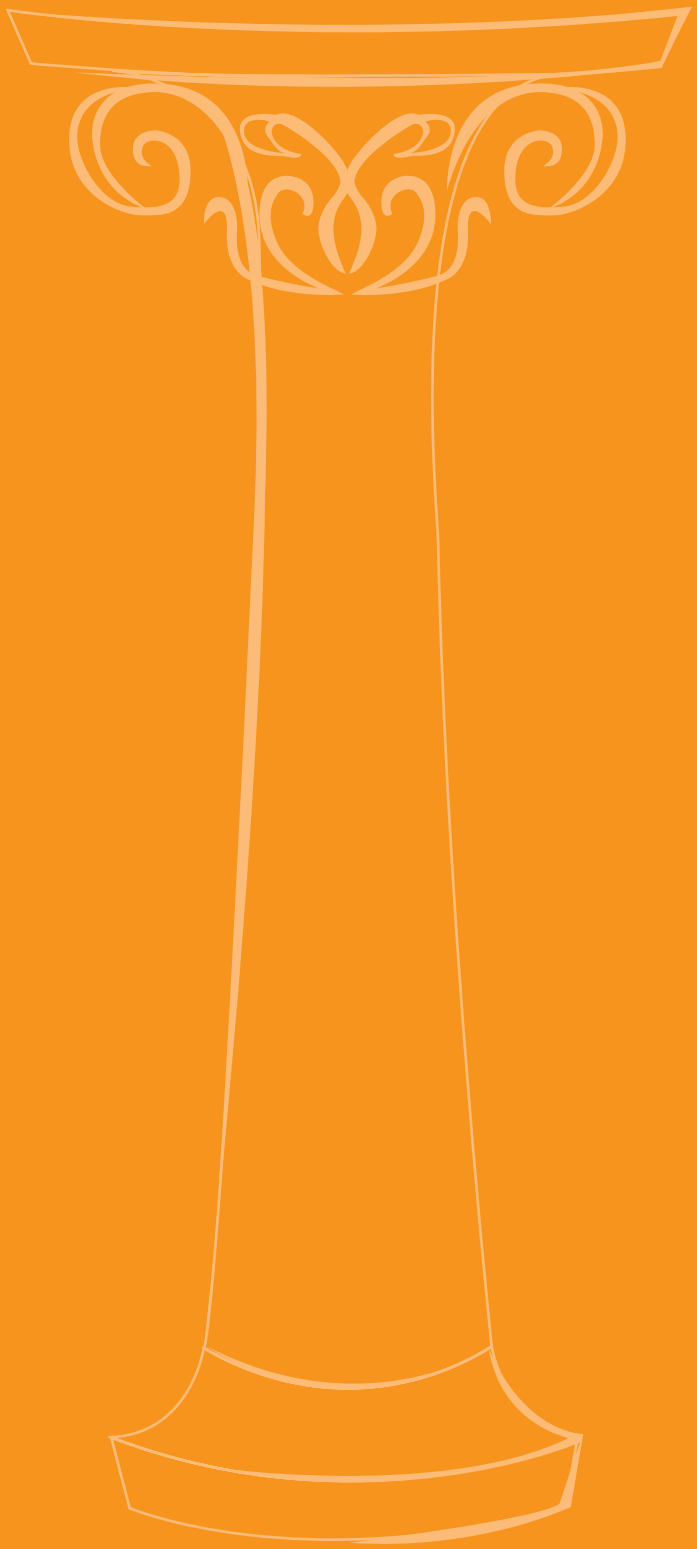

٣-٢. استراتيجيات ركيزة «الحكم الرشيد»

وبعد جيل، سيصبح مجتمع الجيبوتيين والجيبوتيات الذي اكتسب القيم الديمقراطية العميقة حقيقةً، تعزّزها مؤسسات فعّالة تحترم القانون وتطبّقه، وقيادةً شرعيةً مؤكّدةً تواجه التحديات. ستتّسم ممارسة السلطة بالثقة بين الحكّام والمحكومين، لأنّ الحكومة تحاسب التقارير الدورية لإدارة شؤون الدولة، بما في ذلك الاستخدام الشفّاف للموارد العامّة، كما ستبقى منفتحة لانتقادات المواطنين.

سيشارك المجتمع المدني، المبنيّ على القيم الأخلاقية والمدنية والمواطنية، والذي يدرك التزاماته، مشاركةً كاملةً في صياغة السياسات وفي اتّخاذ القرارات. وستساهم وسائل الإعلام في تحسين الحكم الرشيد والإدارة السليمة للشعب. وبالطبع، سيلتزم الجيبوتيون والجيبوتيات في إنشاء دولة القانون إلى ذلك الحين ويتطلّب ذلك تعبئة السكان والموارد كافّة.

٣-٢-١. المؤسسات القوية

وتحتاج قيادة رؤية جيبوتي في العام ٢٠٣٥، في مختلف المجالات السياسة العامة، إلى مؤسسات قوية وإلى الجيبوتيين والجيبوتيات الذين يتطلّب اختيارهم تنظيم انتخابات ديمقراطية منتظمة تسمح بالانضمام إلى قيادة الأعمال الشرعية من خلال صناديق الاقتراع.

وفي حال تمّ تعيين شخصيات شعبية وسياسات سليمة، لن يكون تنفيذها الفعّال وإدارتها العامة المختصة ممكنيْن دون إدارةٍ عامةٍ مختصة. وبالتالي، فمن الضروريّ أن يكون لكلّ منصبٍ ذي مسؤولية، تشكيلاتٍ قادرةً على مواجهة التحديات ومنساقة للمصلحة العليا للأمة.

إنّ بناء قدرات الإدارة العامة العليا وتشكيل قيادة أفضل هما ذات أهمية خاصة. في السنوات المقبلة، سيصبح المعهد الوطني للإدارة العامة محور أعمال إعادة إعمار الإدارة العامة.

٣-٢-٢. تعزيز الديمقراطية المبنية على الحكم الرشيد كمعيار اجتماعي

تكشف تجارب التنمية المعاشة من خلال المكان والزمان أنّ بناء الدول الحديثة ذات التقاليد الديمقراطية المتقدمة عمل شاقّ طويل. والدول التي نجحت الأكثر في عملية ما تبقّى حتى الآن من الديمقراطية هي التي عبرت بسرعة القاعدة التي يُبنى عليها الحكم الرشيد الاجتماعي، ومن ثم الثقة بين الحكام والمحكومين في إدارة الشؤون العامة.

الحكم الرشيد هو ممارسة العقلانية في السلطة من خلال استخدام موارد تتميّز بالشفافية وانفتاح الحكومة لانتقادات المواطنين والحاجة إلى محاسبة صانعي السياسات.

في هذا المجال، إن الخيارات الاستراتيجية هي المؤسسات القوية التي تحترم القانون والتي ستفرض احترامها؛ واحترام الشؤون العامّة ومنع الفساد وقمعه ومشاركة الناس في الحياة السياسية والإعلام الحرّ والمسؤول والمساهمة في تأسيس الحكم الرشيد.

اللامركزية وتعزيز الديمقراطية الشعبية

أدخلت الحكومة في «جيبوتي ٢٠٣٥» مشاورات تشاركيّة للسكان في عملية تحديد مستقبل استراتيجيات الدولة والتنمية. وتشاور السكان ومشاركتهم هما الآن عمليةٌ مستمرةٌ كما سيتمّ طبعها بعملية اللامركزية السياسية والاقتصادية.

« ما تفعلونه من أجلي ومن دوني، تفعلونه ضدّي»

ستصبح اللامركزية دون أهمية إذا أصبح دور المركز مهمّشًا وعلى العكس، يؤدي غياب وجود حرية العمل والمساءلة الفعالة إلى إلغاء دور المنطقة أو البلدية التي تعدّ جزءًا من مشروع إدارة التنمية الأقرب إلى المواطن.

ترتبط الإجراءات، التي تهدف إلى زيادة حرية العمل وإلى توفير كيانات المساءلة اللامركزية الموجودة أو التي سيتمّ إنشائها، بالمعلومات والتشاور والمشاركة العامة في إدارة الهياكل اللامركزية وأعمال تجمّعاتها. إنها ثقافة ديمقراطية قاعدتها المواطن ويتحتّم تعزيزها ونشرها.

«ما تفعلونه من أجلي ومن دوني، تفعلونه ضدّي»

ستُطبّق سياسة اللامركزية بناءً على تحديدٍ واضحٍ للأولويّات التي تنقلها الدولة إلى كلّ منطقة والتي يليها أيضًا نقل الموارد العامة المناسبة. ويفوَّض تصميم السياسات وتنفيذها وبرامجها إلى المسؤولين الإقليميين المنتخبين الذين سيكونون مسؤولين عن الإدارة تجاه السكان. ومن شأن تعيين وسطاء وقبول دورهم بالإضافة إلى تعليم حقوق الإنسان في المدارس في سنّ مبكرة تعزيز الثقافة الديمقراطية.

الإدارة الشفافة للشؤون العامة: تتميّز الديمقراطيات المتقدّمة بإعلام المواطن عن الرؤية والتوجّهات الكبيرة المتوقّفة بسبب السلطات من أجل بناء مستقبلٍ أفضل للأمّة. وعلى غرار الخطاب «حول حالة الاتّحاد في الولايات المتحدة الأمريكية»، ستضع الدولة استراتيجية تواصل وتعميم وتقريرًا دوريًّا حول تطبيق «جيبوتي ٢٠٣٥».

ستعمل الدولة على شفافية إدارة الاقتصاد الوطني من خلال نشر البرامج الاقتصادية والمالية والقوانين ومن خلال إصدار تقارير غرفة المحاسبة لضمانة المعرفة الجيدة لحسابات الأمّة ومن خلال إلزام كافة الشركات العامّة والمؤسسات شبه الخاصة وشركات الاقتصاد المختلط في نشر الميزانيات العمومية بانتظامٍ وفق المواعيد القانونية والتنظيمية.

وفي النهاية، سيفرض التزام الأداء الاقتصادي عقود الأداء للشركات العامّة وشبه الخاصّة. وسيتمّ تعيين أهداف ومعايير واضحة حول الأداء وسيرتبط قسمٌ من أجور الموظّفين بمستوى تحقيق الأداء.

وعلى صعيد البرلمان، ستصبح محاضر المشاورات متاحة ومتوفّرة للمواطنين. وستساهم الأسئلة المطروحة شفويًّا على الحكومة في إعطاء معلومات كاملة للمواطنين حول نشاطات التمثيل الوطني.

٣-٢-٣. الاستثمار في تحديث النظام السلطة القضائية

يجب تطبيق التوصيات المصاغة خلال ولايات العدل العامة في العام ٢٠٠٠ مع الإرادة السياسية والوسائل المتزايدة. وفي هذا الإطار، يهدف الإصلاح الشامل في القطاع القضائي إلى تعزيز البنى التحتية والقدرات من أجل استقبال النظام القضائي وإلى تعزيز النصوص الموضوعة في العملية القانونية وإلى وضع الموارد البشرية وتكريس استقلال القضاء ونزاهته.

ستتّخذ الدولة كافة المبادرات الرامية إلى العدالة النزيهة وستطبّقها، بما في ذلك الإنصاف، والهادفة إلى التزام الشفافية والمناقشات والرقابة والمساءلة. وسوف يتحقّق الفصل بين السلطات، في حين يصبح الاستقلال وفعاليّة القضاء نافذي المفعول.

ولدعم مناخ الأعمال، سيتمّ تعيين محكمة تجارية ومركز تحكيم. في العام ٢٠٣٥، سيتمّ تغطية البلاد بالكامل ببنية تحتية قضائية لمواجهة التحدّي الديموغرافي المزدوج (قاضٍ مسؤول عن ٧٠٠٠ نسمة) ودعم مراكز التنمية الإقليمية.

٣,٢,٤. تعزيز القدرات الإدارية والحكومة الالكترونية

يحتاج الاقتصاد الحديث إلى الذكاء المشترك والعمل ضمن شبكات جماعية والتنسيق، ممّا يتطلّب وجود إدارة عامّة فعّالة ومرنة وإطار قانونيٍّ واضحٍ ومستقر.

يتطلّب هذا الاقتصاد تحوّلًا عميقًا في الإدارة وهو مدعوّ لرفع مستوى المعايير وفقًا للمقاييس الدولية. ينبغي أن تصبح الإدارة قاعدة للتنافس والاستقطاب الدولي ولتحسين أداء الخدمة العامة.

ولهذه الغاية، وُضعت استراتيجية للتأقلم مع واقع الإدارة. وينبغي أن تركّز بشكلٍ خاصٍّ على:

- تعميق إصلاح الخدمة العامة وإدارة الموارد البشرية من خلال نظام الترقية على أساس الجدارة والكفاءة. في هذا الإطار، سيتمّ تطوير نظام التدريب وإعادة تدريب الموظّفين من أجل توفير التدريب المستمرّ المناسب؛

- تحسين حالة اتّحاد إدارة الميزانية من خلال اعتماد الميزانية القائمة على الأهداف وتعزيز شفافية الحسابات العامّة وكفاءتها، والتي تفترض تعزيز الرقابة على النفقات العامة وإعادة النظر في تنظيم قوانين الأسواق العامة لتحسين كفاءة إجراءات هذه الأسواق وشفافيّتها.

- الحدّ من الممارسات التعسفيّة والاستنسابيّة في تطبيق القوانين بهدف تعزيز تنمية القطاع الخاصّ من خلال مراجعة الأنظمة والإجراءات الإدارية للشركات والمواطنين وتوضيحها.

- تطوير الإدارة الإلكترونية لتعزيز جودة الخدمات المقدّمة للمستخدمين. سيتمّ تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في الإدارة عن طريق الربط بين السلطات المركزية نفسها وخدماتها اللامركزية من جهة، ونشر خدمات الإدارة ووصول السكان إليها من جهة أخرى.

وهكذا، ستسمح الأنظمة المعلوماتية المترابطة بالحدّ من أسعار الاتصالات ونقل المعلومات وبالحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي وبتوفير متابعة دورية ومنتظمة للنشاطات كما ستساهم في تحسين الأداء وجودة الخدمة العامة.

وستترافق هذه الدينامية مع تقوية اللامركزية واعتمادها من خلال نقل بعض الصلاحيات والمسؤوليات إلى السلطات الإقليمية للتنمية المحلية.

ستشجّع الحكومة القيم الإيجابية على كافّة الاصعدة مثل البحث عن الأخلاقيات الاجتماعية من خلال محاربة بعض المواقف مثل التساهل وتدخّلات الطرف الثالث في الدعم الاجتماعي:

- تفضيل الجدارة الشخصية والمهارة في الإدارة العامة؛
- الجهد والصراحة وروح الانضباط والكرامة؛
- حبّ العمل والعمل المجتهد وأي نشاط يساهم في تقدّم الرجل والمرأة والعمل باعتباره قيمة وبخاصةٍ بعض القيم مثل الحضور الفعّال في العمل والدقّة وجودة العمل وسرعة تنفيذه.

مبدأ المسؤولية في إدارة الأعمال العامة: سيتطوّر هذا المبدأ وسيصبح موجودًا لدى الجميع على كافة الأصعدة. في الواقع، يجب أن يقيس المسؤولون العامّون نطاق أعمالهم على المجتمع الوطني وأن يدركوا أهمية مسؤوليتهم.

ستقود مؤسسات الدولة وجمعيات المجتمع المدني أعمال التدريب والتوعية في الإدارات العامة والمدارس والدورات التدريبية من أجل ترسيخ مبدأ المسؤولية في فكر الموظّفين والمنتخبين وأعمالهم. ويجب أن يكون ممثّلو الشعب ذوي مصداقية عندما يرجعون إلى القانون الذي ينطبق عليهم أيضًا.

وفي ما يخصّ تعزيز دولة القانون، ستلعب العدالة دورًا أساسيًّا وستكون موضوع تحوّلاتٍ هامّةً من أجل أن تصبح أداة لتنمية السلام الاجتماعي ولضمانه. وستضمن العدالة حماية المواطن وجهود المستثمر.

٣-٢-٥. مشاركة المواطنين وتقوية المجتمع المدني

في هذا المجال، تهدف الأعمال إلى بناء مجتمع مدني قوي وإلى الاعتراف بالأقليات.

سيشغر المجتمع المدني مكانًا هامًّا في تقوية دولة القانون. سيؤدّي هذا المجتمع من خلال جمعيات وأعمال توعية تسمح للمواطن بإدراك واجباته ومسؤوليّاته إلى ولادة مجتمع محترم لحقوق الإنسان والمواطن.

ستحرص الدولة على خلق بيئة قضائية وسياسية مناسبة لنشأة الجمعيّات والمجتمع المدني الذين هم شركاء الدولة الحقيقيين. والواقع أنه من خلال المجتمع المدني ذات القدرات المعزّزة، ستدرك الدولة تطلّعات السكان مع المحافظة على الحوار مع الشعب.

[المجتمع المدني المسؤول هو عامل مهمّ للتنمية]

ونظرًا لأهمية الحوار في تعزيز الديمقراطية، ستضع الدولة أُطر المناقشات بين هياكل الدولة وجمعيات المجتمع المدني حول القضايا ذات الأهمية الوطنية الكبرى. وستقوم الحكومة بضمان تنفيذ التوصيات المقدّمة ضمن أُطر الحوار هذه.

ويسمح تأمين رؤية واضحة للمؤسسات والمجتمع المدني تجاه السكّان والحكومة بتعزيز دورها الرقابي في موضوع الشفافية والمساءلة على المستوى الداخلي في شأن إدارة شؤون الدولة العامة. في الواقع، يعتبر المجتمع المدني المسؤول عاملاً مهمًا للتنمية.

٣-٢-٦. وسائل الإعلام وأدوات الحكم الرشيد

تساهم وسائل الإعلام في تعزيز الشفافية والمساواة في الحصول على المعلومات. في الواقع، تساهم وسائل الإعلام في توعية الجمهور في مختلف مجالات الحياة الوطنية من الحكم الرشيد في القضاء والانتخابات التنافسية إلى إدارة الموارد العامة. على صعيد آخر، تعمل وسائل الاعلام على تمكين المواطنين من متابعة تنفيذ السياسة العامة وبالتالي على زيادة قدرة المواطنين في ممارسة المراقبة على نحوٍ فعالٍ من أجل بناء مستقبل الأمة.

تساعد وسائل الإعلام على بناء الدولة الديمقراطية وبخاصةٍ في موضوع الانتخابات. كما تحاول إعلام السكان وبخاصةٍ المجتمع المدني حول متطلّبات الديمقراطية ولا سيّما في المسائل الانتخابية. وتسعى إلى تفسير المفاهيم المرتبطة بالتنمية وبخاصةٍ المساعدة العامة للتنمية. يجب ألّا يتمعمع النسيج الاجتماعي بسبب المعلومات التي تدلي بها هذه الوسائل ويجب أن تساعد السلطات وسائل الإعلام لتصبح وكالات أنباء حقيقية لا تُبنى الديمقراطية دونها مهما كان النظام كما يجب أن تؤدّي وسائل الإعلام دورها التقليدي.

وسيتمّ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشكيل كتلة ناقدة متألّفة من الرجال والنساء في وسائل الإعلام والصحافة. للصحافة دورٌ اجتماعيٌّ، لا يمكنها تأديته دون تطوير دورها لتصبح عامل تنمية المواطنة وتعزيزها. دون الصحافة الحرّة، لا ديمقراطية وتنمية حقيقيتيْن. وستعزّز الدولة إطار المساعدة الإنمائية لوسائل الإعلام التي تشكّل ناقلاً رئيسيًا لـ«تعزيز التداول الرئيسي للأفكار الحرّة من خلال الكلمات والصور والصوت ».

٣-٢-٧. تعزيز بيئة الأعمال وتقوية المبادرة الخاصة

ستحرص الدولة على تحسين جودة بيئة الأعمال من خلال خطوتيْن أساسيتيْن:

- ضمان الأمن القانوني للمستثمرين وسيسمح تطبيق العدالة بتوفير هذا العمل الأساسي من أجل حماية المستثمرين ضدّ مخاطر المصادرة وضمان احترام العقود.

- تشجيع المستثمرين ذوي المصداقية على تنمية المشاريع الطويلة الأجل؛ وتشكّل عملية الاختيار الإيجابية للمستثمرين أولويّة أساسية لتنمية البلد. في الواقع، يجب جذب المستثمرين القادرين على خلق آثار إيجابية ونقل الخبرات وتدريب القوى العاملة وتطوير أنشطة جديدة.

بطريقة أخرى، سيتمّ تطبيق أعمال من أجل إخضاع الحكّام إلى أحكام القانون من أجل حصول المواطن على معلوماتٍ واسعةٍ لتنمية ثقافته القانونية في مسألة المبادرة الخاصّة.

والخطوات الدؤوبة التي ستُتّخذ بسرعةٍ هي:

- وضع خدمة النافذة الاستثمارية الواحدة لتحسين إجراءات خلق الشركات؛

- اتّخاذ قانون حول الاحتكار لتهيئة ظروف المنافسة الصحية للتجّار؛

- عدم تدخل الدولة في إنشاء الشركات الخاصة؛

- إلغاء الحواجز التي تعيق إنشاء الشركات الأجنبية.

٣-٢-٨. آليات لمنع الفساد وقمعه

لا شكّ أنّ الفساد آلة تبيد بشكلٍ كبيرٍ جهود التنمية في البلدان التي في طور البناء. ستحرص الدولة على تأديب إدارة الموارد العامّة من خلال وضع آليات وطنية لمنع الفساد وقمعه وستدعم أعمال جمعيّات المجتمع المدني الذي يعمل في هذا المجال.

ستسخدم الدولة الأدوات الدولية لمكافحة الجرائم المالية وتبييض الأموال.

والشفافية ليست كافية لضمان العدالة إذ من المهمّ أيضًا تصميم آليات التقاسم العادل للموارد العامة وتنفيذها.

استراتيجية الركيزة الثالثة:

التنوّع الاقتصادي والتنافسيّ مع اعتماد القطاع الخاص كمحرّك

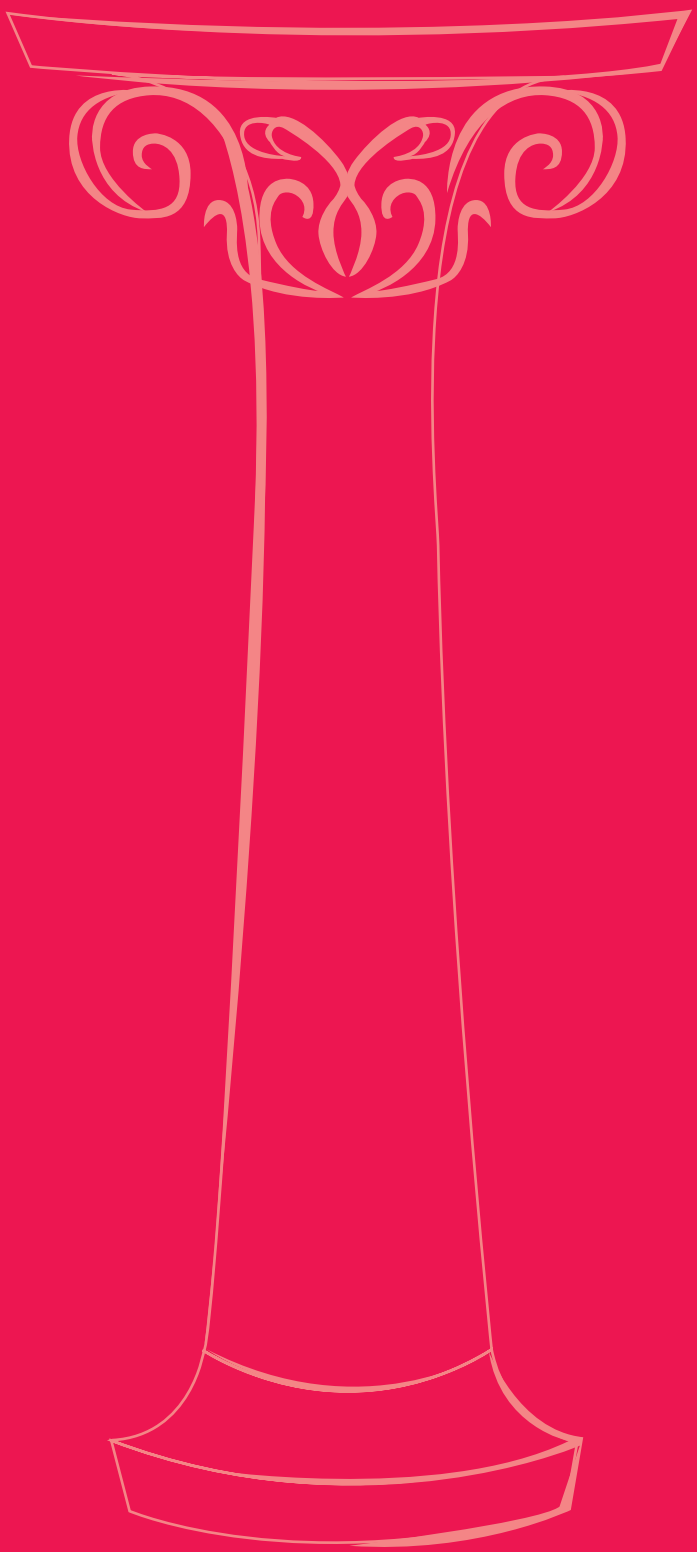

٣-٣. استراتيجية ركيزة «التنوّع الاقتصادي والتنافسيّ مع اعتماد القطاع الخاص كمحرّك

يعتبر تنوّع الاقتصاد وتنافسيّته محورًا أساسيًا للرؤية ويعتمد عليه تحقيق أهداف تسارع النموّ وخلق فرص العمل وتنمية المناطق بشكلٍ كبير.

يطمح بلدنا، الذي يستفيد من موقعه الاستراتيجيّ أمام أكبر تيّارات التبادلات بين شرق إفريقيا وأوروبا وآسيا، أن يصبح مكانًا للتنمية المستدامة. ويفرض ذلك بناء مركزٍ اقتصاديٍ وتجاريٍ وماليٍ مرجعيٍّ إقليميٍّ بحلول العام ٢٠٣٥.

وفي هذا الإطار، سيتمّ تطبيق التوجّهات الاقتصادية التالية:

- تنويع النموّ الاقتصادي مع اعتماد القطاع الخاص كمحرّك؛
- إعادة تركيز عمل الدولة على المهمّات السياديّة؛
- فتح الاقتصاد مع الخارج من أجل اكتساب أسواق وتكنولوجيات جديدة؛
- بناء إطار وبيئة اقتصاد كليّ مستقرّيْن وصحيّيْن وقابليْن للتنبؤ؛
- توسيع الحيّز المالي من خلال تعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية وخلق مركز ماليّ معروف؛
- تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) كمقاليد للتنافسية؛
- وضع النموّ في خدمة رعاية الجيبوتيين والجيبوتيات الاجتماعية.

ستسمح هذه الاستراتيجيات في تحفيز وتقييم كافة العوامل الإنتاجية المتاحة لوضع الاقتصاد على قاعدة نموٍّ جديدة (من ٧,٥٪ إلى ١٠٪) وهو متوسّط سنويّ من حيث القيمة الحقيقية وسيساهم إلى حدٍّ كبيرٍ في تحسين رعاية السكان الاجتماعية.

٣-٣-١. النموّ المتنوّع ودور رائد للقطاع الخاصّ: نموذج جديد للنموّ الاقتصادي

لا بدّ من القيام باستثماراتٍ هامّةٍ من أجل تحقيق تحوّلاتٍ اقتصاديةٍ جذريةٍ لضمانة الرعاية الاجتماعية التي يطمح إليها الجيبوتيون والجيبوتيات. ولن تكون هذه الإنجازات ممكنة إذا لم يأخذ القطاع الخاصّ مكانةً أساسيّةً فعليةً كمحرّكٍ اقتصاديّ. وسيتمّ تحقيق جزء رئيسيّ من هذه الاستثمارات من قبل الشركات الخاصة.

كما سيتبلور دور القطاع الخاصّ الكبير وسط بيئة متحرّرة مساهمةً في تنمية التنافس الداخلي. ويجب أن يتمّ إدارة هذا التنافس الداخلي بشكلٍ جيّدٍ من أجل السماح بتوليد نسيج شركاتٍ تنافسيّة كافية لدخول الأسواق دون الإقليمية والعالمية.

ويشكّل النموّ الاقتصادي القوي والتنافسية الكبيرة المسائل الأساسية المستقبلية. وهي تعيدنا إلى القضايا المتعلّقة بمصادر النموّ الاقتصادي وإلى خلق فرص العمل وإدارتها وإلى تحديد الوسائل الأفضل لزيادة الإنتاج ذات الجودة والتنافسية.
وستتوجّه تنمية القطاع الخاص نحو المجالات التي يملك فيها بلدنا ميزات نسبية فعلية قادرة أيضًا على خلق فرص عمل.

يجب بناء نموذج جديد للنموّ الاقتصادي على أساس تعميق الليبرالية وزيادة دور المبادرة الخاصة وتقييم الإمكانات الاقتصادية وقدرات القطاعات المبتكِرة للثروة الوطنية بالإضافة إلى تنوّع مصادر الدخل والوظائف.

وفي وجه التباطؤ الاقتصادي الحاليّ أمام الخدمات، ستولي الدولة اهتمامًا خاصًّا في التنوّع الاقتصادي من خلال تنمية قطاعات أخرى محتملة مثل خدمات النقل اللوجستية، وصيد الأسماك والسياحة والاتصالات والصناعات الخفيفة للتعبئة والتغليف.

- **السياحة:**

يتميّز بلدنا بميزتيْن حقيقيّتيْن، فمن جهةٍ هناك الطلب السياحي للبحر الأحمر المرتفع بشكلٍ خاصٍّ كما يتّضح من خلال ازدهار سياحة الغوص في شرم الشيخ والغردقة، ومن جهة أخرى، الثروات الطبيعية الاستثنائية للتنمية السياحية، بما في ذلك الحيوانات البحرية الخلّابة، والمناظر الطبيعية الجيولوجية الفريدة في العالم، والتراث الثقافي والأثري الغنيّ.

وستكون غالبية هذه المواقع مؤهلة للحصول على مرتبة في قوائم اليونسكو. ولذلك، يطمح بلدنا إلى بناء وجهة سياحية إقليمية في المقدمة، استنادًا إلى نموذج يقوم على ثلاثة مجالات:

مركز العاصمة (سياحة الأعمال والتسلية)، مركز شاطئ البحر (المنتجعات الشاطئية والغوص الموجودة على مواقع التنمية الأولوية)، والمركز البيئي (السياحة الاستكشافية في المواقع الأثرية والتي تعود إلى ما قبل التاريخ).

وفي هذا الصدد، ستعمل الحكومة على تطوير وتنفيذ سياسة سياحية قوية، وفي الوقت نفسه على تحسين التواصل الجوي وصورة البلاد وسمعتها بهدف تقييم هذه الإمكانات التي من شأنها اجتذاب ما يصل إلى ٥٠٠ ألف سائح في السنة بحلول العام ٢٠٣٠.

ستُبنى هذه المقاربة على ثلاث كتلٍ سياحيةٍ مع أنظمة أساسية:

- أوبوك مقرّ استقبال السفن السياحية
- تادجورا -داي -عسال: ثالاسو-سياحة
- دخيل -بحيرة أبّي: السياحة البيئية

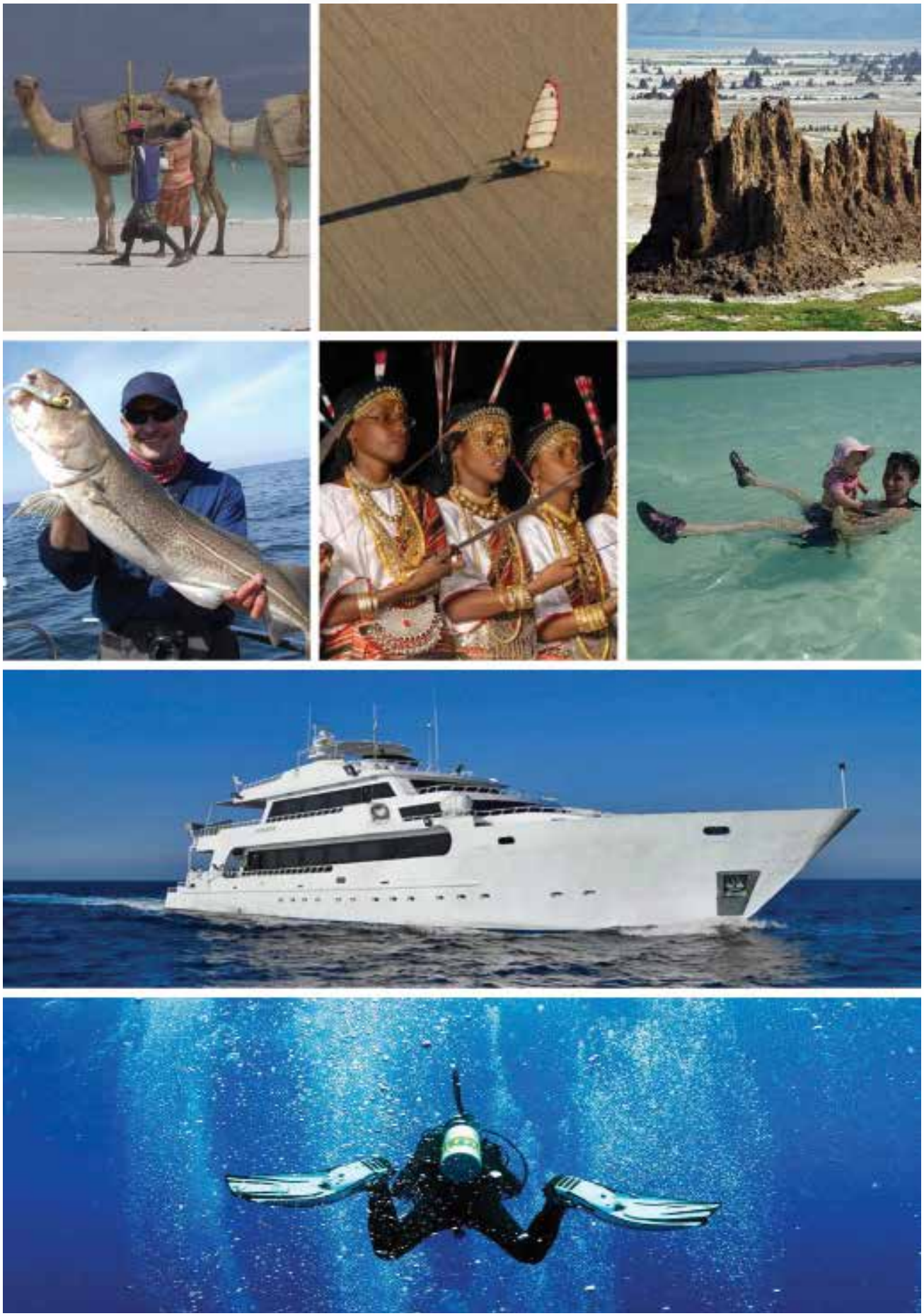

- **الصيد**

يتمتّع البلد بموارد سمكية هامّة غير مستغلّة بشكلٍ كبير والتي يمكن الاستفادة منها والتي تبلغ أكثر من ٤٧٠٠٠ طن. فالطلب قويّ ومتنوّع واستهلاك السمك في السوق الداخلي في نموّ مستمرٍّ وبخاصةٍ بفضل النموّ السياحيّ والتغيّر في العادات الغذائية. يوجد بالإضافة إلى ذلك فرص تصدير كبيرة بخاصةٍ إلى أثيوبيا وأوروبا والبلدان الخليجية.

والنموذج الإنمائي المقترح للقطاع هو نموذج صيد الأسماك الحرفيّ الذي يستند حصريًّا إلى ثلاثة محاور. يشمل المحور الأول تكثيف استخدام مصايد الأسماك القاعية والكبيرة مع تشجيع الحصول على قوارب ذات الإطار العمليّ الأكبر. ويهدف المحور الثاني إلى استخدام موارد أسماك السطح الصغيرة. أمّا المحور الأخير فيدور حول تجربة مصايد جديدة وبخاصةٍ صيد الرخويات والقشريات من خلال تعزيز تربية الأحياء المائية.

سيسمح تطبيق هذه الرؤية بزيادة حجم الصيد إلى ١٠ آلاف طنّ بحلول العام ٢٠٢٠ وإلى خلق ٣٠٠٠ وظيفة مباشرة. ويفرض إنجاز هذا الطموح صياغة سياسة فعلية لصيد الأسماك وتطبيقها وتقوية القدرات المؤسساتية دون تجاهل القيام بمجهود من أجل تدريب الصيّادين المؤهّلين لمرافقة تنمية القطاع.

- **جيبوتي، منطقة «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة المتخصصة»**

يتميّز بلدنا ببنية تحتية قوية للأسلاك البحرية وهي أيضًا تعاني من سوء الاستخدام. تدير جيبوتي تليكوم (Djibouti Telecom) عدّة كابلات بحرية يتمّ إعادة بيع قدرتها إلى الدول الأجنبية، وبخاصة في المناطق دون الإقليمية.

وإلى جانب الدخل الكبير والمتنامي للعامل الوطني، ستُستخدم هذه القدرة كأداة تساهم في التنمية الوطنية الحقيقية وفي خلق فرص العمل، ولكن أيضًا ستعزّز خدمات الاتصالات ذات الجودة العالية موقع البلد الذي يعدّ مركزًا إقليميًّا، وستجذب المستثمرين الأجانب وتولّد قطاعات جديدة.

وتدعم هذه المنطقة الخاصّة (NTIV) الأنظمة والفوائد المحدّدة في شراكة بين القطاعين العام والخاص (شركات عالمية).

وفي هذا الإطار، ستتمحور رؤية هذا القطاع حول محوريْن. يشمل الأول تحديث قطاع الاتّصالات مع فتح السوق من أجل تخفيض الأسعار وتحسين جودة الخدمة. وسيترافق فتح السوق مع إعادة تحديد جيبوتي تلكوم في مجال اختصاصها وانفتاح قطاعات السوق الأخرى على مستثمري القطاع الخاص.

يركّز المحور الثاني للتنمية على بنية الاتصالات التحتية الموجودة من أجل تعزيز تنمية النشاطات الخارجية وبخاصةٍ مراكز الاتصالات (Call Centers) التي تسمح بتقديم فرص عمل للشباب المتخرّجين الذين يتقنون اللغات.

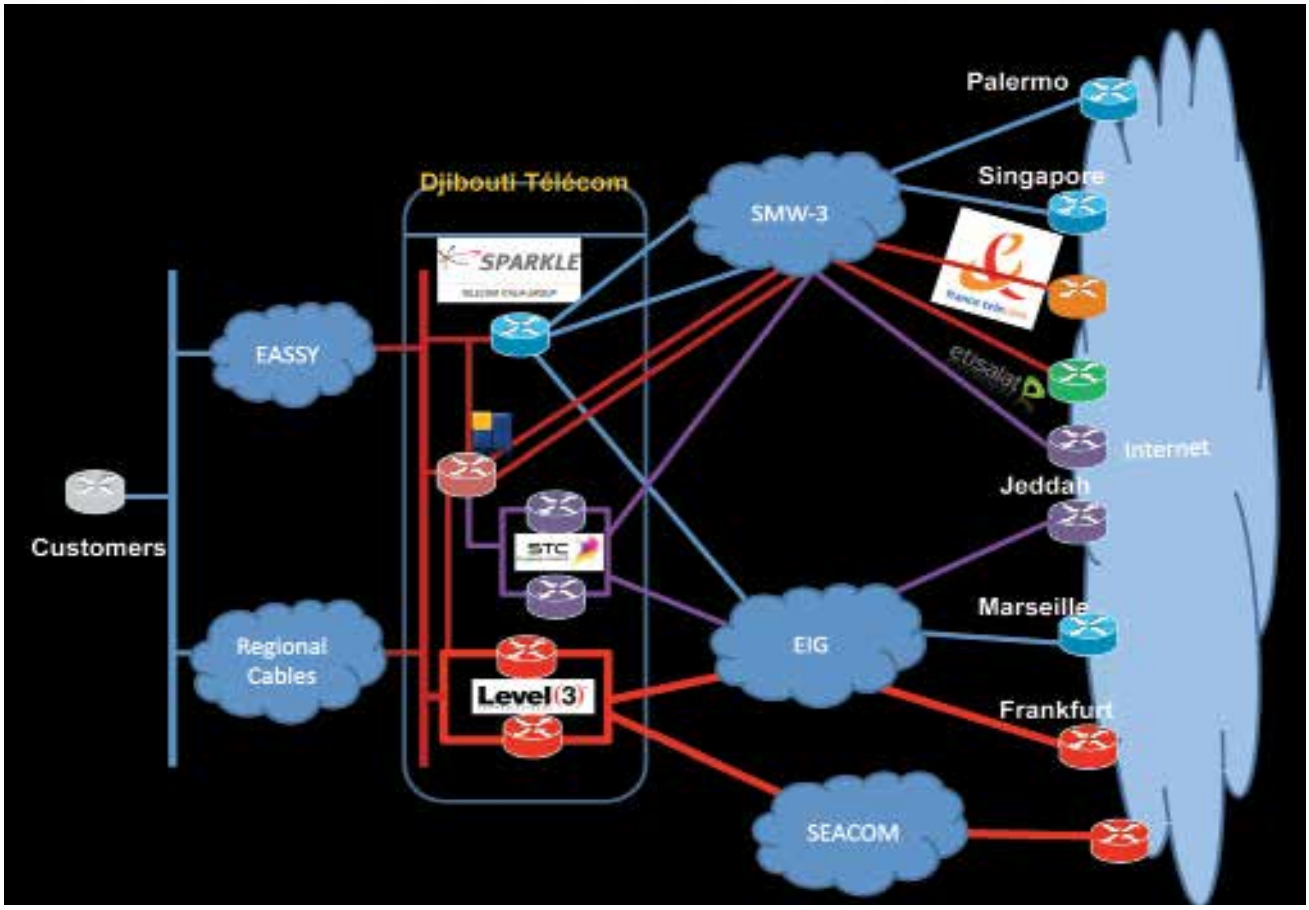

من أجل تحقيق هذا الهدف، سيضع البلد استراتيجية إنمائية لقطاع الاتصالات وسيطبّقها كما سيضع إطارًا تنظيميًا جديدًا. بالإضافة إلى ذلك، تفرض ضرورية إيجاد التنافسية والتجاذب بين المستثمرين في قطاع الخدمات الخارجية وضع إطار محفّز بأسرع وقت. ويمكن تمويل هذه الحوافز في البداية من خلال تخصيص جزء من عائدات الكابلات البحرية.

جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية لزيادة الإنتاج والقدرة التنافسية وتحسين الرعاية الاجتماعية

تطمح جيبوتي ٢٠٣٥ إلى تحقيق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في كافّة القطاعات الاقتصادية بهدف جعلها قاعدة صلبة للتنافس والنموّ الاقتصادي وبخاصةٍ من خلال تحسين إدارة الشركات وخلق فرص العمل. وبحلول العام ٢٠٣٥، سيصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها كاملًا وستشكّل هذه الاخيرة أداة للتقدّم والعدالة.

وفي العقد القادم، سيصبح بلدنا في قلب مجتمع المعلومات بفضل تقييم الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي والاقتصادي الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وبفضل البنية التحتية الوطنية المتطوّرة لشبكات المعلومات والاتصالات والمتاحة ذات القدرات الإنسانية والخبرات الوطنية الهائلة.

وهكذا يستفيد البلد بشكلٍ كبيرٍ من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات التي تعتبر مصدر فرص عمل ودخل التجّار. للتجار. وإذا اخذنا بالاعتبار التجمّعات الحضرية كما في المناطق الريفية، سيزيد توسيع شبكات الاتصال الطلب على تلك الخدمات التي تساهم في خلق نسيجٍ صناعي حقيقيّ للخدمات الإلكترونية. وسيتوسّع السوق العالمي لمعالجة البيانات وستحرص الحكومة على تعزيز الوظائف الإلكترونية وعلى تكبير حصّتها في هذا المجال من الناتج المحلي الإجمالي.

كما ستسمح تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في زيادة العائدات في النشاطات الاقتصادية وفي كافة القطاعات محسنّةً بذلك القدرة التنافسية ورعاية السكان الاجتماعية.

تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في مواجهة تحدّيات النظام التعليمي والمدرسي والجامعي بشكلٍ أفضل وأيضًا في زيادة محو أمية الكبار الذين بات معدّلهم مُرتفعًا. وسيُعزّز التعليم عن بعد التدريب المتواصل والمهنيّ والتعلّم ونيل الشهادات المعروفة مع الحفاظ على الوظائف المهنية.

وعلى صعيد القطاع الصحي، سيسهّل استخدام وسائل الإعلام حملات الوقاية والتوعية حول الأمراض المتوطّنة. ستساعد مراكز الرعاية الصحية في توجيه الأطباء الشباب وفي اكتساب الخبرات، في حين يمكّن إدخال شبكات الانترنت في المرافق الصحية من التواصل بين المرضى والجسم الطبي والعائلة والأصدقاء.

• قطاع النقل والخدمات اللوجستية

يتمتّع البلد بمجمّع موانئ للمياه العميقة على إحدى الطرق البحرية الأكثر ازدحامًا في العالم. يشكّل مرفأ جيبوتي الممرّ الأساسي للوصول إلى البحر حتّى بالنسبة لأثيوبيا، البلد المغلق وغير الساحلي الذي يبلغ عدد سكانه ٩٠ مليون نسمة. ترتبط أكثر من ٨٥٪ من حركة مرفأ جيبوتي بحركة العبور الأثيوبية؛ وقد جعل التحسين الحديث لمرفأ ممرّ جيبوتي-أديس أبابا وطريقه أكثر الممرّات الجاذبة للتجار الأثيوبيين بالمقارنة مع ممرّات برباره ومرفأ السودان.

وفي ما يتعلّق بالآفاق المستقبلية، يجب أن تستمرّ التجارة مع أثيوبيا بالنموّ المتزايد في ضوء النمو الاقتصادي القوي في هذا البلد، والتي وصلت نسبته إلى ١٠ ٪ ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع على مدى العقد القادم.

لذلك، تفرض الرؤية الإنمائية لهذا القطاع بشكلٍ أوليّ ترسيخ موقع جيبوتي كمرفأ أساسي ومخصّص لأثيوبيا. سيعزّز بلدنا موقعه كمركز إقليمي للنقل المتعدّد الوسائط مع تنويع شركائه التجاريين وبخاصةٍ جنوب السودان ووضع بنى تحتية جديدة للنقل وتحسين المخاطر المالية المتكبّدة بعناية.

وتدور الأعمال الرئيسية حول:

- تنمية منطقة «لوجيستية» مخصصة
- تطوير مركز للنقل البري الجيبوتي
- بناء مطار جديد حديث ومنطقة للشحن
- بناء سكّتي حديد

على الصعيد الوظائفي، ستخلق هذه التطوّرات فرص عمل جديدة ممّا يزيد الأنشطة اللوجيستية الجديدة وبخاصةٍ للأشخاص المؤهّلين (التقنيون والمشرفون والمديرون). ولكن، على خلاف القطاعات الأخرى، لا يساهم قطاع النقل والخدمات اللوجيستية بطريقة كبيرة في الحدّ من البطالة.

ولتحقيق هذه الرؤية، من الضروري تجديد بسرعة بعض أقسام ممرات الطرقات، وكذلك تبسيط إجراءات النقل والتجارة. ويُعتبر نقص المعرفة المتخصصة والتمكّن من اللغة الإنجليزية عائقيْن يجب التعويض عنهما من أجل إغناء نمو القطاع بفرص العمل.

وخلال السنوات المقبلة، يجب تسهيل إدخال شركات النقل القادرة على العمل بالشراكة مع الشركات الدولية اللوجستية وتوفير ترابط بلدنا مع المعايير الدولية في الأسواق العالمية. ويتحقق ذلك من خلال تنمية مركز يجمع النقل البري وسكك الحديد والنقل الجوي. ولهذه الغاية، يجب متابعة تنمية قطاع النقل وبناء مطار جديد وإعادة تأهيل سكّتيْ حديد جديدتيْن وبنائهما بهدف توفير التواصل مع البحر الأحمر والمحيط الأطلسي بالإضافة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD).

١) حوض لبناء السفن
٢) مرفأ تادجورا
٣) مرفأ غوبي
٤) محطّة غاز
٥) مرفأ جديد متعدّد الاستعمالات
٦) محطّة وقود
٧) ميناء الماشية في داميرجوغ
٨) منطقة أعمال تجارية
٩) سكّة حديد تادجورا-ماكيلي
١٠) سكّة حديد جيبوتي-أديس أبابا
١١) منطة حرّة في خور أمبادو
١٢) منطقة حرّة في جاباناس
١٣) مطار دوليّ في بلدتي شيبيلي وكارغو

- **الطاقة: من الطاقة الحرارية إلى الطاقة المتجدّدة ١٠٠٪**

يتمتّع بلدنا بقدرة هائلة وغير مستغلّة للطاقات المتجدّدة من حيث الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية. هذا الوضع مناسب للغاية من أجل البدء بسلسلة مبادرات لتنتقل بلادنا نحو استخدام طاقة متجدّدة ١٠٠٪ بحلول العام ٢٠٢٠.

ستنتقل جيبوتي من الطاقة الحرارية ١٠٠٪ في العام ٢٠١٠ إلى الطاقة المتجدّدة ١٠٠٪ في العام ٢٠٢٠

ستساهم سياسة طاقية مستدامة تعمل على الإنتاج وعلى الاستهلاك في تحقيق أهداف النموّ الأخضر وإعادة توزيع الثروات.

في الواقع، يشكّل توفير الطاقة بكمية كبيرة من أجل توسيع النشاطات الاقتصادية والتنويع الاقتصادي هدفًا رئيسيًّا كذلك بالنسبة إلى الوصول إلى أكبر عدد من السكان الذين يملكون الطاقة من أجل تحسين ظروفهم المعيشية وتحديث المناطق الريفية.

إلا أنّ توقّعات الطاقة المتوسطة والطويلة الأجل مناسبة، وينبغي أن تساهم في تخفيف هذه القيود الهيكلية، بفضل استغلال إمكانات الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والترابط البينيّ مع إثيوبيا التي تملك أيضًا خزانات مائية ضخمة.

يتمتّع بلدنا بقدرة هائلة للطاقة الهوائية وفقًا لدراسات قياس الرياح على كافّة الأراضي من العام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ من قبل مركز الدراسات والبحوث في جيبوتي (CERD). والمنطقة غوبيه القريبة من بحيرة عسال هي المنطقة الأكثر رياحًا في البلاد إذ تبلغ سرعة الرياح ٩ أمتار/ثانية في جزء كبير من السنة، مع متوسّط رياح قابل للاستغلال يصل إلى ٤٠٠٠ ساعة سنويًّا. وتشكّل طاقة الرياح مع الطاقة الشمسية جزءًا من الطاقة المتجددة التي يمكن استغلالها بسهولة.

كما ينعم البلد بإمكانيات الطاقة الشمسية بمعدّل سنويّ لأشعة الشمس يبلغ ٥ كيلووات/ساعة/متر مربع بالإضافة إلى معدّل التعرّض لأشعة الشمس الذي يصل إلى حوالي ٤٠٠٠ ساعة. بالإضافة إلى ذلك، يسمح التوافر المتجانس على كافّة الأراضي في إرساء ديمقراطية واسعة في تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

هناك العديد من أنظمة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في المدارس والعيادات في المناطق الداخلية، وأنظمة الطاقة الشمسية لضخّ المياه في مختلف الآبار أو في آبار المناطق الداخلية والمناطق الريفية. والسعر المقدر للكهرباء المنتجة أقلّ من سعر الكهرباء المُقدّمة من خلال الترابط البينيّ.

يقدّم الإقليم ظروفًا مناسبة جدًّا للتنمية الصناعية للطاقة الحرارية الأرضية. في الواقع، تقع جيبوتي عند ملتقى ثلاثة انشقاقات محيطية للبحر الأحمر: البحر الأحمر وخليج عدن – والوادي المتصدّع في شرق إفريقيا.

يملك بلدنا ١٠ مناطق لها أهمية من حيث الطاقة الحرارية الأرضية ومن بينها تمّ تحديد ثلاث مناطق رئيسية تتمتّع بالميزات الجيولوجية الواعدة بالسوائل الحرارية الأرضية لتوليد الطاقة.

الرسم البياني الثامن: توقّع الطلب على الطاقة على المدى الطويل بالميغاوات

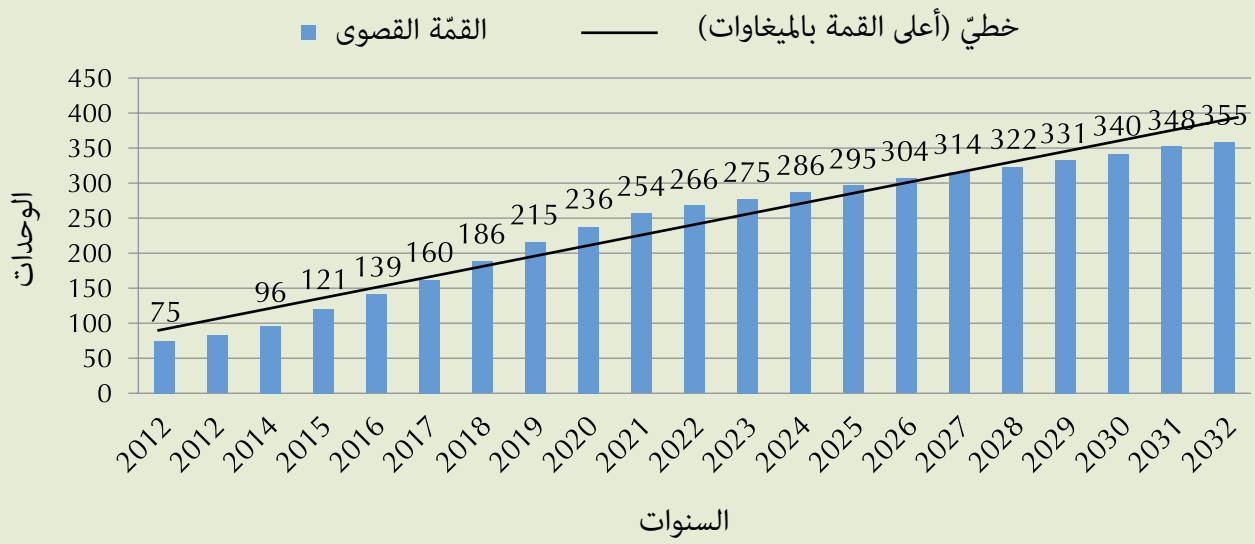

المصدر: EDD ٢٠١٣

- مناجم الفحم والمواد الهيدروكربونية

تشير الأدلة إلى موارد هامة مثل البيرلايت والبوكسيت، والغاز الطبيعي والطاقة الحرارية الأرضية والنحاس والزنك والملح والحديد والألومنيوم. ويتمّ توفير الموارد الطبيعية المتنوعة أكثر فأكثر على أراضي جيبوتي، كما هو الحال مع اكتشاف الذهب في محلّة هيس دابا في منطقة دخيل في أيّار/مايو ٢٠٠٧، في حين بدأت آفاق الهيدروكربونية وإمكاناتها على الواجهة البحرية تكوّن فكرةً حول فرص كبيرة وحقيقية للبلاد.

يشكّل وجود العديد من الموارد المعدنية فرصة تطوير الصناعة وإدرار الدخل وفرص العمل. ستطبّق الحكومة ترتيبات سريعة حُدِّدَت سابقًا لاستغلال المعادن في حين تُجرى عمليات البحث عن الموارد ما تحت التربة في المواقع حيث تمّ تحديد المؤشرات.

- تنمية الصناعة والصناعات اليدوية

وترتكز تنمية قطاع الصناعة على آفاق نموّ الصناعة الغذائية المتعلّقة بتنمية الزراعة والصيد وتربية الماشية أو الدواجن. وفي هذا الإطار، يجب تشجيع إنشاء وحدات المعالجة للمنتوجات الغذائية. وإلى جانب تعزيز المنتجات الزراعية، يساهم تطوير الصناعات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الإقليمية بشكلٍ خاص. يمكن أن يوفّر هذا القطاع تدفّق تصدير المنتجات الغذائية وبخاصةٍ في البلدان الخليجية.

تشكّل تنمية الصناعات التحويلية والتعاقد الخارجي الصناعي والصناعة متراسًا هامًا لتوسّع الصناعة التحويلية في جيبوتي. وسيدعم هذه التنمية نموّ مستوى عيش الجيبوتيين والجيبوتيات واستغلال سوق الـ COMESA ولكن أيضًا إمكانيّات ارتفاع عدد السائحين التي ستؤثّر بشكل كبير على الطلب على المواد الصناعيّة، موفّرة سوقًا لتدّفق المنتجات الصناعية الوطنيّة.

تنمية الصناعات اليدوية: يعدّ قطاع الصناعات اليدوية من القطاعات المناسبة لبناء اقتصادٍ مستقلٍّ وشاملٍ نظرًا إلى أنّه يستخدم تقنيات إنتاج بسيطة وسهل التحكّم بها ويوفّر السلع والخدمات المصمّمة خصيصًا لتلبية احتياجات الجيبوتيين والجيبوتيات والسياحة.

وبسبب القدرة على التكيّف والتكاليف المنخفضة نسبيًّا للمنتجات الحرفية، سترتكز سياسة الحكومة على تنظيم قطاع الصناعات اليدوية والإشراف عليها وتعزيز المنتجات الحرفية في الأسواق المحلية والخارجية.

وتظهر هذه السياسة بالتأكيد كاستراتيجية لها أهداف تقوية القدرة التنافسية للإنتاج الحرفيّ وجعل هذا القطاع نقطة انطلاق حقيقية لولادة الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة ولكن أيضًا لوضع إطار مؤسساتيّ وقضائي وتنظيميّ مناسب.

تهدف تنمية القطاع الحرفي إلى:

- الحدّ من بطالة الشباب والنساء
- الحدّ من فقر المجموعات السكانية الضعيفة
- الحاجة إلى خلق الصناعات الحرفية الصغيرة الخدماتية والإنتاجية الأساسية من خلال:

-تعزيز نسيج الشركات التحويلية الصغيرة والمتوسّطة للإمكانيات الوطنية وتقييمها
-تنمية الكيانات التشغيلية الصغيرة وإنتاج عناصر في مجالات الرعي الزراعية أو الثروات المائية
-تثبيت بدو المناطق الداخلية في مناطقهم المعنية لمعالجة الهجرة إلى العاصمة جيبوتي
-متابعة تطبيق اللامركزية من خلال خلق مراكز اقتصادية ومتضامنة في المناطق

سيشهد قطاع الصناعات اليدوية نموًّا متزايدًا متّصلًا بوضع سياسة نشطة في قطاع السياحة مساهمًا في تسريع نموّ الصادرات وتنميتها.

- الزراعة وتربية الماشية

الزراعة: إنّ المنتجات الزراعية هي ذات أهمية استراتيجية بما أنّها تلبّي حاجات السكان. ومن هذا المنظور، تهدف جميع البلدان إلى ضمان الاكتفاء الذاتي من حيث المواد الغذائية الأوليّة وتوجيه سياساتها الزراعية لتحقيق هذا الهدف.

وعلى الرغم من القيود المناخية الزراعية التي تحدّ تطوير الزراعة على نطاقٍ أوسع، من المهمّ أن يتمكّن بلدنا من إنتاج الأغذية محليًّا الذي تسمح به الظروف المحلية وذلك بهدف تخفيف التبعيّة الغذائية بشكلٍ كبير إزاء الخارج.

ستساهم التنمية الهامّة للقطاع الأوليّ في تحسين الأمن الغذائيّ وفي التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلد.

وتستند الأهداف الأساسية لتنمية القطاع الأولي إلى المحاور التالية:

- تحسين الحصول على المياه
- زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية من أجل تحسين الأمن الغذائي وزيادة الدخل لموظّفي القطاع الأوليّ
- الاستخدام الرشيد للمجموعات السكانية الضعيفة
- تقوية قدرات منّظمات المنتجين وهياكل الدعم المؤسساتي

من حيث الغذاء، يغطّي الإنتاج المحلي للخضار والفاكهة ١٠٪ من الاحتياجات. وعلى الرغم من الظروف المناخية الزراعية الصعبة، تملك البلاد إمكانات التنمية الزراعية، وبخاصةٍ من حيث تنمية محاصيل الخضار وأشجار الفاكهة والمحاصيل العلفية. ومن منطقة ريّ تبلغ مساحتها ١٠٠ ألف هكتار، تمّ زرع ٢٪ فقط حتى الآن من هذه المساحة.

سيسمح تزايد عدد مراكز توزيع المياه (الآبار) في المناطق المختلفة ذات الإمكانات الزراعية، والتطبيق التدريجي للنظام الشمسي لتصريف المياه والزخم الجديد للاستثمار في القطاع الزراعي في تطوير المناطق المتبقية.

وتتمحور استراتيجية تنمية القطاع حول المحاور التالية:

- تطوير مناطق جديدة، مع الأخذ في الاعتبار توافر الموارد المائية، بما في ذلك تعبئة المجموعات السكانية الضعيفة
- تعميم ترشيد نظام الري في استخدام المياه
- استخدام البذور الجيدة ومساهمات مناسبة أخرى
- تعميم التقنيّات الزراعية الجديدة على المزارعين
- اختبار وإدخال أصناف وأنواع النباتات التي تتحمّل الملوحة وتقاوم الجفاف
- تنمية الزراعة في الدفيئات
- تحسين استخدام الموارد المائية الموجودة وتحسين الأبحاث لرصد موارد مائية جديدة
- إعادة تدوير مياه الصرف الصحي لإنتاج الخضار

تربية الماشية: على الرغم من أنّ تربية الماشية تشكّل النشاط الأساسي لسكان الريف، يُغطي الإنتاج الحيواني غالبية الحاجات الريفيّة مقابل قسم من المستهلكين في المناطق الحضريّة. والعوائق الرئيسية التي تعيق نموّ هذا القطاع الفرعيّ هي: (i) الإنتاج الضعيف للماشية بسبب عدم كفاية توافر العلف؛ (ii) عدم كفاية إمدادات المياه؛ (iii) انعدام رقابة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود بسبب ضعف قدرة تشخيص المختبر؛ (iv) عدم كفاية الموظّفين المؤهّلين (البيطريين والتقنيين)؛ (v) ضعف في تنظيم المنتجين؛ (vi) عدم كفاية التسويق للماشية ولإنتاجاتها؛ (vii) ضعف تحويل الإنتاجات الحيوانية؛ (viii) غياب البحث والتنمية في مجال تربية الماشية.

تساهم تربية المواشي إلى حد كبير في دخل الأسر الريفية (ثلث السكان). كما يوجد فرص جيّدة تجارية لتربية الماشية ومنتجاتها.

يملك البلد ماشية مناسبة للظروف المحلية. وهناك حاجة متزايدة للمنتجات الحيوانية (اللحوم والحليب). وتظهر الدراسات، (الالتقاء بين الأعراق الغريبة) التي أُجريت في المناطق المحيطة بتلك الحضرية على الأبقار، الهوامش المتزايدة لإنتاج الحليب.

تملك جيبوتي مركزًا إقليميًا لتصدير المواشي ممّا يساهم في تحسين دخل مربّي المواشي من خلال تقييم أسعار الحيوانات وخلق فرص العمل والإيرادات المهمّة للدولة.

وتستند السياسية الإنمائية للقطاع على:

- تعزيز وتثبيت المروجين في قطاع الثروة الحيوانية من خلال نظام المكافآت والتمويل؛
- زيادة الإنتاج الحيواني؛
- تقوية قدرات الفحوص البيطرية؛
- تقييم الإنتاجات الحيوانية
- زيادة إنتاج الثروة الحيوانية الوطنية من خلال اعتماد نظام تربية المواشي المناسب؛
- تعزيز البحث والتنمية في تربية المواشي.

٣-٣-٢. سياسة الاقتصاد الكلي الفاضلة

للإستجابة إلى متطلّبات الرؤية البعيدة الأجل وبخاصةٍ في موضوع النموّ الاقتصادي السريع والقوي والمستقرّ لضمان التقدّم، سيراقب البلد أساسيّات اقتصاده مع التحكّم بالعمليّات المالية.

سيحرص البلد على المحافظة على القدرة على التنبؤ واستقرار الاقتصاد الكلي وانخفاض معدل التضخم وعلى صونها. في الواقع، تشكّل استدامة الاقتصاد الكلي رهنًا للمصداقية وللثقة للمستثمرين. وبالإضافة إلى دفع الديون الخارجية والمتأخرات المحلية، سيكون مستوى إنتاج الثروة الحيوانية وتخصيص الموارد العامّة دون شكّ الأولوية الرئيسية.

وفي هذا الإطار، ستُجري الحكومة سياسات مالية ونقدية متماسكة ومنسّقة على حدٍّ سواء تساهم في زيادة النموّ. في هذا الصدد، تبدو السياسات الضريبية سليمة ومربحة لجميع الجهات. وسيركّز تنفيذها على تحسين الدخل وفعّالية الهياكل الإدارية للضرائب والإعفاءات والتزوير. كما سيتمّ تبسيط التشريعات والإصلاحات الضريبية التي تحبّذ الإنتاج والاستثمار الإنتاجي ودعم خلق فرص العمل. وسيكون تخطيط العمل والإصلاح التنظيمي متوافقًا مع بناء الأسواق والأماكن الاقتصادية الإقليمية.

٣-٣-٣. تطبيق استراتيجية مناسبة للتمويل وللمحافظة على التوازن المالي

ومن أجل تلبية شروط التنمية الحقيقية، ستخلق الدولة بيئة تسمح لتعبئة الموارد المالية المهمّة بسهولة على المدى القصير والمتوسّط والطويل بشروطٍ تنافسية.

في ما يتعلّق بالموارد المتوسطة وطويلة الأجل التي غالبًا ما تكون ناقصة، ستشجّع الدولة تطوير المدّخرات المحلية العامة والخاصة مباشرة، بما في ذلك السندات العامة والخاصة بشروط جدًّا محفّزة. وتملك المؤسسات المشتركة للتمويل الصغير إطارًا تنظيميًا محسّنًا وهي متطوّرة إلى حدٍّ كبيرٍ على كافّة الأراضي.

وسيلحق ذلك تنمية القطاع المصرفي مع تشجيع إنشاء المؤسسات المعروفة عالميًّا وسيتمّ تعزيز الهياكل الائتمانية من خلال انفتاحٍ أوسع على التنافس. وفي النهاية، ستتطوّر أنظمة الدفع وبخاصةٍ الخدمات المصرفية الإلكترونية.

٣-٣-٤. تنمية السوق المالي

ستعزّز الدولة تنمية السوق المالي. وبحلول العام ٢٠١٥، ستتّخذ الدولة كافّة الأحكام التنظيمية والمالية من أجل إنشاء سوق أسهم إقليمي لجيبوتي متعلّق بالمواد الأولية والقيم المتّصلة بالبلدان في المناطق دون الإقليمية. وسيتمّ تطوير سياسة ديناميكية ومتألّقة من أجل تحويل جيبوتي إلى مركز مالي فعليّ بحلول العام ٢٠٣٥.

٣-٣-٥. تأمين الإمدادات للبلد

سينفتح الاقتصاد إلى حدٍّ كبيرٍ على التغييرات الخارجية ولكنّه سيبحث دون شكّ عن أسواقٍ وتكنولوجيا جديدةٍ ضرورية لتنميته. ومن خلال الاستفادة من وجوده في المساحة الفرنكوفونية والعربية، سيلتزم البلد بأعمالٍ محدّدةٍ للتنويع مع الشركاء الأنغلوفونيين. ولهذه الغاية، سيكون إدخال اللغة الإنكليزية ورقة رابحة في هذا الاتّجاه.

سيطوّر البلد بالتواصل مع القطاع الخاص استراتيجية جريئة للبحث عن التعاقد الخارجي مع الأسواق الإقليمية والعالمية. ولذلك، سيطوّر القدرة على جمع المعلومات التقنية والمالية والتجارية المتعلّقة بإمكاناته وبمنافسيه وسيضعها في خدمة القطاع الخاص.

٣-٣-٦. تعزيز جاذبية البلد والشركاء الاستراتيجيين

ستعزّز الدولة انفتاح البلد على المستثمرين من خلال تطبيق المحفّزات بهدف تنمية القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني التي تصبح من دونها مدّة استرداد الاستثمار طويلة.

يجب أن تكون البيئة مهيّئة لجذب الشركات الأجنبية التي تبحث عن موقع إعادة التوطين والتي تقدّم نشاطات ذات قمية إضافية كبيرة أو قابلة لنقل التكنولوجيا التي تعدّ المحافظة عليها استراتيجية من أجل التنمية على المدى المتوسّط والطويل.

وستُعقد شراكات استراتيجية مرتكزة على الاستثمار الخاص مع قوى اقتصادية جديدة بما في ذلك الصين والبرازيل والهند وتركيا وكوريا الجنوبية والبلدان الخليجية.

ومن أجل تسهيل الحصول على التكنولوجيا واكتسابها، ستعزّز الدولة خلق مراكز الأبحاث الخاصة وتنميتها وتكنولوجيا التدريب في الهياكل المدرسية والجامعية وتمويل القطاع الخاص لمشاريع البحوث. ولتطبيق الاستراتيجية، ستتبنّى الدولة هيكلية فعّالة في هذا المجال: **الهيئة العامة للتنمية في جيبوتي**.

وستملك هذه الهيكلية الموارد الضرورية التي تسمح بتنمية حملةٍ استراتيجيةٍ للبحث عن المستثمرين والتكنولوجيا أو الموارد المالية والبحث عن الأسواق مع الاعتماد على الخدمات الاقتصادية في السفارات في بلدان مختلفة، وبالشراكة مع القطاع الخاص المحلي، وتنظيم المنتديات الاقتصادية والاستثمارية.

وعلى صعيد السياسة النقدية، سيمارس البنك المركزي مهامه التقليديّة أي اعتماد سياسة نقدية فعّالة مع انخفاض التضخّم. وفي هذا الصدد، ستشهد مهامه التطور التدريجي، وسيتمّ تجهيزه تدريجيًّا بتنظيمٍ فعّالٍ يساهم في تحقيق أهدافه.

وتعتبر القدرة على التوقع وإدارة الدولة من العوامل الأساسية للإدارة السياسة الاقتصادية الجيدة. للقيام بذلك، ستوفّر الدولة الموارد التنظيمية والبشرية لتصميم سياستها وتنفيذها.

وتتعلّق هذه الوسائل بـ:

- تقوية إدارة التخطيط والشؤون الاقتصادية والمالية القوية التي تتولّى وضع السياسات والاستراتيجيات وضمان متابعة تطبيقها؛
- وجود الموارد البشرية ذات الخبرات الواسعة التي تقوم بإدارة الأفكار والتحليل الاستراتيجي الدائم وقيادتها؛
- خلق الوسائل والنماذج والأنظمة المعلوماتية ذات الاقتصاد الكليّ والقطاعية وتقوية النظام الإحصائي الوطني والإنتاج والنشر والتواصل المنتظم في شفافية التحاليل الاقتصادية الموثوق بها في البلد.

٣-٣-٧. أراضي مخطّطة بفطنةٍ: خطّة شاملة ومدمجة لتخطيط الأراضي الوطنية

سيسمح تخطيط الأراضي الوطني بحلّ المشاكل المتعلّقة بتنظيم المناطق الريفية:

- مسألة الأراضي الصالحة للزراعة والموارد البرية
- تقوية دور المدن المتوسطة والصغيرة
- تقييم الموارد الطبيعية
- حماية البيئة
- التحضّر وخلق المراكز الاقتصادية الداخلية

وما من أدنى شكّ أنّ تخطيط الأراضي هدف أساسيّ ذات نطاق وطني من أجل تطبيق «جيبوتي ٢٠٣٥». لذلك، ستنشئ الحكومة اللجنة الوطنية الاستشارية لتطوير البلاد، وستضع خطة التنمية الشاملة والمتكاملة للأراضي الوطنية والرسومات الرئيسية للتخطيط (SRAT) لكل منطقة من المناطق الست القائمة.

وسيتمّ استكمال هذا المسعى وتعزيزه من خلال البحث عن إرادة مشتركة على المستوى الإقليمي بهدف وضع سياسة مشتركة لتخطيط الأراضي في المناطق دون الإقليمية والإقليمية. كما سيتمّ تطبيق آليات مشتركة للتفكير والعمل في هذا المجال وسط التجمّعات الإقليمية والتي ستؤدي إلى وضع رسومات التخطيط المكاني في المناطق دون الإقليمية والإقليمية حول مشاريع التكامل الحدودي (الطرقات وسكك الحديد والاتصالات).

تهدف استراتيجية تخطيط الأراضي الشاملة بشكلٍ أساسيٍّ إلى المحافظة على التنمية على المدى الطويل في مدينة جيبوتي واستعادة المناطق الداخلية من خلال وضع مراكز اقتصادية داخلية والمحافظة على البيئة الآمنة وذات الجودة.

التخطيط والمحافظة على تنمية مدينة جيبوتي على المدى الطويل: يساهم تركيز النشاط الاقتصادي في مدينة جيبوتي فقط واستقطاب (جذب) السكان في تنميةٍ مدهشةٍ يرافقها احتلال غير خاضع للرقابة في الضواحي شبه الحضرية وتدهور بيئي سريع.

وفي إطار اللجنة الوطنية لتخطيط الأراضي، ستقوم الحكومة بمشاوراتٍ مكثفةٍ وبالتفكير العميق في التنمية الطويلة الأجل في مدينة جيبوتي، وستقوم بإعداد التخطيط والتنمية على المدى الطويل، مع الأخذ بالاعتبار التطورات الأخيرة.

كما ستوضع قدرات هامّة للتخطيط الحضري التشاركيّ من أجل إدارة تطبيق هذه الأولوية الهامّة.

وبحلول العام ٢٠٣٥، ستستضيف مدينة جيبوتي قسمًا هامًّا من سكان المناطق الحضرية في الإقليم، أي ما يقرب المليون نسمة، ولكن ستهدف أيضًا إلى أن تصبح مركزًا اقتصاديًّا وتجاريًّا وماليًّا في المنطقة الفرعية.

سيتمّ تحقيق أعمال عامة كبيرة مختصّة بالتخطيط والصرف الصحي والتجهيزات وبناء البنية التحتية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية من أجل تقديم إطار وظروف معيشية ذات جودة للسكان بالإضافة إلى التجهيزات الحديثة والتنافسية في الأعمال.

وفي هذا الأفق، ستؤكّد مدينة جيبوتي موقعها كمركز اقتصادي إقليميّ وكمفترق دولي بفضل:

- إعادة إنعاش المرفأ ونشاطاته
- تنمية مطارها الدولي
- وبخاصةٍ تقييم واجهتها البحرية في البحر الأحمر من خلال استغلال الأسطول البحري وصناعات بناء السفن
- تخطيط المدينة وفق المفاهيم التالية: (i) جبهة جيبوتي المائية (Djibouti WaterFront)، (ii) خليج جيبوتي التجاري (Djibouti Business Bay)، (iii) مركز جيبوتي للمؤتمرات والمعارض (Djibouti Convention and Exhibition Center)، (iv) كورنيش جيبوتي (Djibouti Corniche).

وسيتضمّن تخطيط المدينة إطار جديد لإعادة نقل القواعد العسكرية.

استعادة المناطق الداخلية وإنشاء مراكز اقتصادية: يتمتّع بلدنا بميزات وإمكانات لإعادة تطوير مناطقه، وذلك كجزء داعم للنمو القوي في جيبوتي في العام ٢٠٣٥. والميزة الأولى هي دون شكّ الطريق المعبّدة التي تربط العاصمة بالمناطق الخمس، وتادجورا أيضًا بإثيوبيا مع نموٍّ اقتصادي قوي. والميزة الثانية هي فتح البلاد على البحر ممّا يقدّم مناطق ساحلية هامة لمناطق عرته، تادجورا وأوبوك.

وتمرّ استعادة المناطق الداخلية بتحديث العواصم الإقليمية وبناء الاقتصادات الإقليمية ومراكز الاقتصاد المبنية على تقييم القدرات المحلية. وبالإضافة إلى هذا التخصّص، من الضروري أيضًا إعادة تأهيل وتنمية محيطات زراعية صغيرة والتربية الحيوانية المحلية في كافة المناطق بالتعاون مع البحوث الزراعية، وتحديد واستغلال الموارد المائية. فمن خلال خلق الاقتصادات المحلية سيُلغى الفقر وكذلك عدم الأمن الغذائي والبطالة بسرعةٍ.

بناء مراكز اقتصادية إنمائية

يلبّي بناء المراكز الاقتصادية مطالب التنمية الرشيدة لكافّة الأراضي الوطنية من خلال خلق مراكز التنمية الاقتصادية ونشر الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات العامة وأساليب الحياة الحضرية.

علي صبيح: مركز إنمائي صناعي

في ما يخصّ مركز منطقة علي صابيح، ستزيد إعادة تأهيل سكّة حديد جيبوتي-أثيوبيا وتنميتها الديناميكية الاقتصادية الجديدة المعزّزة بتنمية القدرات السياحية وانتعاش الوحدات الصناعية (الحجر المنحوت، الرخام والاسمنت وإنتاج المياه المعدنية).

ويعتبر تعزيز الصناعة المختصة بالمنتجات المحلية وبخاصةٍ مواد البناء التي يحتاج إليها البلد ورقة رابحة يجب العمل على تنميتها. وسيسمح تقييم الموارد المفيدة للبلد ببناء نسيج صناعي هامّ يلبّي حاجات السوق الوطني والأشغال العامة.

يمكن أن يستند هذا النسيج الصناعي على الموادّ الأولويّة التي تتمتّع بها المناطق المجاورة مثل الصخور البزالتية المستخدمة في تحضّر المحليات الرئيسية والصخور الحمراء في ساید غابان مساهمةً في تجميل المبنى الحضري والطين.

ويمكن أن تتوجّه منطقة الرعي هذه بالإضافة إلى التبادلات مع البلدان المجاورة نحو تحويل منتجات تربية المواشي مثل الجلد والصوف والزراعات الصغيرة المحلية في المناصب الإدارية في هول-هول (دابيو وغوبيتو وكاباح-كاباح وبييه أدي وعلي أدي.

دخيل: مركز إنمائي للزراعة والرعي وللسياحة النشطة

ستستند تنمية منطقة دخيل على القدرات الزراعية الهائلة. سيعزّز تحديث المناطق الزراعية، والتدريب ودعم التعاونيات الزراعية القاعدة الزراعية في المنطقة. ويعتبر إعادة إنعاش إنتاج الخضار، ولا سيّما الطماطم وإنشاء وحدة تحويل مصدرًا لخلق فرص العمل والدخل لأنّ القطاع كان ينتج سنويًّا ٢٠٠ مليون فرنك جيبوتي.

سيتمّ تطوير تربية الماشية والحواظير من أجل تلبية الحاجات الوطنية وحاجات المناطق دون الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم تقييم القدرات السياحية وتنمية الحرارة الجوفية في بحيرة أبّي وكذلك استغلال احتياطات الذهب بتعزيز التمنية الإقليمية.

وتعتبر بارا الكبيرة والصغيرة مزايا طبيعية يمكن أن تساهم في تنمية سياحة الاستطلاع والتنزّه.

وتمثّل بحيرة أبّي موقعًا سياحيًا طبيعيًا مع أعمدتها على شكل مواقد كلسية مدبّبة والحجر الجيري، والينابيع الساخنة باستمرارٍ، ولكن أيضًا موقع محتمل لتطوير الطاقة الحرارية الأرضية.

ويقدّم موقع مدينة دخيل على ممرّ جيبوتي-أثيوبيا إمكانات تنمية خدمات دعم لسائقي الشاحنات على الطرق وبخاصةٍ التخطيط لبناء موقف للسيارات على مخرج المدينة الغربيّ والمساعدة في حلّ مشاكل النقل الميكانيكية على الطرقات وتنمية إنتاج المنسوجات. ويمكن أن تستقبل المنطقة بناء مرفأ جافّ في محلّة غالافي.

تادجورا: مركز إنمائي اقتصادي وعسّال مركز صناعي

في ما يخصّ منطقة تادجورا،ستصبح المركز الثاني للخدمات اللوجستيّة وبالإضافة إلى وجود وحدة صناعية للمياه المعدنية، ستعتمد التنمية الاقتصادية بشكلٍ أساسيّ على النشاطات المرفئية والتبادلات مع إثيوبيا الناتجة عن بناء محطّة مرفئية وطريق وسكّة حديدية جيدة لوصل جيبوتي بأثيوبيا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المنطقة تتضمّن مواقع سياحية متنوّعة لم يُسلّط الضوء عليها كثيرًا (السياحة الثقافية والجيولوجية والساحلية والتضامنية والصيد والرياضة). ولا يسمح الاستغلال الراهن شبه الحرفي بنموّ القطاع على أسس صلبة ومستدامة. ولن يتمّ إهمال لو داي (Le Day) والقدرات الزراعية الضخمة التي ستكون عنصرًا رئيسيًّا للمناطق الريفية.

وفي هذه المنطقة، سيكون هناك «منطقة عسّال الصناعية المتخصصة» حول المركز الاقتصادي لنقل المعادن التي سترتكز على بناء مرفأ غوبيه ممّا يقوّي ليس فقط تصدير الملح من بحيرة عسّال إنمّا أيضًا تخطيط القدرات وتقييمها وبخاصةٍ تلك السياحية لمنطقة بحيرة عسّال. كما سيرفع تصدير الموارد المعدنية مثل البيرلايت والجبس والدياتوميت التنمية الاقتصادية في المنطقة.

أوبوك: مركز صيانة السفن والسياحة

ستستفيد منطقة أوبوك من الفوائد السياحية بالتعاون مع منطقة تادجورا بفضل تجاورهما. وسيتمّ إعادة تنشيط المبادرات الخاصّة الموجودة بهدف تشكيل الأساسات. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون تطوير مصائد الأسماك ركيزة أساسية لتنمية المنطقة وفي هذا المنظور، سيكون إنشاء قرية للصيد على بعد أربعين كيلومترًا من العاصمة مبادرة هامة. كما سيوطّد بناء ميناء الصيد والبنية التحتية مع اليمن بناء هذه المنطقة الاقتصادية والتجارية والسياحية.

سيوسّع بناء حوض إصلاح السفن وإمكانيات استغلال الطاقة الجوفية والمطار في سيان (Syan) من نطاق الأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

عرتا: مدينة ساحلية وسياحية

تتميّز منطقة عرتا بميزاتٍ وقدراتٍ هائلة. فوجودها قرب العاصمة جيبوتي ومناخها المناسب والساحل الذي يبلغ ٨٠ كيلومترًا ينسبون إليها قدراتٍ كبيرةً وبخاصةٍ تلك المتعلّقة بالسياحة والصيد والغوص والمشي.

وهي تستفيد من الانسجام بين البلدة القديمة والجديدة بفضل التخطيط العقلانيّ الحضري وخلق البنى التحتية الأساسية مثل الطرقات المعبّدة والاتّصالات مع عبور التكنولوجيا البصرية بها.

سيتمّ دعم تخطيط هذه المنطقة وتنميتها وتسريعهما من خلال بناء رصيف مرفئيّ وهو منبر إقليميّ فرعيّ لتصدير الماشية إلى المغرب العربي ودول الخليج.

في الواقع، تتمتّع المنطقة بهيكليّات للتدريب التقني والمهني مثل مدرسة تعليم الفندقية والمركز التقني للمهن (Le Lycée Hôtelier et le Centre Technique des Métiers) وهما مقرّان حقيقيّان لتقوية القدرات الإنسانية والخبرات ومدرسة لتعليم اللغات (الفرنسية والإنكليزية والعربية) وهي قنوات للاتصال وللتبادلات التجارية والثقافية بالإضافة إلى مركز طبيّ إقليميّ حديث.

في المجموع، تشهد هذه المنطقة إعادة بناء سريعة وهي مدعوّة لتصبح مركزًا فعليًّا اقتصاديًّا وسياحيًّا وتكنولوجيًّا وطبيًّا وأكاديميًّا.

بناء التجهيزات والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية

من أجل دعم تنمية القدرات الاقتصادية في المناطق، لا بدّ من توفّر البنى التحتية الأساسية (المياه والطاقة والاتّصالات) وتقوية قدراتها بالإضافة إلى بناء البلدات الصغيرة والكبيرة.

وتمثّل المياه عقبة خطيرة للسكان وللنشاطات المختصة بالزراعة والرعي. لا بدّ من البحث عن استجابةٍ وطنيةٍ وتحديدٍ شاملٍ للموارد المائية في البلد وعن خطةٍ وطنيةٍ ووضع قانون للمياه.

ولا ترتبط العواصم والمناطق بالترابط البينيّ وتوفّر الوحدات الحرارية المستقلّة الكهرباء لكلّ منطقةٍ تعاني من عدم الاكتفاء. وهناك محطة للمحوّلات وهي قيد الإنشاء في مستشفى مقاطعة دخيل في حين لا يمكن لمختبر المعلوماتية في المدرسة التقنية الصناعية أن يعمل بشكلٍ كاملٍ بسبب غياب إمدادات الطاقة الكافية.

لا تملك وحدة كهرباء جيبوتي القدرات الكافية لدعم النشاطات الاقتصادية المتوقّعة. وينبغي هنا برمجة استثمارات بناء محطّات التحويل. وتقوم الشركة الوطنية للاتصالات باستثمارات في العواصم الإقليمية لتلبية الطلب الحالي للنمو السريع ولم يتمّ تغطية العديد من المناطق في الإقليم حتى الآن.

على صعيد تقوية القدرات التقنية في المناطق، يطلب السكان تدريبهم لاكتساب المعرفة وتحسين إدارة تنميتهم.
كما يطلبون تعزيز «قيادية» مجالس قادتهم الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة تشجّع:

i. خلق وتقوية مراكز المهن ومراكز التدريب التقني والمهني من أجل تلبية الفرص المحلية (الوظائف وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسّطة). في دخيل، يجب التأقلم وتنويع مجالات التدريب في المدرسة التقنية وفق حاجات بناء الاقتصاد المحليّ وكذلك في عرتا، يمكن تعزيز مدرسة تعليم الفندقية والمركز التقني للصناعة والتعليم وفتح مجالات أخرى تلبّي حاجات المنطقة.

ii. تعزيز القدرات التقنية والموارد المالية في المجالس الإقليمية. إذ يشترط ارتفاع الموارد في المجتمعات وقدرتها على اتّخاذ القرارات في المجالات المنسوبة إليها دون إلغاء دور الموارد البشرية ذي خبرة فعّالية اللامركزية ومصداقيّتها.

كما يجب بناء العواصم والبلدات المتوسّطة والصغيرة ويبدأ هذا البناء من خلال بناء عاصمة للمنطقة. كل العواصم الإقليمية هي تقريبًا في طور إعادة إعمار البلدة القديمة. وهنا يجب الإجابة عن السؤال الأساسي والأوليّ المتعلّق بالأراضي في قانون توجيه الأراضي. وفي بعض المناطق، تعود الأراضي إلى السلطات العرفية التي يجب أن تعيدها إلى الدولة من أجل المصلحة الوطنية الهامة. حتّى ذلك الوقت، تفوّض السلطات العرفية هذه الأراضي المستغّلة بغياب التخطيط.

يجب أن يُجرى بناء العواصم الإقليمية وسط تخطيطٍ حضريٍّ يتضمّن خلق وتنظيم مجال الأراضي الحضري وتوضيح إدارتها والخطط الإساسية للتخطيط وبخاصةٍ الصرف الصحيّ. يمكن أن تقوم الدولة بتحقيق ذلك من خلال برنامج خاصّ لمدة خمس سنوات للعطلات الدورية في ٢٧ حزيران/يونيو والذي يشمل تنظيم احتفال في العاصمة وتخطيط بناء البنى التحتية الأولية والأساسية ووضع ميزانيتها.

٣-٣-٨. سياسة شاملة للعمل

يضمن الفرد اندماجه الاجتماعي من خلال العمل والمشاركة في خلق الثروات الوطنية. والإقصاء من العمل هو إذًا من أقصى أشكال الإقصاء لأنه يؤدّي إلى آثار تزيد التهميش وتحبس الفرد في حلقة الفقر المفرغة.

ولذلك، ستركز الحكومة خلال العقد القادم على:

- خلق بيئة مؤاتية للإبداع وتشجيع مهارات تنظيم المشاريع وتعزيز القدرات الإنتاجية؛
- تقوية آليات تعزيز القطاع الخاص وأنظمة المساعدة على إنشاء الشركات مع تفضيل العمل الحرّ أو «الشركة الذاتية»؛
- وضع بنية تحتية ذات جودة وتقديم حوافز لصالح نقل الإنتاج الحالي ضمن منظومة الإنتاج في نطاق العولمة؛
- خلق إطار تحفيزيّ يستند على تقوية البنى التحتية الاقتصادية من أجل جذب الصناعات الحرفية الأجنبية والاستثمار المباشر الحدودي؛

• والأهم من ذلك، يجب أن يشكّل البلد إمكانات للموارد البشرية المؤهلة المرتكزة على التقييم المتزايد للإمكانات وللموارد الطبيعية مع البحث عن الترابط الفعّال بين التدريب والتوظيف، وتقليص الفجوة الواسعة بين أنشطة التدريب السابق والأنشطة الإنتاجية. وهنا أهميّة تدريب المهنيين والتقنيين الضرورية للبناء الوطني.

• مواجهة تحدي النمو الاقتصادي القوي والمستدام الذي يتطلّب عدم اكتفاء بلدنا بمزاياه النسبية الحالية بل سعيه لإيجاد فوائد جديدة نسبيّة بفضل التخصّص الحكيم في التكنولوجيا المتقدّمة والبحوث المستمرّة عن منتجات جديدة. وبالتالي سيكون تشكيل النخبة الوطنية خلال هذه الفترة مهمًّا جدًّا.

ستبحث الدولة من خلال نهجٍ استباقيٍّ عن القطاعات الاستراتيجية والتكنولوجيات التي سيتمّ تطويرها وستختارها كما ستطبّق القوانين التشريعية والتنظيمية واللوجستية، والمؤسسية والتمويلية اللازمة للوصول إلى البحث والتطوير اللذيْن قد يدعما المنافسة الخارجية.

في المجموع، ستتولّى الدولة خلال هذه المرحلة استراتيجيةً طويلة الأمد هادفةً في نهاية المطاف إلى زيادة الإبداع والقدرة على الابتكار واكتشاف مراكز التميّز الوطني. وستسمح هذه الاستراتيجية، في عالم تهيمن عليه المنافسة الاقتصادية الدولية أكثر فأكثر، في خلق فرص العمل وحمايتها.

استراتيجيات الركيزة الرابعة

تعزيز الرأسمال البشري

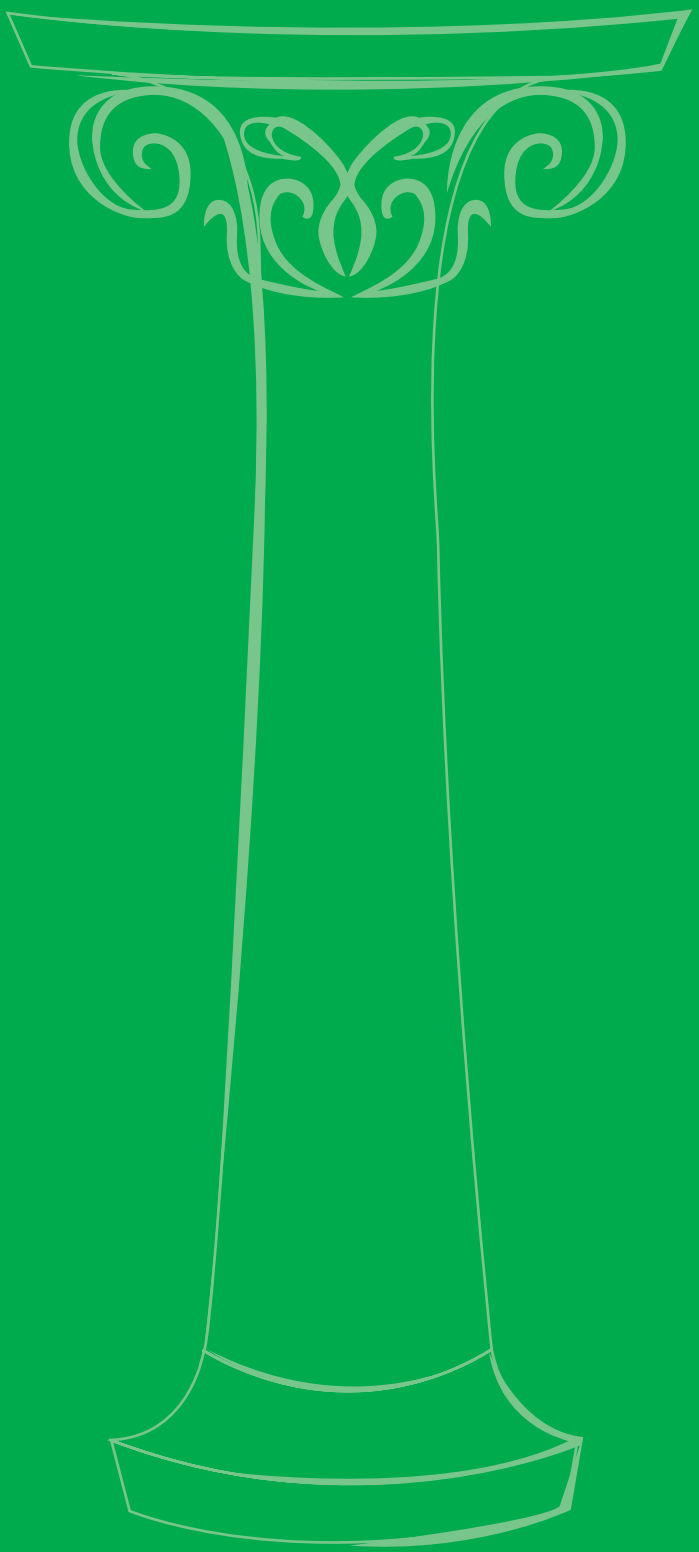

٣-٤. استراتيجية ركيزة «تعزيز الرأسمال البشري»

يجب بناء بلد المواطنين والعمال، والمتعلّمين الذين هم في صحة جيدة.

٣-٤-١. ضمان الرعاية الصحية للجيبوتيين والجيبوتيات غرض التنمية على المدى الطويل

يمثّل ضمان الرعاية الصحية للجيبوتيين والجيبوتيات غرض التنمية على المدى الطويل، مع اعتبار الفرد فاعلًا ومستفيدًا على حدٍّ سواء. وتستند الرعاية الصحية إلى تطلّعات الشعب العميقة وتهدف إلى إيجاد حلول مناسبة لاحتياجاتهم الصحية ولتدريبهم وتعليمهم وعملهم وسكنهم وإقامتهم.

سيساهم النمو الاقتصادي القوي والمستدام والموزّع بإنصافٍ بقلب التوجّهات الثقيلة الماضية إلى حدٍّ كبيرٍ وبخاصةٍ التراجع المستدام للفقر وهو أحد التحدّيات الأساسية للتنمية المستقبلية.

وفي هذا الإطار، تمّ تحديد التوجّهات الاستراتيجية المقبلة التي ستُطبّق: سياسة صحية شاملة ترتكز على التوقّع والوقاية والتعليم والتوعية وسياسة الأمن الغذائي والتغذية وسياسة سكانية وبيئية وسياسة لنمط الحياة والترفيه وسياسة السكن والمسكن وسياسة أمنية ودفاعية شاملة تضمن أمن الأراضي والأشخاص والممتلكات.

٣-٤-٢. الحدّ من الفقر (الأعمال الاجتماعية، التضامن...)

بادرت الحكومة بالتعاون مع شركائها من خلال الوثيقة الاستراتيجية للحدّ من الفقر في العام ٢٠٠٦ أو DSRP ٢٠٠٦ والمبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢ أو INDS ٢٠٠٨-٢٠١٢ بسياساتٍ عامةٍ للحدّ من الفقر. ومع الأسف، شهدت أواخر العقد الماضي صدماتٍ خارجيةٍ وتقلّباتٍ مناخيةٍ قاسيةٍ أدّت إلى الجفاف وارتفاع الأسعار المحلية.

وتشير نتائج الإحصاء العامّ للسكان وللسكن (RGPH) للعام ٢٠٠٩ إلى تغيرات مناخية تحدث من خلال ارتفاع معدّل النموّ الذي يستقرّ على نسبة ٢,٨ ٪ لهذه الفترة.

وأشارت معطيات الاستطلاع IS-EDAM٣ وRGPH ٢٠٠٩ أنّ معدّل إعالة الأفراد بالنسبة إلى ربّ الأسرة هو ٧ أشخاص مع معدّل فقر مرتفع نسبيًّا.

في الواقع، تجدر الإشارة إلى أنّ أكثر من ٧٩,٤ ٪ من السكان يعيشون في الفقر النسبيّ على عتبة ٣٧١٦٣٠ فرنك جيبوتي أي ٢٠٩٩،٦ دولارات، أمّا بالنسبة لمعدّل الفقر المدقع فيصل إلى ٤١,٩ ٪ عند مستوى ١٦٩١٣٧ فرنك جيبوتي أي ٩٥٥,٦ دولارات.

ومن أجل الحدّ من الفقر بفعّالية، يجب التركيز على المجال الاجتماعي من خلال خلق «شبكات الأمان» من أجل تلبية حاجات الفئات الاجتماعية الضعيفة (الباطلون عن العمل وكبار السنّ والنساء والأطفال).

٣-٤-٣. سياسة صحية شمالة ترتكز على التوقّع والوقاية والتعليم والتوعية

يهدف النظام الصحيّ إلى تحسين الوضع الصحي والرعاية الاجتماعية للسكان من خلال التكيف النوعي والكمي لتوريد الخدمات الصحية والاجتماعية. وبهذه الطريقة، ستطوّر الرؤية العالمية للنظام الصحي عنصريْن بشكلٍ وثيقٍ وهما إنتاج الخدمات الصحيّة وإدارتها.

في العنصر الأوّل، يجب البحث عن التحكّم بأسعار النظام الصحي وتخفيضها بشكلٍ أوليٍّ من خلال إصلاح جذريّ لأنماط إدراة الهيكليّات الصحيّة ولكن أيضًا من خلال إصلاح نظام توزيع الأدوية وآلية تحديد الأسعار للشعب.

وهكذا، ستساهم السياسة الصحية بشكلٍ فعّالٍ في الحدّ من درجة الاعتلال والوفيات المرتبطة بالأوبئة المتوطّنة الكبيرة وبخاصةٍ في الفئات المستهدفة الضعيفة والأمهات والأطفال.

أمّا بالنسبة للعنصر الثاني، فتبحث الدولة عن أساليب أفضل لترسيخ نظام حماية اجتماعية للجميع (بما في ذلك الضمان الصحي الشامل) وترتكز هذه الآلية على منظمة جماعية للرعاية الطبية.

وبهذه الطريقة، يتولّى النظام الصحي مكافحة الفقر الذي يعتبر سبب ونتيجة الوضع الصحي السيئ على حدٍّ سواء. وتعتبر مساهمة النظام الصحي حاسمة للوقاية من كافّة أشكال التهميش الاجتماعي. وسيتمّ تنظيم رعاية الفقراء في كلّ من المناطق الريفية والحضرية من أجل سدّ فجوة العجز في البنى التحتية.

ومن الضروري التعليم والتوعية بهدف مشاركة السكان في إطارٍ شفافٍ لدور الجهات الفاعلة. وفي هذا المنظور، ستنظّم الدولة نشاطات منظّمات المجتمع المدني المختلفة وستحفّزها والتي تتوجّه إلى السكان من أجل تطوير التعليم الصحيّ والغذائي.

ويعدّ دور المرأة عاملًا قاطعًا في المساهمة في ترسيخ الممارسات والسلوكيات الجديدة وتغيير العقليّات والإدراك الفردي والجماعي.

٣-٤-٤. ضرورية النظام التعليميّ الجديد

في إطار تراكم الرأسمال البشري يهدف نظام التعليم إلى الحصول على التعليم الأساسي للجميع والذي يقدّم المعرفة وحسن الخلق والمهارات الحياتية ويركز على الامتياز.

وتتمحور رؤية التنمية على المدى الطويل حول ثلاثة مبادئ: (i) النظام التعليمي المطبّق من قبل الجهات الفاعلة الاجتماعية المدركة مسؤوليّاتها الآن، (ii) نظام تعليميّ متاح ماديًّا واقتصاديًّا وأخيرًا، (iii) نظام تعليمي يستند إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية الأكثر أمانًا والتي ستتمّ إدارتها ومتابعتها وإعادة تقييمها بشكلٍ أفضل ودوريّ.

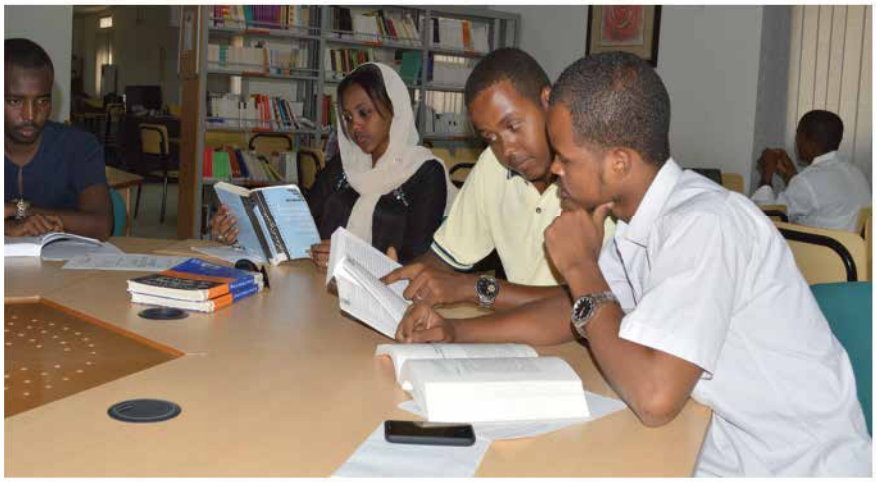

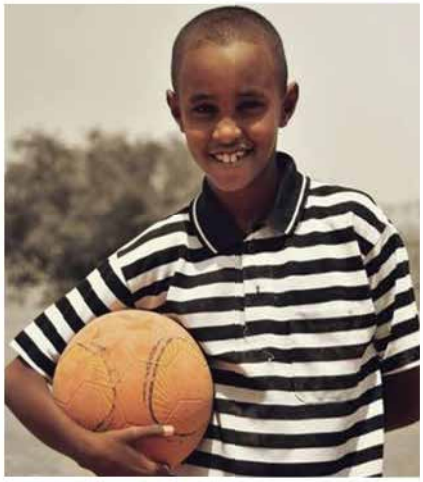

من هذا المنطلق، الخيارات الاستراتيجية المحدّدة هي التالية:

- تنمية نظام تعليميّ متاح للجميع ومعزِّزًا ريادة الأعمال؛
- تقييم المعلّمين والاعتراف بالجدارة؛
- تنظيم نظام تعليميّ يعزّز التعليم بالتناوب؛
- التربية الأخلاقية؛
- تنمية التعليم العامّ الفعّال المرتبط بالتعليم الخاص ذات الجودة؛
- استخدام تكنولوجيا الاتصالات الجديدة ووسائل متعدّدة الوسائط لغايات تعليمية؛
- إزالة الحواجز الداخلية والانفتاح على العالم؛
- تعزيز النظام التعليمي الذي يساهم في ظهور النخبة؛
- أقلمة الهيكليّات التعليمية
- وضع برنامج متسارع لمحو الأمية.

وعلى صعيد التعليم العالي، ستضع الدولة مدرسة لتدريب المهندسين والتقنيين التطبيقيين وفق حاجات التنمية الاقتصادية الوطنية.

٣-٤-٥. تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي والتغذية

الأمن الغذائي هدف أساسي للسياسات العامّة وللحدّ من الفقر والجوع وهو يشكّل أوّل الأهداف الإنمائية للألفية. ويتبيّن أنّ وضع الموارد الطبيعية وبخاصةٍ المياه يشكّل عامل يحدّ من مواجهة هذا التحدي.

وينتج الأمن الغذائي والتغذية عن تعزيز الاستراتيجية الزراعية استنادًا إلى المجالات التالية: تعزيز الإنتاج وزيادة الدخل، تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي وزيادة المشاركة السكانية. لهذه الغاية، يمثّل نموذج ثقافة الواحات التي تجمع زراعة النخيل والتشجير والحدائق العامّة، والمحاصيل العلفية وتربية المواشي الصغيرة ردًّا مناسبًا على التحديات الراهنة المتعلّقة بالرعي وبالجفاف المتكرر وبالتصحّر.

وبالتالي، سيزيد إنشاء المناطق الزراعية الرعوية الصغيرة وتربية المواشي ذات الحجم العائلي المستند إلى وجود الموارد المائية وتنميتها من الإنتاج وسيحسّن الأوضاع الغذائية ودخل سكان الريف.

على صعيدٍ آخر، وفي ضوء التغيير الديموغرافي والتوسّع العمراني في مدينة جيبوتي، يشكّل تطوير الزراعة في المناطق شبه الحضرية أولوية رئيسية تساهم في تقديم الإمدادات الغذائية وفي الحدّ من الواردات الغذائية.

وفي هذا الصدد، فإنّ دور الدولة سيكون حاسمًا في المجالات التالية: (i) تقديم المدخلات وإدخال تقنيات الإنتاج الزراعي الجديدة، (ii) تدريب المنظمات الزراعية والإشراف عليها وإنشائها، (iii) إنشاء إطار مناسب لتكاليف الأنشطة الزراعية، بما في ذلك تخفيض تكلفة المدخلات وعوامل الإنتاج، (iv) إنشاء خطط التمويل في المناطق الريفية، (v) تعزيز التسويق وتوفّر احتياطي الأراضي.

٣-٤-٦. تطوير سياسة سكنية مناسبة للبيئة الاجتماعية والثقافية الوطنية

يأخذ المسكن مكانةً أساسية في تحسين شروط العيش وإطاره وفي رياعة السكان الاجتماعية. فالحصول على سكنٍ لائقٍ ومناسبٍ للبيئة الاجتماعية والثقافية شرطٌ لازدهار الوحدة العائلية. لذلك، لا بدّ من تطوير مساكن تلبّي الشروط المناخية.

وفي هذا الإطار، تتولّى الدولة دورًا حاسمًا في إدماج سياسة المسكن بشكلٍ منسجمٍ في سياسة تخطيط الأراضي الشاملة وبناء المناطق والعواصم الإقليمية والمدن بالإضافة إلى البنى التحتية والتجهيزات الحضرية والريفية من أجل نمط حياة وترفيه أفضل.

سيتمّ تطوير ودعم تقنيات جديدة لقطاعات إنتاج المساكن على غرار ذلك مركز المهن في عرته من خلال استخدام المواد المحلية، بما في ذلك الحجر الجيبوتي وتطبيق تنظيم الأراضي.

سيتم وضع آليات التمويل المناسبة وكذلك سياسات وبرامج الدعم الاجتماعي للسكن. يجب أن يكون الهدف الرئيسي لسياسة السكن تسهيل حصول كلّ مواطن على سكن لائق.

سيتطلّب هذا الهدف:

- تحديد إطار استراتيجي شامل لتعزيز المسكن وتعبئة الموارد المالية المتأصّلة؛
- وضع أداة مالية أي مصرف للإسكان؛
- مراجعة سياسة الأراضي من أجل تشكيل الأراضي الاحتياطية الخاصّة بالمشاريع العقارية؛
- تنمية شراكة عامة-خاصة لبناء المساكن؛
- تكثيف العمليات العامة للإسكان الاجتماعي مع تنويع العرض وتكييفه مع الطلب؛
- تخطيط المساحات النظيفة؛
- البحث عن تخفيض سعر البناء من خلال تعزيز المواد المنتجة محليًّا ووضع معايير بناء ملائمة؛
- تشجيع الحركة التعاونية؛
- إزالة السكن غير اللائق؛
- استحداث الإعانات العامة لإنشاء البنية التحتية الأساسية للعمليات ذات الطابع الاجتماعي والمزايا الضريبية للمتعهّدين.

٣-٤-٧. تحديد ووضع سياسة وطنية للسكان

في ضوء النمو القوي والمستدام، تمثّل زيادة السكان أولوية فورية، ممّا يستدعي تنفيذ السياسة الوطنية للسكان والعمل الاستباقيّ على التركيبة السكانية الداخلية. في هذا السياق، للمرأة دور أساسي في السياسات التي سيتمّ تطبيقها.

تساهم كلّ الأعمال الهادفة إلى إدماج المرأة في التنمية في الحدّ من الأوبئة، ومعدّلات الوفيات ولكن أيضًا في زيادة معدّل حصول الفتيات على جميع مستويات التعليم حيث تكون فجوة الالتحاق بالمدارس هامّة.

وعلاوة على ذلك، يستدعي التخطيط للنمو السكاني التحكّم بتدفّقات الهجرة، لا سيّما تلك المتعلقة بحالات الجفاف والنزاعات دون الإقليمية التي تؤدي إلى نزوح عدد كبير من السكان.

٣-٤-٨. تعزيز الإبداع الفني والثقافي

بهدف تعزيز تنمية الفنّ والثقافة، ستخلق الدولة بيئة مناسبة لحماية الملكية الفكرية من خلال إعطاء الفنان مركزًا قانونيًا واجتماعيًا، وضمان حرية التعبير والتعددية، دون إلغاء الإطار القانوني والمؤسساتي لتعزيز أصحاب المشاريع والشركات الثقافية والفنون الحرفية.

وتُعدّ الثقافة أساسية للمحافظة على روح البلد وهويّته. وتعتمد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدٍ مثل جيبوتي على الاستقرار السياسي في المنطقة وهو الذي يحدّدها. وقد تأثّر البلد جرّاء عدم الاستقرار السياسي في البلدان دون الإقليمية، إلّا أنّه تمكّن من الخروج من الأزمة بفضل حكمة القادة السياسية. وتشكّل ثقافة السلام هذه عنصرًا هامًّا للقيم الثقافية الأصيلة في بلدنا.

للعرف والقيم الدينية دورٌ هامٌّ جدًّا في التوازن الاجتماعي. فقد كانت مركزًا لإعادة هيكلة النظام القضائي الذي توصّل إلى تدوين القوانين النافذة المفعول وتوحيدها (القوانين العرفية والدينية والحديثة).

يشكّل العمل على بناء دولة موحّدة، تحافظ على قيم هويتها وتعزّز انتماء شعبها لقاسمٍ مشتركٍ وهو كيانها الثقافي، تحديًّا دائمًا لجميع الحكومات المتعاقبة. ولا يمكن لهذا النوع من التحدي أن يتحقق دون تنفيذ البرامج كجزء من عملية دقيقة مستمرة في الوقت المناسب وبخاصةٍ وسط ظروف البلد الاقتصادية.

والتوجّهات الاستراتيجية للثقافة هي التالية:

- تأكيد الهوية الثقافية ولغاتنا الوطنية ممّا يفرض:
  - (i) تنظيم وإدارة العمل الثقافي
  - (ii) ضمان الحقّ في الثقافة للجميع
  - (iii) تعزيز مشاركة النساء والشباب في الحياة الثقافية
- المحافظة على الإرث الثقافي الوطني وتقييمه؛
- زيادة الموارد المادية والبشرية والمالية التي تؤثّر على التنمية الثقافية؛
- تعزيز التبادلات الثقافية بين المناطق؛
- ترسيخ القيم الإسلامية لدى الشباب وتقوية دورهم في التنمية المجتمعية؛
- تعزيز دور المرأة في البعد الإسلامي ودعم مشاركتها في التنمية المجتمعية الشاملة.

استراتيجيات الركيزة الخامسة:

الدمج الإقليميّ

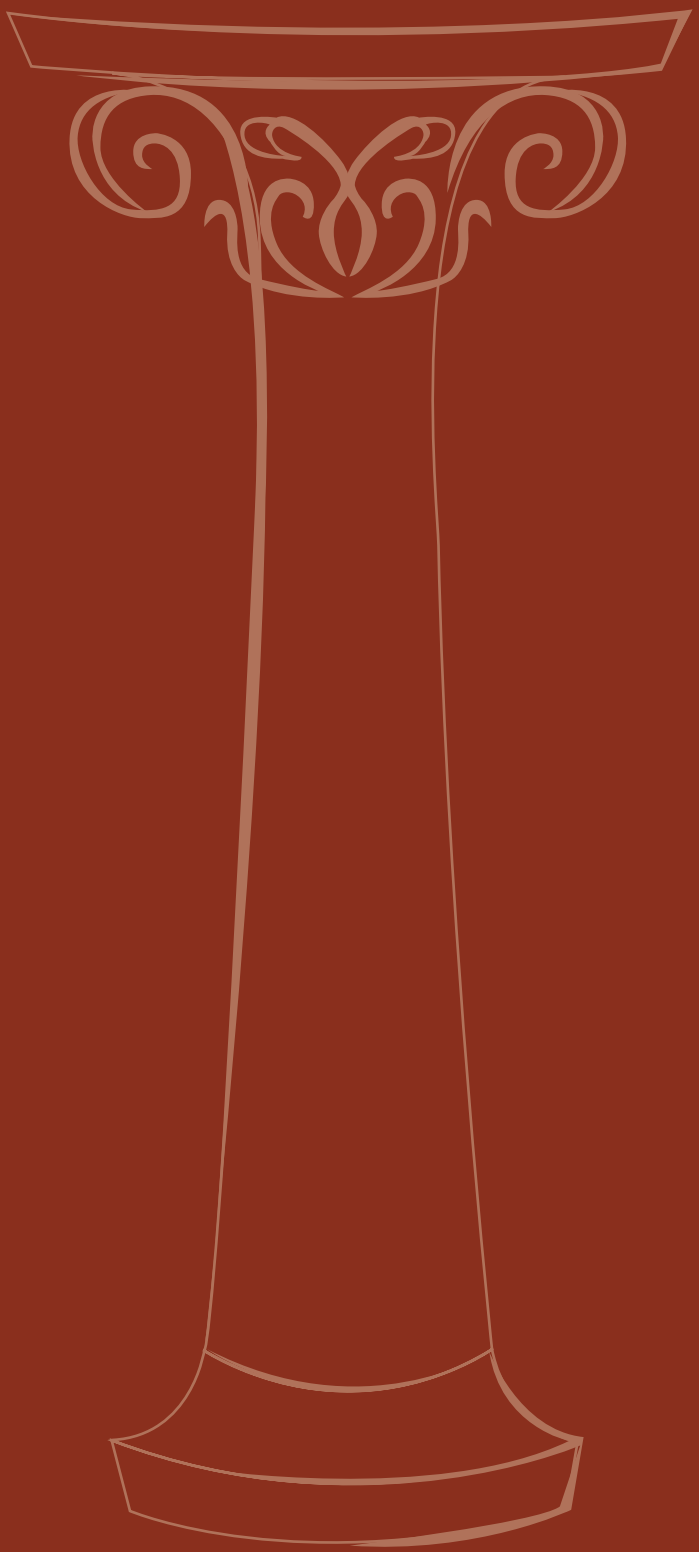

٣-٥. استراتيجيات ركيزة «جيبوتي، دور فعّال في الدمج الاجتماعي»

يتمتّع بلدنا بموقعه الجيواستراتيجي الذي يهيّئه لتأدية دور هامّ وأساسيّ على جميع الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وبطريقة أخرى، تكشف المشاورات التشاركية أنّ الجيبوتيين والجيبوتيات يتمسّكون بإلحاحٍ بالحاجة إلى التكامل الإقليمي الحقيقي في الديناميات الاقتصادية الإقليمية والدولية من أجل الرعاية الاجتماعية للسكان.

ولكن، لن تتحقّق هذه الأهداف دون الإقليمية والدولية إذا لم يحقّق البلد تقدّمًا وأداءً في الحكم الرشيد الاقتصادي.

لذلك، سيتمّ وضع الخيارات الاستراتيجية التالية:

- تنمية الدمج التجاري في المناطق دون الإقليمية من خلال «اتّفاقية التجارة الحرّة» مع أثيوبيا وجنوب السودان والصومال والأراضي الصومالية وبلدان منطقة البحيرة الكبرى (جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغيرها) وإريتريا؛
- بناء مركز اقتصادي وتجاري ومالي إقليميّ؛
- بناء أجهزة المراقبة الاجتماعية؛
- تقوية الاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي.

٣-٥-١. تطوير الدمج التجاري وقاعدة للخدمات في المناطق دون الإقليمية

منذ بداية التسعينات، ترتفع التجارة العالمية بشكلٍ كبيرٍ (وقد تضاعف معدّلها ٥ مرّات)، وتتقدّم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتكاثر التكتّلات التجارية الإقليمية ويدخل ثلث التجارة العالمية في مجالات التكامل الإقليميّ (الاتحاد الاوروبي ومشروع النقل المتعدد الوسائط واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (ALENA) والسوق المشتركة لبلدان أميركا الجنوبية (Mercosur) وكذلك رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وجمعية الثقافات والتقدم (ACP).

وبهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادلات بين البلدان الإفريقية، أكّدت المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (AEC) في العام ١٩٩١ إنشاء سوق إفريقية مشتركة. في هذا المنظور، حدّد الاتحاد الأفريقي خمسة مجتمعات اقتصادية إقليمية (CER) ونصّ على أنّ بناء الجماعة الاقتصادية الإفريقيّة سيتمّ بشكلٍ أساسيٍّ بالتنسيق والانسجام والتكامل التدريجي لأنشطة هذه المجتمعات الاقتصادية الإقليمية.

٣-٥-٢. الدمج التجاري لجيبوتي في الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) ومجتمع شرق إفريقيا (CAE)

يهدف هذا الخيار الاستراتيجي إلى تنمية التجارة والأسواق الشاملة من أجل السماح بالاستفادة من الأسواق المشتركة ومن فورات الحجم الكبير. وستشكّل تنمية البنى التحتية الاقتصادية المدمجة محورًا أساسيًا للتعاون في المنطقة الاقتصادية للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD).

واتفّقت السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى على جداول زمنية لخلق وحدات نقدية تجمع البلدان الأعضاء بحلول العام ٢٠١٨ . ونظرًا لأهمية التقارب المالي المتعلّق بتحقيق وسلامة الاتحاد النقدي، سوف تركز هذه البرامج على المعايير المتعلّقة بتوازن الميزانيات والديون والإنفاق العام.

واتفّقت السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى على جداول زمنية لخلق وحدات نقدية تجمع البلدان الأعضاء بحلول العام ٢٠١٨. ونظرًا لأهمية التقارب المالي المتعلّق بتحقيق وسلامة الاتحاد النقدي، سوف تركز هذه البرامج على المعايير المتعلّقة بتوازن الميزانيات والديون والإنفاق العام.

وفيما يخصّ المعاهدة، يتضمّن إطار المراقبة معايير التقارب المتعلّقة بعجز الميزانية والتضخّم وصافي الائتمان من البنك المركزي للدولة والدين العام. وتتولّى لجنة مؤلّفة من حكّام البنوك المركزية مهام مراقبة البرنامج.

ونجد التكامل التجاري في قلب التكامل الاقتصادي الحقيقي وللوصول إليه، اختارت البلدان عمومًا مسار منطقة التجارة الحرّة/الاتّحاد التجاري. كما هناك أيضًا عامل هام في تشجيع الدول الأعضاء لتهتمّ في تعزيز التقارب المالي.

وتعتبر بلدان السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا من البلدان ذات الدخل المنخفض والصادرات المحدودة وعلاقاتها التجارية موجّهة أساسًا نحو الشركاء غير الإفريقيّين وتبادلاتها الإقليمية ضعيفة ومواردها المالية والتقنية محدودة ممّا يجعلها تعتمد على المساعدة الخارجية.

وتزيد بنيتها التحتية الضعيفة جمود أسواقها وتعيق أنظمتها المالية الضيقة والهشّة إنتاجيّتها وتنافسيّتها. وفي جميع الأحوال تقريبًا، تعتبر نتائج ارتفاع التجارة الإقليمية والاستثمارات أو القدرة التنافسية متواضعة.

لا بدّ إذًا من إدخال أهداف تجارية على تلك المتعلّقة بالوحدة النقدية من أجل تنفيذها مع نفس الحماس المعتمد في تنفيذ أهداف التقارب المالي المقترح. إلّا أنّ البلدان لا تستوفي معايير التقارب المالي ونظام المراقبة لم ينجح في إقناع البلدان في احترام هذه المعايير.

بالإضافة إلى ذلك، ليست الفوائد التي يقدّمها التقارب المالي مع البلدان الأخرى الأعضاء متاحة أو واضحة على الفور في حين أنّ الأسعار المرتبطة بقيود التقارب جليّة جدًّا وأحيانًا مؤلمة. ويفرض هذا الوضع آلية مراقبة ليست فقط وقائية إنّما تقترح أيضًا إجراءات محفّزة وتتوقّع آلية إدارة الأزمات.

يجب إعطاء أوليّة للانسجام والإصلاح الوطني ومتابعة التقدّمات المحرزة في تعزيز الانسجام والدمج الإقليمي في القطاعات المالية والاقتصادية في إطار برنامج الانسجام النقدي.

٣-٥-٣. جيبوتي، منفذ بحري إقليمي وقاعدة للخدمات

إذ يستفيد بلدنا من انفتاحه على البحر الأحمر الذي يضعه على الخطّ البحري الأكثر استخدامًا في التجارة الدولية، يهدف إلى بناء مركز بحري إقليمي من خلال تطوير البنى التحتية للميناء والمطار على وجه الخصوص.

وقد وقّع البلد في هذا الإطار مذكّرة تفاهم في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ مع أثيوبيا وجنوب السودان تهدف إلى خلق دينامية تعاون اقتصادي جديدة وتقويتها: جيبوتي-أثيوبيا-جنوب السودان ويرمي هذا الخيار الاستراتيجي إلى تعزيز قدرات وتنافسية البنى التحتية المرفئية في ضوء وفرة الموارد الطبيعية في المناطق دون الإقليمية وتطوير السوق المشتركة.

وسيتبلور هذا الخيار في العقد القادم من خلال بناء خمس بنى تحتية مرفئية جديدة ومرافئ للحاويات ومناطق حرّة وخطوط الأنابيب والطرقات وسكك الحديد والتكنولوجيا البصرية من أجل تعزيز التصدير والتجارة الإقليمية والدولية وتسهيلها.

وعلاوة على ذلك، سيسرّع استخدام البنية التحتية للموانئ والمناطق الحرة في إثيوبيا وجنوب السودان، ومحطات النفط والغاز وتمديد خطّ للسكك الحديدية في جيبوتي-أثيوبيا-جنوب السودان التوسّع الاقتصادي للبلد والتكامل الفعليّ بين اقتصادات المناطق دون الإقليمية.

٣-٥-٤. تقوية استراتيجية وطنية للتعاون الدولي

ويسمح الخيار الاستراتيجي بأن يأخذ مكانًا مهيمنًا في التعاون الدولي من خلال الاختيار الحرّ أو المواقف المختصّة في المجالات السياسية والاقتصادية من أجل اتخاذ مكان أفضل في التغيّرات العالمية والاستفادة منها بشكلٍ أفضل.

في علاقاتها الثنائية والمتعدّدة الأطراف وفي المفاوضات الدولية، تؤكّد جيبوتي أكثر فأكثر على حضورها ومشاركتها وموقفها بشأن القضايا الرئيسية في العالم، سواء كانت العلاقات بين البلدان الصناعية والنامية من ناحية والإفريقيّة والفقر، والتجارة الدولية والدين والحكم، وحلّ النزاعات في إفريقيا والعالم من ناحية أخرى.

كما سبق وذكرنا، لن يكون موقع البلد على الساحة الدولية ذات مصداقية، ولن يُسمع صوت جيبوتي، إلّا إذا كان الأداء الاقتصادي وممارستها الحكم الرشيد يُحتذى بهما، وإذا كانت الحكومة تنفّذ دبلوماسية ديناميكية وناجحة مع تمثيل دبلوماسي أوسع. وسيتمّ تعزيز قدرات سفارات جيبوتي في الخارج وتوجيه مسائل النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا المنظور، يكمن المطلب الرئيسي والأولوي في تعزيز نظام المعلومات والاتصالات الدبلوماسية الوطنية وفي معرفة ورصد التطورات في القضايا الدولية الكبرى.

التعاون الاقتصادي الدولي

تخلق المراكز الجديدة للنموّ في الجنوب مثل الصين والهند والبرازيل والمحيط الافريقي وكوريا الجنوبية والبلدان الخليجية فرصًا جديدة للعلاقات الموجودة بين البلدان الإفريقية والشركاء الخارجيين.

يقترب ظهور الجهات الجديدة وارتباطها الوثيق مع علاقاتها التجارية والتفاعلات الدبلوماسية والأنشطة المساعدة مع البلدان النامية من فعّالية التنمية ويشكّل توسّعًا للتعاون من أجل التنمية بالمعنى الواسع للمصطلح. تجدر الإشارة إلى أن جيبوتي وقّعت إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

ويهدف البرنامج إلى تهيئة الظروف وإفريقيا لتصبح المساعدة في التنمية أداة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. تولّد العمليات الجديدة والمنتديات بين البلدان الناشئة وأفريقيا زخمًا وانضمامًا أكثر فأكثر صلابة في نفس الوقت ويتمّ تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين بلدان الشمال والجنوب والجنوب التي بدأت تظهر.

ومن المرجّح أن تحدّد الشراكة الاستراتيجية التي تربط الوحدة الإفريقية والصين والتحالفات الأطر التي تؤثّر على القضايا الرئيسية. وعلاوة على ذلك، سيدخل أصحاب المصالح والجهات الفاعلة الجديدة في فترة إصلاح وإعادة تعريف سياسات التنمية تجاه إفريقيا.

وفي هذه البيئة المتقلّبة بسرعةٍ، ستكون الخيارات الاستراتيجية التي ستطبّق:

- **تنمية واعتماد مقاربة فعّالية التنمية**

سيعتمد البلد مقاربة فعّالية التنمية ومداخلات الشركاء التقليديين وستدخل الجهات الفاعلة الجديدة في الأولويّات الوطنية للتنمية وليس في تلك المتعلّقة بالبلدان المانحة.

ستتابع الحكومة التعاون مع الجهات المانحة التقليدية من خلال الحوار الذي سيقدّم فرصًا للالتزام بحوارٍ مع الجهات الفاعلة الناشئة للدعم المشترك للتنمية المنسّقة.

- **تنمية أوجه التوافق والتكامل الممكنة بين الشركاء التقليديين والجهات الفاعلة الجديدة من أجل وضع جدول أعمال عالمي ومتماسك لفعّالية التنمية.**

يجب البحث عن تطبيق استراتيجيات متماسكة ومتناسقة في الوقت عينه تجاه مختلف الشركاء، ويمكن أن تؤدّي البرامج المشتركة وخليط الموارد المهمّة للجهات المانحة التقليدية والمساعدة المتزايدة للاقتصادات الناشئة إلى نتائج إيجابية مهمّة.

- **تحديد إمكانيات الحوار الثلاثي حول الاستراتيجيات الاقتصادية في البلد**

يواجه الدمج الإقليمي (COMESA، IGAD) مشكلة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

وفي الوقت الذي يتمّ فيه تحقيق هذا التكامل لخلق مجموع متجانس ومنظّم، يغطي العمل المجالات التالية:

i. تنمية الشراكة مع أثيوبيا وتوطيد العلاقات مع الصومال وتنمية تيارات التبادلات والأعمال مع جنوب السودان.

ii. توطيد العلاقات مع دول الخليج

iii. تنمية العلاقات مع البلدان الناشئة مع الصين والهند وتركيا (مفاوضات لاتفاقية التبادل الحرّ مع هذا البلد). يمكن أن تشكّل جيبوتي منفذًا لدخول هذه البلدان الأخيرة إلى بلدان عديدة في إفريقيا.

وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة من العولمة ومن الموقع الاستراتيجي والمكانة في المنافسة الدولية.

في هذا السياق، من الأولويات في المرحلة القادمة تكريس الدبلوماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تعبئة كبيرة للموارد المالية.

وينبغي الأخذ بالاعتبار التغيرات المستمرة والطفرات المسجّلة التي تدعو لزيادة اليقظة والقدرة على التصرّف والتكيف مع الأوضاع الجديدة والمتطلبات التي تنطوي على ذلك.

الفصل الخامس: المواضيع الشاملة

تستحق عدة مواضيع المناقشة والمعالجة بصورة شاملة من خلال البحث الدائم عن نقاط التواصل بين سياسات التنمية. ومن بين هذه الأخيرة هناك: الجنس والشباب والبيئة.

٤-١. تعزيز دور المرأة والحدّ من عدم المساواة بين الجنسيْن

لا يكفي دائمًا اعتبار الجنس موضوعًا شاملًا من أجل استئصال الفوارق وترسيخ المساواة بصورة فعلية بل يجب أحيانًا اللجوء إلى أعمال محدّدة واستباقية لدعم «الجنس» بشكلٍ محدّد: وهذا ما نسمّيه الأعمال الإيجابية. وهذه الأعمال المحدّدة/الإيجابية لا تستهدف بالضرورة وحصريًّا المرأة إنّما يمكن أن تطال الرجل أيضًا.

وتشير التجربة إلى أنّه يجب إدماج الرجل في مشروع تحسين وضع المرأة. من المهمّ العمل مع الرجال لقيادتهم على تغيير علاقاتهم مع النساء وعلاقتهم مع أنفسهم (مراجعة مفهومهم للذكورية على سبيل المثال)، كما أنّه من المهم العمل مع النساء لتغيير علاقاتهنّ مع الرجال ومع أنفسهنّ.

على الرغم من أنّه تمّ التطرّق خلال السنوات الخمس الماضية إلى موضوع «الجنس» بشكل متزايد في مجتمعنا، تشير العديد من الدراسات أن عدم المساواة لا تزال مستمرة وعلى نطاقٍ واسعٍ (في سوق العمل، والتعليم، والسياسة، وما إلى ذلك).

وبفضل الجهود التي بذلها بلدنا حتّى الآن من أجل تقوية وضع المرأة ومكانتها وقدراتها، سجّلت تقدّمات مهمّة في هذه المجالات.

فوضعهنّ الصحيّ أفضل والفوارق بين الجنسيْن في التعليم الابتدائي والثانويّ معتمدة على نحوٍ أفضل وحقوقهنّ الأساسية محترمة وباتت أعمال العنف القائمة على الجنس معاقبة من قبل القانون وباتت النساء ممثّلات في هيئات صنع القرار.

ولكن على الرغم من هذه التطوّرات، لا تزال تشكّل النساء في غالبيّتهنّ موضوع عدم المساواة المرتبطة بالجنس. ولا تزال تعاني بشكل غير متناسب من عبء الفقر ومن الأمية. لا يزال حصولهنّ على الموارد والفرص الاقتصادية محدودًا؛ كما أنهنّ عرضة للوفاة أثناء الولادة وهنّ أولى ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

حاليًّا، ثمّة إقرار عامّ اليوم يؤكّد أن القضاء على الفقر وترسيخ التنمية لا يتحقّقان دون القضاء على عدم المساواة بين الجنسيْن التي تحرم أكثر من نصف السكان من التمتع الكامل بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد أصبح إلغاء الفجوة بين الجنسيْن في عملية التنمية شرطًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والأهداف الإنمائية للألفية.

إذًا تشكّل صياغة السياسة الوطنية للجنس (PNG) جوابًا من الدولة على الخطوات المتّخذة على الصعيد الوطني والدولي من أجل مكافحة جميع أشكال عدم المساواة بين الجنسيْن في ظلّ الاحترام الكامل للقيم الثقافية وللتعاليم الإسلامية والحقوق الأساسية للفرد المعترف بها في الدستور.

وهكذا تمّ صياغة السياسة الوطنية للجنس في نطاقٍ بعيد الأجل بهدف الحصول على تغيّراتٍ تدريجية في السلوكيات وتحوّلاتٍ هيكلية أساسية لفعّالية الإنصاف والمساواة بين الجنسيْن.

والهدف من هذه الاستراتيجية هو المساهمة في الإنصاف والمساواة بين الجنسيْن بالنسبة للصبيان والفتيات والرجال والنساء في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال:

- إنشاء بيئة اجتماعية ثقافية وقانونية واقتصادية وسياسية ومؤسساتية مناسبة لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسيْن في المجتمع الجيبوتي؛
- دمج فعّال للجنس في المداخلات الإنمائية في جميع قطاعات النشاطات؛
- إدخال نهج الميزانية بين الجنسيْن فهذه الميزانية قد تساهم بطريقة فعّالة في تحقيق الهدف العامّ للمساواة.

ويمثّل إنشاء التوازن بين الجنسيْن في مجال التعليم ومحو الأمية وتحسين وضع المرأة وتعميم مراعاة دمج الجنس في جميع القطاعات الإنمائية تحديات كبيرة لتسريع وتيرة النمو.

والأهداف الكمية في مجال الجنسيْن بحلول العام ٢٠٣٥ هي: ٣٥٪ من النساء المستقلات اقتصاديًّا، و٤٠٪ من النساء في الجمعية الوطنية.

٤-٢. الشباب

وتشير بيانات من الإحصاء العام للسكان والمساكن (RGPH) للعام ٢٠٠٩ إلى نسبة عالية من الشباب (حوالي ٤٥٪ من مجموع السكان). ممّا يطرح تحديات ضخمة في مجالات التعليم والتدريب والتوظيف والعمل، والترفيه.

ولا يزال الشباب يواجهون المشاكل بسبب عدم التأقلم وعدم كفاية المعرفة التي يحصلون عليها كما يجدون أنفسهم غير مهيّئين لمتطلبات سياق العولمة الجديد، بما في ذلك القدرة التنافسية داخليًّا وخارجيًّا.

وهذه الرؤية في مجال الشباب هي للاستفادة من إمكانات الشباب كشركاء في التنمية والسلام. يجب تقديم الفرص أمام جيل الشباب للمشاركة كشركاء محترمين في صنع القرار والعمل على كلّ المستويات.

سيحدّ ذلك من الكسل والخمول والبطالة بين الشباب وسيؤدي حتمًا إلى منع الانحراف وتعاطي المخدرات (المخدرات والقات، والكحول والتبغ والشيشة) وارتكاب الجرائم.

وستتمّ صياغة تصميم سياسة الشباب كسياسة حماية ودعم تهدف إلى تعزيز ودعم الانتقال إلى مرحلة الشباب. وستنطلق هذه السياسة من مواقف حياتية مختلفة وستحاول التأثير على تشكيل ظروف معيشتهم. ووسط ذلك، نجد تهيئة الظروف لتقديم المساعدة والدعم للتنمية الشخصية على أساس مفهوم متباين لعدم المساواة الاجتماعية.

ينبغي أن تضع سياسة الشباب إطارًا سيمكّنهم من إتقان القدرات التنظيمية بإنتاجية بالإضافة إلى متطلّبات ومخاطر هذه المرحلة البالغة الأهمية وتنظيم نموّ شخصيتهم. يجب أن تتيح هذه السياسة أنظمة الدعم الشبكية، وأن تتدخّل في المواقف الحرجة وفي حال تهديد فشل هذه العمليات.

وهي تترك المجال اللازم الآن ليتمكّن الشباب من العمل بشكلٍ خلّاقٍ وليقدروا على توسيع قدرتهم في العمل والانخراط إذا لزم الأمر في مساراتٍ جديدةٍ تمامًا لإدراك الفرص الموجودة والمحافظة عليها نظرًا لعدم اليقين من المستقبل والتغيير الدائم للظروف المعيشية.

وتتضمّن الاستراتيجية المتعلّقة بموضوع الشباب والرياضة والترفيه:

- تنمية ثقافة الترفيه وإتاحتها للسكان وبخاصةٍ الشباب والتجهيزات التي تعود إليهم بكمية كافية لتنميةٍ فعّالةٍ للترفيه؛

- تأهيل الشباب من خلال تطوير اهتمامهم الواسع في التدريب، ليتناسبوا مع متطلبات الاختبارات المستقلة للمطالب المفرطة في المجتمع والتزامهم في التعليم كحقّ مدني. في هذا المعنى، تتطلب سياسة الشباب أن يتخطّى التعليم فكرة المدرسة.

وفي مراجعة شاملة للعلاقة بين التعليم والتأهيل، يجب أن تدرج العلاقات المتعدّدة الجوانب بين الرسمي وغير الرسمي، وكذلك العلاقة بين أماكن التعلّم المختلفة في آثارها على سيرة تدريب الشباب وضمان فرص مشاركتهم في مختلف القطاعات للمجتمع؛

- الدمج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمراهقين والشباب من أجل المساواة والإنصاف، لتمكينهم من المساهمة في التنمية الوطنية.

ستساهم تنمية النشاطات البدنية والرياضية والترفيهية والثقافية وجعل الترفيه عاملًا هيكليًّا في الحياة الاجتماعية في ازدهار النشاط البدني والعقلي لدى المراهقين والشباب.

٤-٣. البيئة

وتمثّل البيئة بوضوح موضوعًا شاملًا لعدة قطاعات في العالم، فهي تُعنى بالعلاقات الإنسانية / المكانية والأخطار الطبيعية، وتغيّر المناخ أو التخطيط المكاني. للأسف، تعرقل الأعمال الإنسانية وعدم وعي الناس وسوء فهمهم للبيئة هذه العلاقات.

في الواقع، تتأثّر البيئة ببرامج الاستثمار والسياسات وأساليب الاستهلاك، من خلال التوسّع الحضري، واستغلال الموارد، وما إلى ذلك، وهي العوامل الضرورية للنمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية للسكان.

يجب أن يؤدّي النظام التعليمي واستراتيجيات المعلومات والتعليم لتغيير السلوك (IECC) دورًا شاملًا في توعية الأجيال القادمة على موضوع البيئة والمحافظة على التنوّع والموارد البحرية.

وبحلول العام ٢٠٣٥، سترتكز الاستراتيجية الإنمائية المستدامة على المجالات التالية:

- الطاقات المتجدّدة
- جيبوتي بلد أخضر ١٠٠٪
- الإدارة المستدامة للمياه
- التأقلم مع التغيّر المناخي وإدارة المخاطر

وستضمن سياسات مستدامة في مجالات الطاقة والمياه والبيئة، بما في ذلك التوعية والتعليم، المشاركة الحقيقية للمجتمعات والجهات الفاعلة المحلية والجمعيات ونجاح الاستراتيجية الخضراء للحفاظ على الموارد الشحيحة للبلاد واستخدامها بشكلٍ أفضل.

وسيتمّ إيجاد قطاعات اقتصادية جديدة في مجالات الطاقة المتجدّدة والصرف الصحي والتدوير والتنويع البيولوجي والسياحة البيئية والتنمية الريفية. وستحسّن الآثار الإيجابية على العمل التماسك الاجتماعي ونوعية العيش.

وقام بلدنا بمبادرة إطلاق مشاريع عديدة إبتكارية في مفهومها بهدف تطبيق هذه الاستراتيجية والسياسات المستدامة. وتهدف هذه المشاريع إلى تسهيل الحصول على المياه والطاقة للجميع وإلى زيادة الإنتاج المحلي للغذاء بأسعارٍ معقولةٍ وإلى استقلالية المرأة وستؤدّي إلى ظروفٍ معيشيةٍ أفضل بدءًا من العام ٢٠١٤ لجميع السكان وبخاصةٍ للفقراء.

آثار التغير المناخي

يشارك الاستثمار في المشاريع من خلال تحسينه رفاهية السكّان في الجهد المشترك العالمي في مجال تخفيض انبعاثات غاز الدفيئات. وبالنسبة إلى المخاطر، سيعمل البلد على منع حدوثها من خلال وضع سياسة الرصد الدائم والمستقبلي.

الإدارة المستدامة للمياه

إدارة المياه: ستسمح الإدارة الجيدة للمياه بتحسين الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء المناسب والمغذّي.

وستعمل الاستراتيجية على المدى المتوسّط والبعيد في تخفيض الإجهاد المائي في جيبوتي.

والتوجّهات الأساسية في هذا المعنى هي:

- تعزيز الإدارة الرشيدة للموارد المائية الحالية في البلد مع الأخذ بالاعتبار ضروريات الحماية وتلبية حاجات السكان والاقتصاد الحالية والمستقبلية.

ومن الضروري إدارة الموارد الحالية بشكلٍ مستدام. ويتركّز ٧٠ ٪ من السكان في مدينة جيبوتي أي ما يقارب الـ ٦٠٠ ألف نسمةٍ. وتمثّل السياسة المستدامة للمياه القاعدة لحصول الجميع على المياه. وتشكّل المبادرات الهادفة إلى زيادة قدرات المياه انفتاحًا نحو تنمية واسعةٍ للأمن الغذائي على مداخل مدينة جيبوتي وفي المناطق.

- زيادة توافر المياه ونوعيتها في البلد، وضمان حصول الفقراء عليها من خلال المشاريع الكبرى مثل تحلية مياه البحر وإمدادات المياه من خلال أثيوبيا.

تعبئة المياه السطحية ممّا يسمح في دعم إنتاج الرعي والزراعة. وقد أطلقت الحكومة في هذا الإطار برنامج تعبئة المياه السطحية والإدارة المستدامة لمياه الأراضي (PROMES-GDT) وهو مشروع يهدف إلى كبح النقص المزمن في المياه وبخاصةٍ في مناطق الشمال والجنوب. ويتلقّى هذا البرنامج الدعم المالي من هيئاتٍ ومؤسساتٍ دوليةٍ عديدة؛

- وتعتبر مسألة المياه وعلاقتها بالأمن الغذائي أساسًا مسألة استقرار. فالمياه تشكّل من خلال علاقتها مع الأمن الغذائي تحدّيًا من حيث التغذية والصحة وذلك من أجل حصول الجميع على مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية.

- تقوية الإطار المؤسساتي لإدارة المياه: تحسين أداء الإدارات المسؤولة عن القطاع وعمل المجلس الوطني للمياه.

مكافحة التصحّر

يقع بلدنا على القاعدة الإقليمية لإدارة المخاطر ويلتزم أيضًا بجدول الأعمال العالمي لمبادرة «الجدار الأخضر الكبير» لمكافحة التصحّر، والذي سوف ينطلق بالتالي في شرق إفريقيا، على المنطقة الساحلية دودا. تساهم هذه المبادرات في حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة التغيّر المناخي. كما ستسمح في تنمية السياحة المستدامة وفي خلق فرص العمل، وزيادة الوعي حول قضايا التنمية المستدامة.

تم تصميم هذا البرنامج لصالح الفقراء في مدينة جيبوتي. هذا البرنامج هو المشروع الأول الذي يندرج ضمن الاقتصاد الأخضر على نطاق واسع للأراضي، وهو يدمج جميع أبعاد التنمية المستدامة؛ فحماية التنوّع البيولوجي هو جزء مهمّ من البعد البيئي.

وتؤخذ توعية الناس والمجتمعات المحلية، والجهات الفاعلة المحلية والجمعيات وتثقيفهم وتدريبهم في الاعتبار في جميع جوانب البرنامج، وبخاصةٍ لصالح النساء.

جيبوتي 2035: الركائز والاستراتيجيات

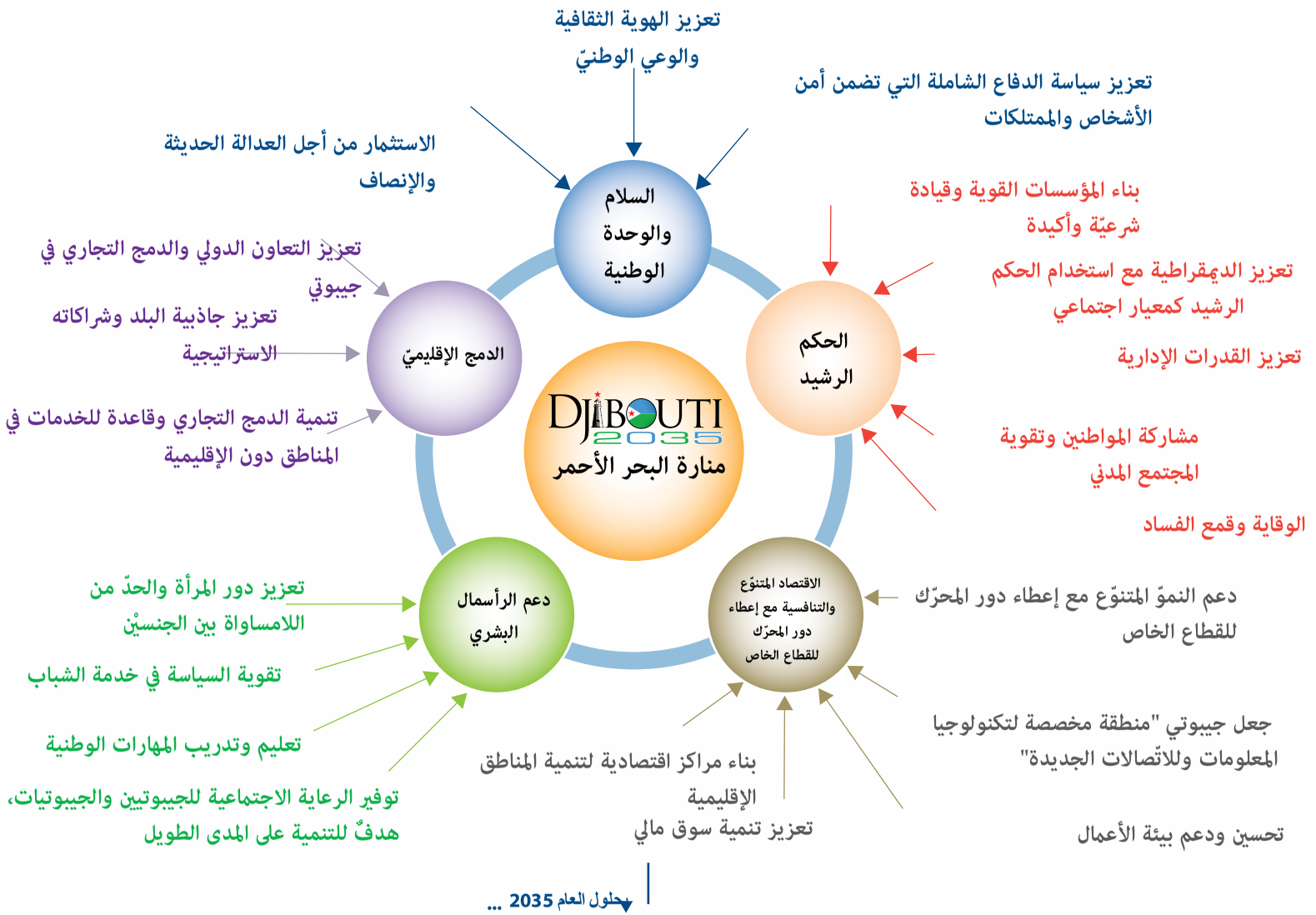

بحلول العام 2035 ...

1. مضاعفة دخل الفرد بثلاثة أي 6687 دولار مقابل 2229 دولار في العام 2012.
2. سينخفض معدّل البطالة من 48% في العام 2012 إلى حوالي 10% في العام 2035.
3. سيتمّ تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية والرعاية الاجتماعية: سيصبح الجيبوتيون والجيبوتيات معلّمين ومدّربين وذوي صحّة جيدة ومسكن وسط بيئةٍ صحية وعملية.

الفصل الخامس: التنفيذ ومتابعة التقييم

٥-١. تنفيذ الرؤية

تكمن أهمية الرؤية في تنفيذها من أجل تجسيد الأهداف المحدّدة. يجب تحويل «الأفكار الجيدة» إلى مكتسبات حقيقية وتلبية تطلّعات السكان وتوقّعاتهم بفعّالية. لذلك، يجب وضع آليات لضمان الوصول إلى الصورة المرجوّة لبلدنا بحلول العام ٢٠٣٥.

وهذه الآليات هي التالية:

١. التزام جميع الجهات المعنية في تحقيق التوجّهات الاستراتيجية وأهداف الرؤية. يمكن أن يشكّل قانون الرؤية خلال فترة عشر سنواتٍ الإطار المحدّد. وفي الأقسام الوزارية، يجب أن تُنفّذ الأفكار التي تشير إلى القطاعات المختصّة.
٢. تحويل الخطّة للسنوات الخمس (INDS) الحالية إلى خطة استراتيجية شاملة تدمج البعد القطاعي والإقليمي والوطني.
٣. العمل على تطوّر العادات والعقليات بهدف توفير الانتقالات والتحوّلات اللازمة.
٤. المساهمة في دعم الخطط لتلبية أهداف الرؤية واعتماد كلّ وزير لاستراتيجيةٍ خاصّةٍ على المدى الطويل (بحلول العام ٢٠٣٥) تتوافق مع الرؤية.
٥. تحديد المواضيع في القطاعات الأساسية وتحقيق الدراسات الاستراتيجية على المدى الطويل (بحلول العام ٢٠٣٥) أو استكمال الدراسات التي أُنجزت وتطوير المقاربة المرتقبة على صعيد كافّة الأقسام الوزارية (تعزيز القدرات).
٦. تطوير المؤشرات المركّبة الأساسية لقياس التقدّم وبخاصةٍ على صعيد التنمية الاجتماعية والإقليمية. يصبح النظام الإحصائي أولويّة قصوى من خلال تنمية الإحصاءات الاجتماعية والإقليمية.
٧. النظر في إنشاء لجنة رفيعة المستوى لمراقبة تنفيذ الرؤية.

سيتمّ توجيه تطبيق الأعمال والبرامج المحدّدة بالرؤية وتأسيسها على المشاورات والمشاركة والمسؤولية والنتائج المتوقّعة.

٥-٢. الإطار المؤسساتي للمتابعة والتقييم

وبهدف ضمان التآزر والتماسك بين كافّة الأعمال وتناسق جميع الجهات الفاعلة في التنفيذ والمتابعة والتقييم، سيتمّ خلق إطار مؤسساتي يتضمّن الهيكليات التالية بموجب مرسوم أو تشريع.

سيضمن المجلس الأعلى قيادة الرؤية والتحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسيقرّر التحكيم والمنازعات التي يمكن أن تحدث خلال التنفيذ. كما سيدرس التقرير السنوي لتنفيذ الرؤية وسيترأسه رئيس الجمهورية فالمجلس الأعلى هيئة صغيرة.

تدرس وتصيغ اللجنة الوطنية للمتابعة والتقييم الأحكام حول برمجة وميزانية خطط الأعمال وتقيّم تنفيذ خطط العمل ونتائجها. ويترأس هذه اللجنة وزير الاقتصاد والمال الذي يتولّى الصناعة وستجمع كافة الجهات الفاعلة في التنمية الوطنية.

إدارة الاقتصاد

مستفيدةً من الوسائل الحديثة للعمل والموارد البشرية الإضافية، ستنظّم اللجنة الدفاع عن الرؤية وتعميمها واعتمادها وستنفذّها. كما ستساهم في حماية المكاسب وتعزيز تقليد أو ثقافة التفكير المحتملة والقدرات الوطنية للتفكير والتوقّع على المدى البعيد.

ويشكّل الاعتماد الوطني لهذه الرؤية، واستدامة هذا التقليد التفكيري المحتمل اثنين من الأولويات الرئيسية مع ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية والبشرية. في هذا السياق، سيتمّ تنفيذ برنامج بناء القدرات الموجّه نحو التوقّع للإدارات المسؤولة والكيانات المحلية.

وتؤمّن اللجنة الأمانة الفنية للجنة الوطنية لمتابعة وتقييم الرؤية.

وسيتحقق الاعتماد الوطني لهذه الرؤية من خلال الأعمال التالية:

- الحوار وتعميم نتائج البحث:

اجتماعات وورش عمل وندوات مع مؤسسات الجمهورية، والفعاليات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة مع الكيانات الإقليمية.

- خطّة حوار وتعميم جيبوتي ٢٠٣٥

(i) البرامج الإذاعية التلفزيونية التي تعرض الرؤية ومسؤوليات الجهات الفاعلة الوطنية، والإطار المؤسسي، والتنفيذ، وما إلى ذلك؛

(ii) البرامج المخصصة والإرشادية حول الاستراتيجيات والنتائج المتوقّعة؛

(iii) صفحات إعلامية في الصحافة الدولية ذات المصداقية.

- ندوات وورش عمل

(i) ندوات وورش عمل للملكية والتدريب؛

(ii) ندوة المعلومات الحكومية بشأن البرامج وأهدافه، ومسؤوليات كلّ قسم في نجاح الرؤية؛

(iii) ندوة المعلومات الوطنية حول الرؤية، ومسؤوليات الجهات الفاعلة الوطنية (العمال والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والسياسيين والمناطق).

- تجديد التخطيط وإصلاح الإطار المؤسساتي والتنظميّ

سيتمّ إعادة إنشاء وتعزيز سلسلة VISION (٢٥ سنة) وPIP/CDMT-CBMT (٣ سنوات) والميزانية (سنوية) والنظام الإحصائي الوطني.

في هذا الإطار، يجب متابعة تنمية التخطيط الاستراتيجي المرتبط بالميزانية وتنسيق المساعدات وزيادة الفعالية السريعة لسلسلة التخطيط والبرمجة والميزانية والمتابعة والتقييم والنظام الإحصائي وبخاصةٍ من خلال تقوية القدرات المؤسساتية والبشرية للخدمات الحكومية على كافّة المراحل بما في ذلك الجهات الوطنية والدولية.

- النموذج المناسب لتوقّعات الاقتصاد الكليّ

تحقيق دراسة لتحديد المصادر ومحدّدات النموّ الاقتصادي على المدى القصير والمتوسّط والطويل والهدف هو بناء نموذج نموّ اقتصادي قويّ بمعدّلات عشرية. كما ستسمح أيضًا ببناء نموذج مناسب لتوقّعات الاقتصاد الكليّ وبناء إطار اقتصاد كلّيّ قابل للتطبيق وواقعي وإطار الإنفاق على المدى المتوسط تماشيًا مع أهداف التنمية.

- برمجة – التقييم الاقتصادي للبرامج

سيتمّ اعتماد ونشر إجراءات ومنهجيات التقييم الاقتصادي للبرامج والمشاريع (الآثار واعتماد الأسعار المرجعية، والأثر البيئي) داخل خلايا المشاريع الإدارية المعزّزة.

إنشاء ورشة عمل وطنية سنوية لبرمجة أعمال الدولة التي تشمل جميع أصحاب المصلحة الوطنية (الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) والدولية، تليها ندوة أعمال البرمجة الحكومية لترجمة الاستراتيجيات القطاعية في برامج ومشاريع تنسجم مع برامج الشركاء الإنمائيين.

- الميزانية

بناء وتنفيذ الميزانيات الاقتصادية التي من شأنها توفير إطار الميزانية السنوي، بما يتفق مع إطار الإنفاق المتوسط الأجل. سيتمّ وضع نموذج لتوقّعات الاقتصاد الكلّي مع التركيز على محدّدات النمو الاقتصادي على المدى القصير.

- التنفيذ والمتابعة والتقييم

إنشاء إطار المتابعة والتقييم وتعميم الإدارة القائمة على النتائج (إطار النتائج) في الخدمات العامة، وتعزيز مراقبة البرامج والموارد والنفقات بمشاركة المفتّشية العامّة للدولة ومحكمة الحسابات وإضفاء الطابع المؤسساتي على التقويم السنوي لأفعال الدولة لضمان الاتساق وتنفيذ سلسلة التخطيط والبرمجة والميزانية، والمتابعة والتقييم.

- الشراكة والتنسيق وتحفيز المساعدة

استخدام أطر التنسيق القطاعية لمساعدة الشركاء لتعزيز أعمال الإطار الاستراتيجي (CS)، وتعزيز الدعوة، ووضع استراتيجيات مشتركة لتعبئة الموارد؛ وضمان ترتيبات الدعم المقدمة من المانحين لدورات الميزانية؛ وتعزيز تمويل نفقات الميزانية (CS) في نهج مشترك من خلال التمويل المشترك. ويستند هذا النهج على مبدأ القدرة على تنبؤ دعم الميزانية.

- تنسيق وإحياء وتواصل الحكومة

إنشاء لجنة تنسيق مالية واستثمارية تجتمع شهريًا مع جدول المؤشّرات الأساسية لأداء إدارة الاقتصاد الوطني.

إقامة ندوات حكومية أقلّه مرّة كل ثلاثة أشهر (البرمجة ومتابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي وتنسيق المساعدة والميزانيات الاقتصادية) لتعزيز التنسيق لتماسك الإجراءات، وضمان المواءمة وتنسيق تدخّلات الشركاء.

- تنمية المعارف وتشارك الخبرات

إقامة ندوة وطنية في إطار التنمية للحوار بين جميع أصحاب المصلحة الوطنية والدولية، وخلق أدوات تبادل المعرفة ورسملة الخبرات، وتبادل الممارسات الجيدة.

تقييم قدرة الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتطوير برنامج بناء القدرات الوطنية لكلّ جزءٍ من سلسلة التخطيط -البرمجة -الموازنة -المتابعة.

الخلاصة

تقع عملية بناء أساس متين لتحقيق التنمية المستدامة والمستمرة في قلب قضايا تحديد الأمم المسؤولة والسياديّة في تسيير أعمالها.

يهدف بلدنا، من خلال وضع رؤية جيبوتي ٢٠٣٥، إلى الدخول في هذه الدينامية لأنه (**ما من طريقٍ لمن لا يدري إلى أين يذهب**).

لا ينبغي أن تكون جيبوتي ٢٠٣٥ تمنّيًا. لذاك، ستكون تعبئة الموارد البشرية والمالية، وسياسة الالتزام اليومي دليلًا صارمًا للتغيير الحقيقي من نموذج تنمية البلاد.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون وثيقة الرؤية منارة تنير وتوجّه سياسات التنمية الوطنية والقطاعية.

ويشكّل ضمان التمويل المناسب لاستراتيجياتها، والذي يتواءم مع خيارات الميزانية السنوية والذي يوافق بين الشركاء التقنيين والماليين للبلد رهنًا لنجاح الرؤية.

المراجع

- الميزانية العمومية لميزانية التوجيه الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠١٠، وزارة الاقتصاد والتمويل، ٢٠١١
- وثيقة استراتيجية الحدّ من الفقر ٢٠٠٤-٢٠٠٦، جيبوتي
- جيبوتي: المراجعة الخامسة بموجب اتفاق مدّته ثلاث سنوات بدعم من مرفق موسع الائتمان، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، تمّوز/يوليو ٢٠١٢
- تقييم السلامة الغذائية في حالة الطوارئ (ESASU) في المناطق الحضرية، تمّوز/يوليو ٢٠١١
- تقييم السلامة الغذائية في حالة الطوارئ (ESASU) في المناطق الحضرية، تمّوز/يوليو ٢٠١١
- التعليم: العدد التقديري ٢٠٠٨-٢٠٢٣، التعليم الأساسي
- دراسة الخطة الرئيسية للتخطيط العمراني وتنمية المناطق، وزارة الإسكان وتخطيط المدن، آب/أغسطس ٢٠١٢
- المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية (INDS) ٢٠٠٨-٢٠١٢
- المنحى التطلّعي، دليل منهجي موجز لهوغو دي جونيف (Hugues de Jouneve)، مجلّة «فوتوريبل» (Futuribles)، رقم ٢٤٧، تشرين الأوّل/نموفمبر ١٩٩٩،
- خطة العمل ٢٠١١-٢٠١٦ لوزارة التعليم الوطني
- خطة العمل الوطني للبيئة (PANE)، ٢٠٠١-٢٠١٠
- خطة السنوات الخمس ٢٠١١-٢٠١٦ لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
- خطة السنوات الخمس ٢٠١١-٢٠١٥ لثقافة جيبوتي
- الخطة الرئيسية لتطوير القطاع الاوليّ (PDSP) ٢٠٠٩-٢٠١٨، وزارة الزراعة وتربية الماشية والبحر، المسؤول عن الموارد المائية (MAEM-RH)
- الخطة الوطنية للتنمية الصحية (PNDS) لجيبوتي ٢٠٠٨-٢٠١٢
- السياسة الوطنية للجنس ٢٠١١-٢٠٢١ لجيبوتي
- برنامج التنمية للشباب الجيبوتي
- مشروع تنمية المجتمع الريفيّ وتعبئة المياه MAEM-RH

- الخطة الرئيسية ٢٠١٠-٢٠١٩ لوزارة التعليم الوطني
- وضع الماضي-الحالي واستراتيجية تنمية الاتّصالات والبريد ٢٠١١-٢٠١٥
- الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جيبوتي ٢٠٠٨-٢٠١٥
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية (SNDU)، تقرير تشخيصيّ، أيلول/سبتمبر ٢٠١١
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية (SNDU)، الأولويات الاستراتيجية وخطة العمل، آذار/مارس ٢٠١٢
- الاستراتيجية الوطنية للصناعات اليدوية (SNDA)، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
- الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير ٢٠١٢-٢٠١٦
- تقرير ندوة وطنية حول إنجازات الحكومة، دراسة استعادية ٢٠٠-٢٠٠٨ وتوقّعات ٢٠٠٩-٢٠١٥
- مجلّة «فوتوريبل» (Futuribles)، تحليل وتوقّعات، رقم ١٧٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
- تقرير تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية، ٢٠١١
- رؤية ٢٠٥٠ لإفريقيا، ندوة ٢٠١٣

الرسومات البيانية

الملحق ١: التوقّعات السكانيّة

السنوات	مجموع السكان	مدينة جيبوتي	علي صبيح	دخيل	تادجوره	أوبوك	عرته
2009	***818 159***	475 322	86 949	88 948	86 704	37 856	42 380
2010	***841 067***	488 309	87 962	90 636	89 971	39 056	45 134
2011	***864 617***	501 598	88 987	92 356	93 362	40 293	48 021
2012	***888 827***	515 199	90 024	94 109	96 880	41 570	51 046
2013	***913 714***	529 119	91 073	95 894	100 530	42 887	54 210
2014	***939 298***	543 369	92 134	97 714	104 318	44 246	57 516
2015	***965 598***	557 959	93 207	99 569	108 249	45 648	60 966
2016	***992 635***	572 898	94 293	101 458	112 329	47 095	64 562
2017	***1 020 429***	588 199	95 392	103 383	116 561	48 587	68 306
2018	***1 049 001***	603 873	96 503	105 345	120 954	50 126	72 199
2019	***1 078 373***	619 933	97 628	107 344	125 511	51 715	76 241
2020	***1 108 567***	636 392	98 765	109 381	130 241	53 354	80 434
2021	***1 139 607***	653 264	99 916	111 457	135 149	55 044	84 777
2022	***1 171 516***	670 564	101 080	113 572	140 242	56 788	89 270
2023	***1 204 318***	688 307	102 258	115 728	145 526	58 588	93 912
2024	***1 238 039***	706 511	103 449	117 924	151 010	60 444	98 701
2025	***1 272 704***	725 192	104 654	120 161	156 700	62 360	103 636
2026	***1 308 340***	749 448	105 874	122 442	162 605	64 336	103 636
2027	***1 344 974***	774 358	107 107	124 765	168 733	66 374	103 636
2028	***1 382 633***	799 940	108 355	127 133	175 091	68 478	103 636
2029	***1 421 347***	826 211	109 617	129 546	181 689	70 647	103 636
2030	***1 461 144***	853 188	110 895	132 004	188 535	72 886	103 636
2031	***1 502 056***	880 889	112 187	134 509	195 639	75 196	103 636
2032	***1 544 114***	909 332	113 494	137 062	203 012	77 578	103 636
2033	***1 587 349***	938 536	114 816	139 663	210 662	80 037	103 636
2034	***1 631 795***	968 519	116 154	142 313	218 600	82 573	103 636
2035	***1 677 485***	999 302	117 507	145 014	226 837	85 189	103 636

الملحق الثاني: توقّعات مؤشرات الاقتصاد الكلي

(بالمليون فرنك جيبوتي)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السعر الحالي للناتج المحلي الإجمالي	189 622	208 261	228 734	246 175	271 254	301 669	339 513	382 801	436215	497534	569017	737549	818326
معدّل النموّ ٪	*5,3*	*9,8*	*9,8*	*7,6*	*10,2*	*11,2*	*12,5*	*12,8*	*14,0*	*14,1*	*14,4*	*13,9*	*11,0*
صافي التحويلات	14 967	12 508	13 867	13 111	9 196	2 786	33 046	29 277	25000	24500	24000	23000	22250
السعر الحالي للدخل القومي الإجمالي المتوفّر	204 590	220 770	242 601	259 286				412 077	461215	522034	593017	760549	840576
السعر الثابت للناتج المحلي الإجمالي	97 646	102 040	106 938	112 285				58 181	174157,37	191921,4	212073,2	256608,5	275084,3
معدّل النموّ ٪	*3,5*	*4,5*	*4,8*	*5,0*				*10,0*	*10,1*	*10,2*	*10,5*	*10,0*	*7,2*
الاستهلاك بالسعر الحالي ١	147 448	196 468	196 711	211 711				325 381	366421	417928	477974	619542	679210
معدّل النموّ ٪	*-3,7*	*33,2*	*0,1*	*7,6*	*10,2*	*9,9*	*12,5*	*12,8*	*12,6*	*14,1*	*14,4*	*13,9*	*9,6*
الاستهلاك بالسعر الحالي ٢	147 448	196 468	196 711	211 711	233 279	256 418	288 586	325 381	354665	387294	424087	511746	564456
معدّل الناتج المحلي الإجمالي	*77,8*	*94,3*	*86,0*	*86,0*	*86,0*	*85,0*	*85,0*	*85,0*	*81,3*	*77,8*	*74,5*	*69,4*	*69,0*
الاستثمار	39 356	51 200	62 222	79 779	88 610	100 146	118 704	134 906	235022	263671	300229	358895	306950
معدّل الاستثمار بالناتج المحلي الإجمالي	*20,8*	*24,6*	*27,2*	*32,4*	*32,7*	*33,2*	*35,0*	*35,2*	*53,9*	*53,0*	*52,8*	*48,7*	*37,5*
المدّخرات الوطنية	57 142	24 302	45 890	47 576	47 171	48 036	83 973	86 697	94794	104105	115043	141008	161365
معدّل المدّخرات	*30,1*	*11,7*	*20,1*	*19,3*	*17,4*	*15,9*	*24,7*	*22,6*	*21,7*	*20,9*	*20,2*	*19,1*	*19,7*
الحساب الجاري (استثمار-مدّخرات)	-17 786	26 898	16 332	32 203	41 439	52 110	34 731	48 209	140228	159565	185187	217887	145585
نسبة الناتج المحلي الإجمالي	*-9,4*	*12,9*	*7,1*	*13,1*	*15,3*	*17,3*	*10,2*	*12,6*	*32,1*	*32,1*	*32,5*	*29,5*	*17,8*
مخزون الاحتياطي	231	228	245	272	305	341	382	428	482	544	620	807	932
تغيّر الاحتياطي (مليون دولار-صندوق النقد الدولي)	13	-2	17	27	33	37	41	46	54	62	77	100	124
نسبة الناتج المحلي الإجمالي	*1,2*	*-0,2*	*1,3*	*1,9*	*2,1*	*2,2*	*2,1*	*2,1*	*2,2*	*2,2*	*2,4*	*2,4*	*2,7*

الملحق الثاني: توقّعات مؤشرات الاقتصاد الكلي

(بالمليون فرنك جيبوتي)	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035
السعر الحالي للناتج المحلي الإجمالي	909643	1013033	1130271	1263417	1413555	1582998	1774391	1990760	2235573	2512807	2827021	3183452	818326
معدّل النموّ ٪	11,2	11,4	11,6	11,8	11,9	12,0	12,1	12,2	12,3	12,4	12,5	12,6	*11,0*
صافي التحويلات	21500	20750	19750	18750	17750	16750	15750	14750	13750	12750	11750	10750	22250
السعر الحالي للدخل القومي الإجمالي المتوفّر	931143	1033783	1150021	1282167	1431305	1599748	1790141	2005510	2249323	2525557	2838771	3194202	840576
السعر الثابت للناتج المحلي الإجمالي	295440,6	317894,1	342689,8	370105	400083,5	432890,3	468820,2	508201,1	551398,2	598818,5	650915,7	708196,3	275084,3
معدّل النموّ ٪	7,4	7,6	7,8	8,0	8,1	8,2	8,3	8,4	8,5	8,6	8,7	8,8	*7,2*
الاستهلاك بالسعر الحالي ١	755004	840817	926822	1036002	1144980	1282229	1419512	1572700	1743747	1934861	2148536	2387589	679210
معدّل النموّ ٪	11,2	11,4	10,2	11,8	10,5	12,0	10,7	10,8	10,9	11,0	11,0	11,1	*9,6*
الاستهلاك بالسعر الحالي ٢	623159	688591	764336	848413	942586	1048156	1165550	1297257	1443847	1607002	1786986	1987128	564456
معدّل الناتج المحلي الإجمالي	68,5	68,0	67,6	67,2	66,7	66,2	65,7	65,2	64,6	64,0	63,2	62,4	*69,0*
الاستثمار	337873	361865	410334	452696	495456	559161	631595	714018	758922	859424	942642	1069292	306950
معدّل الاستثمار بالناتج المحلي الإجمالي	37,1	35,7	36,3	35,8	35,1	35,3	35,6	35,9	33,9	34,2	33,3	33,6	*37,5*
المدّخرات الوطنية	176139	192966	223199	246165	286326	317520	370628	432810	505576	590696	690235	806613	161365
معدّل المدّخرات	19,4	19,0	19,7	19,5	20,3	20,1	20,9	21,7	22,6	23,5	24,4	25,3	*19,7*
الحساب الجاري (استثمار-مدّخرات)	161734	168899	187135	206531	209130	241642	260967	281209	253346	268728	252407	262679	145585
نسبة الناتج المحلي الإجمالي	17,8	16,7	16,6	16,3	14,8	15,3	14,7	14,1	11,3	10,7	8,9	8,3	*17,8*
مخزون الاحتياطي	1070	1230	1420	1634	1872	2140	2439	2775	3153	3577	4054	4592	932
تغيّر الاحتياطي (مليون دولار-صندوق النقد الدولي)	138	160	191	213	239	267	300	336	377	424	477	537	124
نسبة الناتج المحلي الإجمالي	2,7	2,8	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	*2,7*

الملحق الثالث: التمويل وحاجات التمويل

التمويل											
(بالمليون فرنك جيبوتي)	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	Moyenne 2013-2017
الحساب الجاري	40056	12636	-8973	30540	16332	32203	41439	52110	34731	48209	41738
سداد الدين الأصلي	4056	4552	4534	5371	6 093	7 000	8 000	9 000	10 000	11 000	9 000
تغيّر الاحتياطي (مليون دولار-صندوق النقد الدولي)	43	44	13	-2	17	27	33	37	41	46	37
نتائج أخرى					1 000	1 000	1 200	1 300	1 300	2 000	1 360
حاجات التويل الخارجي	77589	51689	31249	63170	26395	44992	56438	68905	53305	69356	58 599
القروض	5350	12142	3592	5948	14217	14553	23536	31499	12564	27248	21 880
الاستثمارات المباشرة الأجنبية (مليون دولار)	41418	17700	16461	12390	18588	30439	32902	37406	40742	42108	36 719
الديون غير المسدّدة	105 058	111 440	112 598	115 215	123 339	130 892	146 427	168 927	171 490	187 738	161 095
نسبة الناتج المحلّي الإجمالي	60,6	61,9	59,4	56,1	53,9	53,2	54	56	50,5	49	52,3

التمويل											
(بالمليون فرنك جيبوتي)	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029
الحساب الجاري	6 40481	75067	68736	57381	43226	436215	41439	52110	34731	48209	41738	40675
سداد الدين الأصلي	12 500	13 750	15 125	16 638	18 301	20 131	22 145	24 359	26 795	29 474	32 422	35 664
تغيّر الاحتياطي (مليون دولار-صندوق النقد الدولي)	2 000	2 500	3 000	3 500	4 500	5 500	7 000	8 000	9 500	11 000	13 000	15 000
نتائج أخرى	84100	101576	99486	91788	82199	90564	85283	93669	96065	103367	106905	105520
حاجات التويل الخارجي	38508	50283	41621	26388	8079	15524	1636	168	-8741	-14327	-12046	-28059
القروض	45591	51292	57865	65401	74120	75041	83647	93501	104806	117694	118951	133579
الاستثمارات المباشرة الأجنبية (مليون دولار)	411,0	11,0	11,0	11,0	11,0	10,0	10,0	10,0	10,0	10,0	9,0	9,0
الديون غير المسدّدة	213 747	250 280	276 776	286 526	276 303	271 695	251 187	226 995	191 460	147 658	103 191	39 468
نسبة الناتج المحلّي الإجمالي	51,6	53,7	52,6	48,2	41,0	36,2	30,0	24,3	18,3	12,5	7,8	2,7

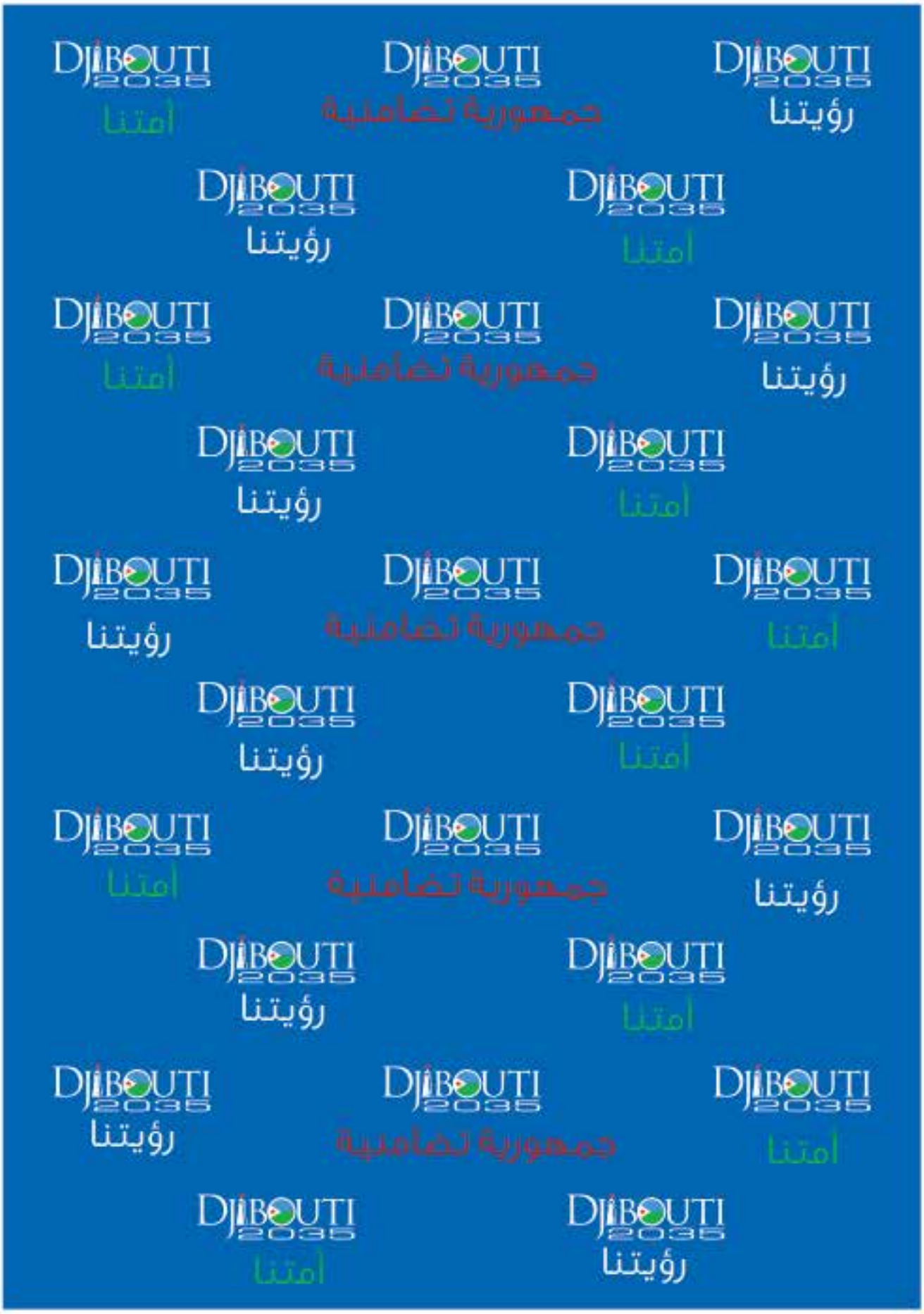
DJIBOUTI 2035
أمتنا
جمهورية تضامنية
رؤيتنا

رؤية جيبوتي ٢٠٣٥